51

2017

الربع الثالث

المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

المراقب الاقتصادي عدد 51 / 2017
Economic Monitor Issue 51/2017

المحرر: د. نعمان كنفاني - معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:

سلام صلاح - منسق عام (ماس)

أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية

د. بشار ابو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

حقوق الطبع والنشر محفوظة © شباط 2018

لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

للحصول على نسخ الرجاء الاتصال مع إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أدناه.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: +972-2-2409920
فاكس: +972-2-2409922
بريد إلكتروني :info@pma.ps
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق راس المال الفلسطينية
ص.ب 4041، البيرة – فلسطين
هاتف: +972-2-2946946
فاكس: +972-2-2946947
الموقع الالكتروني: www.pcma.ps
بريد الكتروني: info@pcma.ps

تم إعداد هذا العدد بدعم من:

الصندوق العربي للإنماء
الاقتصادي والاجتماعي

شباط، 2018

المحتويـــــات:

- **الناتج المحلي الإجمالي** 2
  صندوق 1 - المسوح الاقتصادية: تراجع في القيمة السوقية للمؤسسات الخاصة والأهلية
- **سوق العمل** 5
  صندوق 2 - الإناث في سوق العمل الفلسطيني: لماذا مشاركتهن متدنية وبطالتهن أعلى؟
- **المالية العامة** 11
  صندوق 3 - غاز غزة: من الألف إلى الآن
- **القطاع المالي المصرفي** 14
  صندوق 4 - أثر رفع الحد الأدنى للأجور في إسرائيل على أجور عمال الضفة الغربية
- **القطاع المالي غير المصرفي** 19
  صندوق 5 - أدوات القياس الكمي لحوكمة الشركات
- **مؤشرات الاستثمار** 22
  صندوق 6 - أسباب انخفاض الادّخار الخاص في فلسطين
- **الأسعار والتضخم** 25
  صندوق 7 - أثر قيد السيولة على تعليم أولاد وبنات العائلات العربية في إسرائيل
- **التجارة الخارجية** 27
- **مفاهيم وتعاريف اقتصادية** 29
  ضريبة القيمة المضافة (Value-Added Tax, VAT)
- **المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2012 - 2017** 31

الربع الثالث 2017 باختصار

- **الناتج المحلي الإجمالي:** نما ن. م. إ. خلال الربع الثالث 2017 مقارنة بالربع الثاني بمعدل 3.1% بالأسعار الثابتة لعام 2015. وتحقق هذا نتيجة نمو في الضفة الغربية بمقدار 4.1% مقابل ركود في قطاع غزة، وهو ما انعكس في ارتفاع حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو 3.4% في الضفة مقابل تراجع المعدل 0.6% في القطاع.
- **التشغيل والبطالة:** ارتفع معدّل البطالة في فلسطين بنحو 0.2 نقطة مئوية بين الربعين الثاني والثالث 2017 ووصل إلى 29.2% (19% في الضفة و46.6% في القطاع). كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (وهو مبلغ الحد الأدنى للأجور في فلسطين) إلى 38% (50% بين الإناث، و36% بين الذكور).
- **المالية العامة:** بلغ الإنفاق العام خلال الربع الثالث 3,013 مليون شيكل. كما وصل التمويل الخارجي لدعم الموازنة إلى نحو 329.5 مليون شيكل (34% منه جاء من الدول العربية)، في حين بلغ التمويل الخارجي لدعم الإنفاق التطويري 113 مليون شيكل. بالمقابل وصلت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع 975 مليون شيكل.
- **التضخم والأسعار:** شهد الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثالث تضخما سالبا (انخفاض في الأسعار) بمعدل 0.49% مقارنة بالربع السابق. ويعبّر هذا عن ارتفاع في القوّة الشرائية لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بعملة الشيكل. أمّا الذين يتلقون رواتبهم بالدولار والدينار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، فإنّ القوة الشرائية لدخلهم شهدت تراجعاً بنحو 5.92% و6.07% على التوالي. وذلك نتيجة الانخفاض في معدّلات الصرف مقابل الشيكل.
- **عجز ميزان المدفوعات الفلسطيني:** وصل في الربع الثالث الى 444 مليون دولار (12% من ن. م. ا). وجاء العجز حصيلة عجز في الميزان التجاري (1,419 مليون)، مقابل فائض في ميزان الدخل (جاء معظمه من تعويضات العاملين في إسرائيل) بمقدار 559 مليون، وفائض في ميزان التحويلات بمقدار 417 مليون دولار.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

1- الناتج المحلي الإجمالي[1]

شهد الناتج المحلي الإجمالي، أو القيمة النقدية لكافّة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الفلسطيني، ارتفاعاً بنحو 3.1% خلال الربع الثالث 2017 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3,502.3 مليون دولار (مقاساً بالأسعار الثابتة لعام 2015). وتوزّع الناتج المحلي بين 75.9% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. كما توزّع النمو بين 4.1% في الضفة الغربية مقابل نمو بمقدار 0.2% في قطاع غزة. أمّا بالنسبة للتغير خلال العام بين الربعين المتناظرين (ر3، 2017 مع ر3، 2016) فلقد بلغت نسبة النمو 5% في فلسطين، بواقع نمو 6.9% في الضفة وتراجع 0.6% في القطاع (انظر الشكل 1-1)

أدّى الارتفاع في الناتج المحلي، إلى جانب الزيادة في السكان، إلى ارتفاع حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو 2.4% في ربع السنة الثالث 2017 مقارنة مع الربع السابق. كذلك عند المقارنة بين الربعين المتناظرين كان هناك ارتفاع في حصة الفرد بنسبة 1.9% في الربع الثالث 2017 مقارنة بالربع الثالث 2016 (انظر الجدول 1-1).

**جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*
(بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2015) (دولار)**

	الربع الثالث 2016	الربع الثاني 2017	الربع الثالث 2017
فلسطين	731.9	728.2	745.6
- الضفة الغربية	925.8	936.1	968.1
- قطاع غزة	453.5	435.0	432.4

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع

انخفضت حصّة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بمقدار 0.7 نقطة مئوية في الربع الثالث 2017 مقارنة مع الربع الثاني. ويلاحظ من الشكل 1-1 اتّساع الفجوة بين مساهمة الضفة الغربية ومساهمة القطاع في الناتج المحلي لفلسطين خلال العقد الماضي. وتبلغ حصة قطاع غزة الآن أقل من ربع الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين، 24% فقط في الربع الثالث 2017 (انظر الشكل 1-2). كما اتسعت الفجوة أيضاً بين حصّة الفرد من الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في الربع الثاني بمقدار 35 دولار ووصلت إلى 535.7 دولار. أي أنّ حصّة الفرد في قطاع غزة من الناتج المحلي تقل عن نصف حصّة الفرد في الضفة الغربية (نحو 45% فقط) في الربع الثالث (انظر الشكل 1-3)

بنية الناتج المحلي الإجمالي

ارتفعت حصّة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنحو 0.6 نقطة مئوية بين الربع الثالث والربع الثاني

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* في أربع متناظرة (أسعار 2015 الثابتة) (مليون دولار)

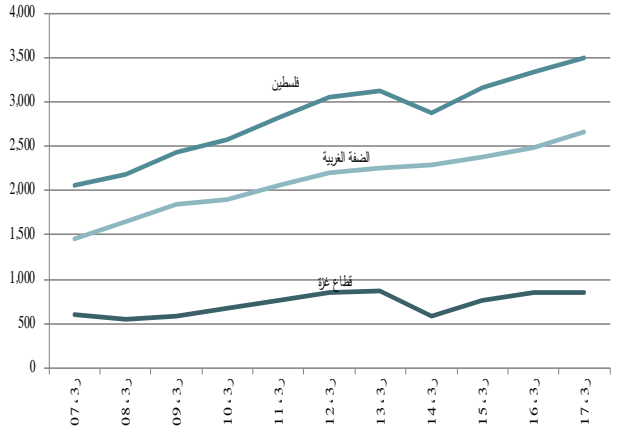

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 1-2: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية* وقطاع غزة (مليون دولار بأسعار 2015 الثابتة)

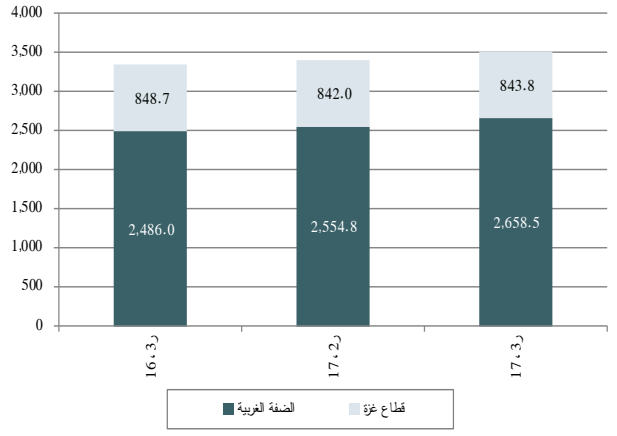

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

**شكل 1-3: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين*
حسب المنطقة في أربع متناظرة (دولار بأسعار 2015 الثابتة)**

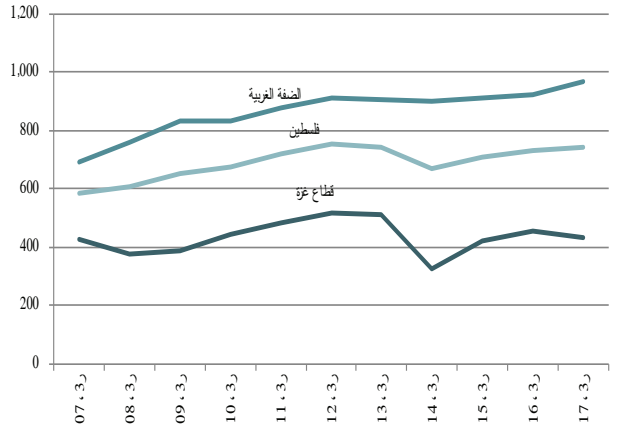

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2007 - 2017. رام الله، فلسطين.

2017 نتيجة ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة والانشاءات. في حين انخفضت حصّة قطاع الخدمات بمقدار 0.9 نقطة مئوية، وارتفعت حصة قطاعات النقل والمعلومات والمالية مقابل انخفاض في حصّة قطاع الإدارة العامة والأمن (انظر الشكل 1-4).

الإنفاق على الناتج المحلي

بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الثالث 2016 والربع الثالث 2017 نحو 167.6 مليون دولار (وهو ما يمثل نمواً بمقدار 5% كما ذكرنا). وتحقق هذا نتيجة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي (الحكومي والخاص) بمقدار 17.3 مليون دولار، وارتفاع الاستثمار بنحو 146.6 مليون دولار. كما حدث ارتفاع في صافي الصادرات (أي في الصادرات مطروحاً منها قيمة الواردات) بمقدار 29.9 مليون دولار خلال الربع (انظر الشكل 1-5 الذي يصور بنود الإنفاق على الناتج المحلي بالنسب المئوية).

شكل 1-4: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)

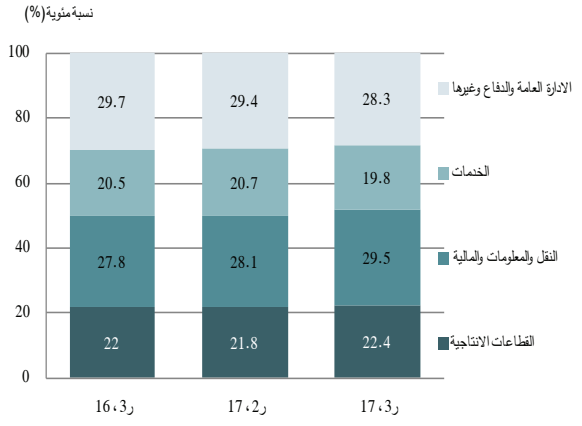

شكل 1-5: نسب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)

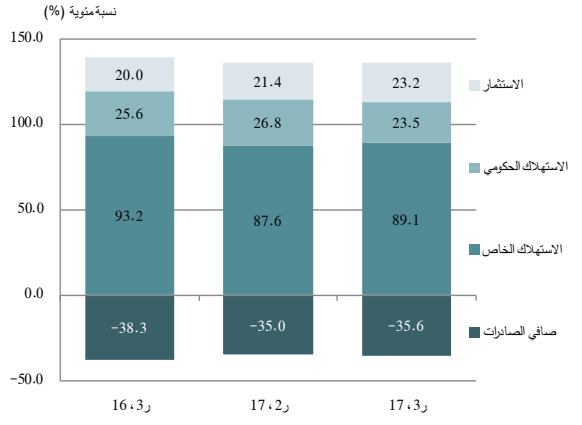

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.
مجموع النسب لا يساوي 100% وذلك يعود إلى بند صافي السهو والخطأ.

صندوق 1 - المسوح الاقتصادية: تراجع في القيمة السوقية للمؤسسات الخاصة والأهلية

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنوياً بنشر بيانات مفصّلة عن المؤسسات العاملة في القطاع الخاص والأهلي في الاقتصاد الفلسطيني. ويتم التوصل إلى هذه البيانات على أرضية مسوح دورية يقوم بها الجهاز ويتم نشرها تحت اسم « سلسلة المسوح الاقتصادية». وتوفّر هذه المسوح معلومات عن عدد المؤسسات وعدد العاملين وتعويضاتهم وقيمة الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت بالإضافة إلى القيمة السوقية للأصول. كما تغطي المسوح هذه المعلومات في كافة القطاعات الاقتصادية الخاصة والأهلية (الصناعة، الإنشاءات، التجارة الداخلية، النقل والتخزين، الاتصالات والمعلومات، الخدمات) باستثناء الزراعة والمالية والتأمين. ويحمل الإصدار الأخير لسلسلة المسوح الاقتصادية رقم 22 من السلسلة، أي أنّ المؤشرات المذكورة سابقاً باتت متوفرة على امتداد 22 سنة. ومن المعلوم أنّ هذه المسوح الاقتصادية تشكل القاعدة الأساسية التي تقوم عليها الحسابات القومية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشكل دوري.

يبيّن الشكل 1 تطوّر أعداد المؤسسات الخاصة والأهلية العاملة في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية (باستثناء الزراعة والمالية والتأمين) في فلسطين بين العام 2010 والعام 2016. وصل عدد هذه المؤسسات إلى 143 ألف في العام 2016 مرتفعاً بمقدار 39 ألف مؤسسة عن العام 2010 (نمو 38%). كما وصل عدد العاملين في هذه المؤسسات إلى 46 ألف شخص في 2016، مرتفعاً بمقدار 170 ألف عامل عن العام 2010 (نمو بمقدار 58%). ويصوّر الشكل 1 أيضاً نمو القيمة المضافة (الفارق بين قيمة الإنتاج وقيمة مدخلات الإنتاج) بين 2010 و2016. وصلت القيمة المضافة في المؤسسات الخاصة والأهلية الفلسطينية إلى 7.69 مليار دولار في 2016 مرتفعة بمقدار 2.8 مليار عن قيمتها في 2010 وهو ما يعبر عن زيادة بنسبة 56%. ويتضح من الشكل أن منحنى عدد المؤسسات ومنحنى القيمة المضافة يسيران معاً باتجاه تصاعدي متباطئ.

المسوح الاقتصادية 2016

يُستفاد من المسوح الاقتصادية للعام 2016 أنّ أهم نشاط اقتصادي (قياس خانتين في تصنيف ISIC) من حيث عدد الشركات وعدد العاملين في القطاع الخاص والأهلي في فلسطين هو «تجارة التجزئة عدا المركبات ذات المحركات والدراجات النارية. بلغ عدد المؤسسات العاملة في هذا المجال 67,181 مؤسسة تشكل نحو 47% من إجمالي عدد المؤسسات)توزّعت بين 69% في الضفة الغربية و31% في قطاع غزة(. كما بلغ عدد العاملين فيها 138,763 عامل أي 30% من إجمالي عدد العاملين في المؤسسات المشمولة بالمسح (توزعوا بين 67% في الضفة الغربية و33% عامل في قطاع غزة). وعلى الرغم من أنّها تشكل نحو نصف إجمالي عدد المؤسسات الخاصة والأهلية في فلسطين إلّا أنّ حصة قطاع «تجارة التجزئة» في تشغيل العاملين متدن نسبياً (30% فقط). وكذلك حال حصتها في إجمالي تعويضات العاملين (16% فقط) وفي القيمة المضافة (22%) والتكوين الرأسمالي (7.5%). هذه الأرقام تشير إلى أنّ عقب آخيل في الاقتصاد الفلسطيني يكمن في تدني إنتاجية وفعالية هذه المؤسسات.

يوضّح الشكل 2 نصيب العامل بأجر من تعويضات العاملين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة في العام 2016. ويبدو أنّ متوسط نصيب العامل متقارب في جميع الأنشطة الاقتصادية (إذ يتراوح بين 5.8 ألف دولار و7.1 ألف دولار) في فلسطين، باستثناء قطاع المعلومات والاتصالات حيث يرتفع المؤشر إلى 22 ألف دولار. كما يوضّح الشكل التفاوت بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نصيب العامل، خصوصاً في قطاع نشاطات المعلومات والاتصالات، إذ بلغ الفارق نحو 19 ألف دولار.

على أنّ أكثر ما يلفت النظر في بيانات المسوحات الاقتصادية لعام 2016 هو تراجع صافي قيمة الأصول الثابتة في المؤسسات الخاصة والأهلية في فلسطين خلال العام 2016. وكما يوضح الشكل 3 فإنّ القيمة السوقية للأصول الثابتة في نهاية العام كانت أقل منها في بداية العام في جميع قطاعات الأنشطة الاقتصادية باستثناء قطاع المعلومات والاتصالات. وهذا يعني عملياً أنّ الاستثمارات كانت سالبة في كافة هذه القطاعات خلال العام (اهتلاك راس المال كان أعلى من الاستثمارات الجديدة). ولقد هبط صافي قيمة الأصول خلال العام بمقدار 437.2 مليون دولار في قطاعات الصناعة والإنشاءات والتجارة الداخلية والنقل والتخزين والخدمات، مقابل ارتفاع في صافي قيمة أصول قطاع المعلومات والاتصالات بمقدار 109 مليون دولار. ولا شك أنّ هذا التراجع في الاستثمارات سوف ينعكس في، ويفسر أيضاً أسباب، تراجع الإنتاج والإنتاجية في السنوات القادمة.

سلام صلاح (مساعدة بحث في «ماس»)

شكل 1: تطور أعداد المؤسسات والقيمة المضافة في المؤسسات المشمولة بسلسلة المسوح الاقتصادية، 2010 - 2016

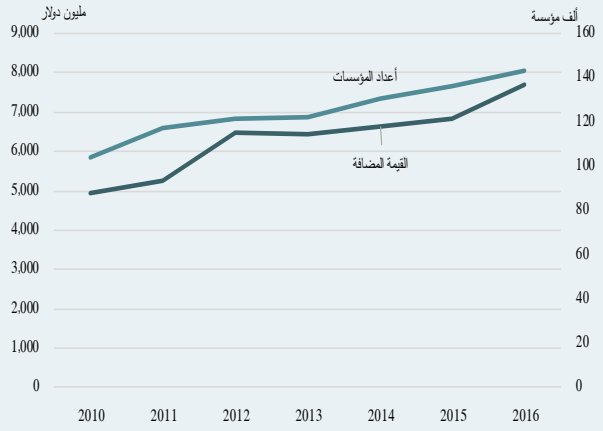

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011 - 2017. سلسلة المسوح الاقتصادية، 2010 - 2016 - نتائج أساسية. رام الله - فلسطين.

شكل 2: نصيب العامل بأجر من تعويضات العاملين حسب النشاط الاقتصادي، 2016

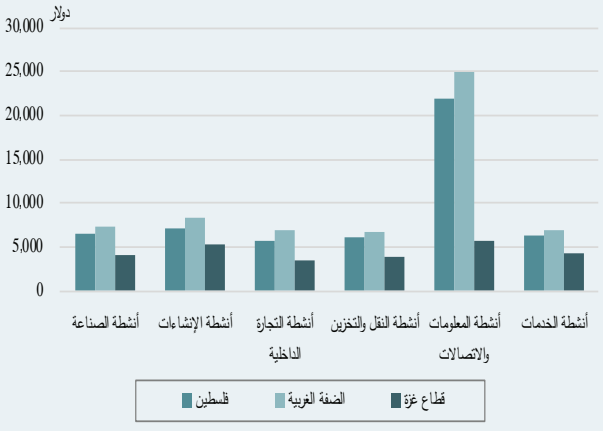

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. سلسلة المسوح الاقتصادية، 2016 - نتائج أساسية. رام الله - فلسطين.

شكل 3: القيمة السوقية للأصول نهاية العام وبداية العام 2016 حسب النشاط الاقتصادي

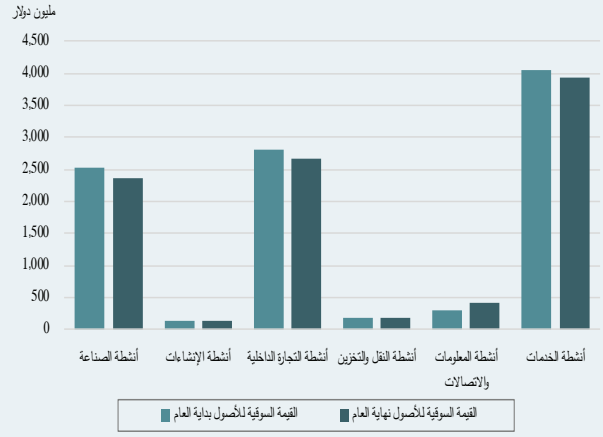

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. سلسلة المسوح الاقتصادية، 2016 - نتائج أساسية. رام الله - فلسطين.

2- سوق العمل[1] [2]

بلغت القوة البشرية في فلسطين، أيّ عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة، نحو 3.036 مليون شخص في الربع الثالث 2017. أمّا القوى العاملة (أي عدد الأشخاص المؤهلين والمستعدّين للعمل)، فلقد بلغت 1.413 مليون. وتتوزّع القوى العاملة بين العاملين فعلياً والعاطلين عن العمل. والفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين يقيس أعداد العاطلين. ويوضّح الشكل 2-1 العلاقة بين هذه المتغيرات مع عدد السكان في الربع الثالث لعام 2017 ويقارنها مع الأرقام قبل عشرة سنوات من ذلك.

معدل المشاركة

توضّح البيانات أنّ نسبة المشاركة في القوى العاملة في فلسطين وصلت إلى 46.5% مقارنة مع 42.7% قبل عشرة سنوات. ونسبة المشاركة هذه أقل بقليل من المتوسط في المنطقة العربية (48.7% عام 2016) ولكنّها منخفضة مقارنة مع مناطق أخرى من العالم (دول شرق آسيا 70.1%، أمريكا اللاتينية 62.7%، الاتحاد الأوروبي 57%). وانخفاض هذه النسبة يعكس إشكالات لها علاقة بتغيب قطاعات واسعة من السكان عن المشاركة في الحياة الاقتصادية، وفي الحالة الفلسطينية تمثّل الإناث الغالبية العظمى لهذه الشريحة الغائبة (انظر الصندوق رقم 2 من أجل معالجة أوسع لمشاركة وبطالة الإناث في سوق العمل الفلسطيني).

شكل 2-1: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الثالث 2007، والربع الثالث 2017) (ألف)

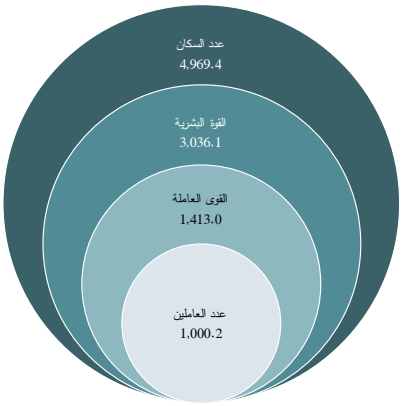

ر3، 2017

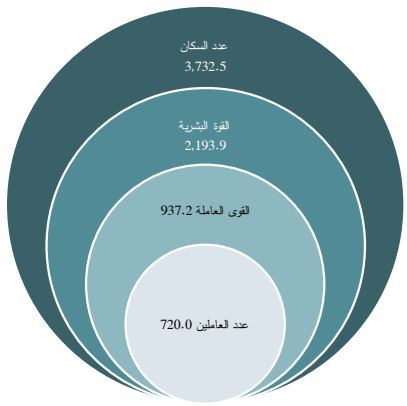

ر3، 2007

توزيع العمالة

ارتفع عدد العاملين في فلسطين بمقدار 3% بين الربع الثاني والربع الثالث 2017، ووصل إلى 1,000.2 ألف عامل. ويمثل هذا زيادة في عدد العاملين بنحو 28,400 عامل خلال الربع في الضفة والقطاع، ونحو 300 عامل فقط في إسرائيل والمستعمرات. وتركّزت معظم الزيادة في الضفة الغربية (25,900 عامل جديد) مقابل زيادة بمقدار 2,500 عامل في قطاع غزة (انظر الجدول 2-1). هذه الزيادة الكبيرة في التشغيل خلال الربع الثالث قد تكون نتاج التعديل الموسمي للعمالة. كما يمكن أن تكون بتأثير التبدل في طرق اختيار العينة وأساليب التعامل معها.

حصلت زيادة التشغيل في الربع الثالث بكاملها في القطاع الخاص بشكل كامل، وبالذات في نشاطين اقتصاديين، هما قطاع البناء وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق. ومن الجدير بالملاحظة أن عدد المشتغلين في قطاع الزراعة في الضفة وغزة تراجع في الربع الثالث 2017 مقارنة مع الربع المناظر من 2016 ومقارنة مع الربع الثاني في 2017.

جدول 2-1: تطور اعداد القوى العاملة وتوزع صافي الزيادة في فلسطين بين الربع الثاني والثالث 2017 (ألف عامل)

	ر2، 2017	ر3، 2017	مقدار التغير
المشاركون في القوى العاملة	1,367.9	1,413.0	45.1
العاملون	971.5	1,000.2	28.7
- الضفة الغربية (بدون إسرائيل والمستعمرات)	566.6	592.5	25.9
- قطاع غزة	276.5	279.0	2.5
- إسرائيل والمستعمرات	128.4	128.7	0.3

ملاحظة: الأرقام تتضمن عدد الفلسطينيين العاملين في الخارج (خارج فلسطين واسرائيل) والذين يبلغ عددهم 3,500 شخص

توزّع العاملون في الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثالث بين 59% في الضفة و28% في اقطاع غزة و13% (أو نحو 129 ألف) عامل في إسرائيل والمستعمرات. أمّا بالنسبة لتوزيع العاملين في فلسطين حسب القطاع في الربع الثالث 2017، فلا زال أكثر من الخُمس يعمل في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى نحو 36% في قطاع غزة (الشكل 2-2).

بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات في فلسطين في الربع الثالث 2017 نحو 33% (52% في قطاع غزة). كما بلغت حصّة البناء والتشييد 23% من العاملين في الضفة ولكن أقل من

1- اشرفت على تحرير قسم سوق العمل والصندوق 2 الدكتورة سامية البطمة، جامعة بيرزيت. واستفاد هذا الجزء من المراقب من دعم مادي من منظمة العمل الدولية (ILO) بهدف تطوير تحليلات سوق العمل الفلسطيني وزيادة معرفة أصحاب القرار والجمهور بمواصفات ومشكلات هذا القطاع.

2- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، مسح القوى العاملة، رام الله- فلسطين. وإحصاءات البنك الدولي، 2016. https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.NE.ZS?view=chart

6% في قطاع غزة. في حين تقاربت نسبة تشغيل العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حوالي 23%، و22% على التوالي (الشكل 2-3).

البطالة

بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 412.8 ألف شخص في الربع الثالث 2017. أمّا معدّل البطالة (أي نسبة العاطلين عن العمل إلى عدد الأفراد في القوى العاملة) فلقد وصل إلى 29.2% في الربع الثالث 2017، وهو أعلى بنحو 0.8 نقطة مئوية عمّا كان عليه في الربع المناظر من العام 2016 وأعلى بـ 0.2 نقطة مئوية مقارنة مع الربع السابق (انظر الجدول 2-2).

جدول 2-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

		ر3، 2016	ر2، 2017	ر3، 2017
الضفة الغربية	ذكور	16.8	16.8	15.4
	إناث	31.7	36.2	34.6
	المجموع	**19.6**	**20.5**	**19.0**
قطاع غزة	ذكور	35.4	36.2	39.3
	إناث	68.6	71.5	71.0
	المجموع	**43.2**	**44.0**	**46.6**
فلسطين	ذكور	23.5	23.7	23.9
	إناث	47.3	50.0	50.0
	المجموع	**28.4**	**29.0**	**29.2**

من المواصفات المزمنة للبطالة في فلسطين التالي:

1) أنّها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدّل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 24 سنة 45.5%، (73.5% للإناث، 39.0% للذكور). وهذا يؤشّر على أنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (انظر الشكل 2-4 وراجع الصندوق عن «مسح انتقال الشباب من التعليم الى سوق العمل» في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب).
2) أنّ البطالة تزداد مع نقص التعليم بالنسبة للذكور، ولكنّ الأمر معكوس عند الإناث (انظر الشكل 2-5): بلغ معدّل البطالة في الربع الثالث 2017 نحو 25% لدى الذكور الحاصلين على تعليم أقل من ثانوي، بينما كان 21% عند ذوي التعليم الجامعي. أمّا لدى الإناث فقد بلغ معدل بطالة الحاصلات على درجة جامعية 58% بينما كان 24% فقط بين اللواتي حصلن على تعليم أقل من الثانوي (انظر الشكل 2-5).
3) أنّ الاقتصاد الفلسطيني لا يعاني فقط من البطالة الدورية (Cyclical)، بل أيضاً من البطالة الهيكلية. فعلى الرغم من أنّ هناك طلب منخفض على العمالة لأسباب لها علاقة بضعف وتذبذب الإنتاج والطلب الكلي، إلّا أنّ الطبيعة المزمنة للبطالة وتركّزها في أوساط الشباب تدلل على أنّ هناك عدم تواؤم بين عرض العمل والطلب عليه. وينتج هذا من غياب الكفاءات وعرض العمل لأنواع معينة من الأشغال التي عليها طلب (بطالة هيكلية). وهو ما

شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع في الربع الثالث 2017 (نسبة مئوية %)

شكل 2-3: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي، الربع الثالث 2017 (نسبة مئوية %)

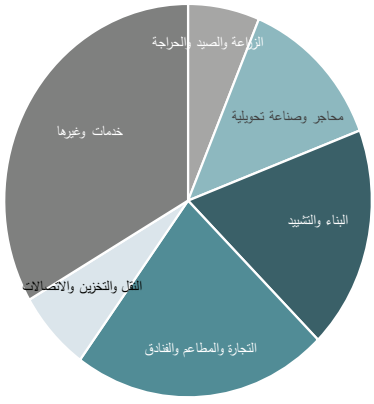

شكل 2-4: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (الربع الثالث 2017) (ألف)

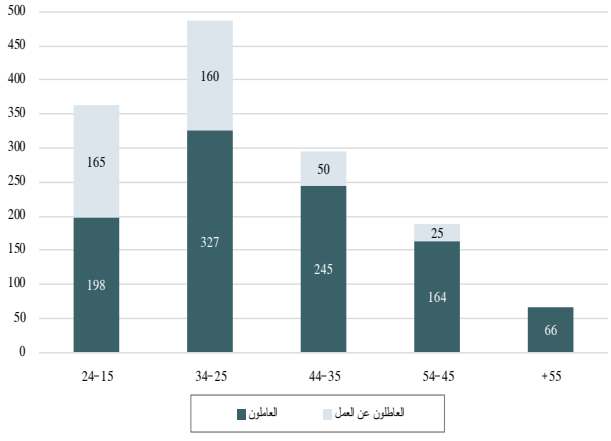

ينطبق بالأساس على بعض المهن العملية مثل تخصصات الكهرباء والتكنولوجيا الصناعية وبعض التخصصات الطبية والمخبرية. ومما يعزز من هذه المشكلة ضعف النظام التعليمي وانفتاح سوق العمل الإسرائيلي لامتصاص الكفاءات المهنية القليلة نسبياً المتوفّرة في فلسطين.

نمو الإنتاج وتغير البطالة

يعرض الشكل 2-6 منحنيين، أحدهما لمعدّل نمو الإنتاج (بالأسعار الثابتة 2015) والآخر يصوّر معدّل البطالة في كل ربع سنة بين الربع الثالث 2012 والربع الثالث 2017. أوّل ما يلفت النظر في الشكل البياني هو التذبذب الحاد في منحنى معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي. لا شك أنّ جزءاً من هذا التذبذب يمكن تفسيره بالطبيعة الموسمية للناتج المحلي، إذ أنّ النشاط الاقتصادي يخمد قليلاً في الشتاء والخريف مقارنة بالفصول الأخرى. ولكنّ أثر العوامل السياسية والقيود التي يفرضها الاحتلال على النشاط الاقتصادي لها دور أكثر أهمية في تفسير التذبذب الحاد والدوري في النمو الاقتصادي.

الملاحظة الثانية على الشكل البياني هي في وجود ترافق متعاكس في حركة المنحنيين. إذ كلّما ارتفع معدّل نمو الإنتاج ترافق هذا مع هبوط معدّل البطالة، والعكس بالعكس. وعند القيام بإجراء تمرين بسيط للربط بين المتغيرين نستنتج أنّ كل زيادة في معدّل النمو بمقدار 1% ترافقت مع انخفاض في معدّل البطالة بمقدار 0.15% خلال الفترة المدروسة. هذه العلاقة المبسّطة والتقريبية تُعطي فكرة سريعة عن مقدار التسارع اللازم في معدّل النمو، والفترة الزمنية الطويلة الضرورية، من أجل تحقيق تخفيض ملموس في معدّلات البطالة العالية في فلسطين بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص.

الملاحظة الثانية على الشكل البياني هي في وجود ترافق متعاكس واضح بين حركة المنحنيين خلال معظم الفترة التي يغطيها الشكل، باستثناء السنة الأخيرة، أي بين الربع الرابع 2016 والربع الثالث 2017. ففي الفترة قبل الربع الرابع 2016 ترافق ارتفاع معدّل نمو الانتاج مع هبوط معدّل البطالة، والعكس بالعكس. وعند القيام بإجراء تمرين بسيط للربط بين المتغيرين نستنتج أنّ كل زيادة في معدّل النمو بمقدار 1% ترافقت مع انخفاض في معدّل البطالة بمقدار 0.23% خلال الربع الثاني 2012 والربع الثالث 2017. وهذه العلاقة المبسّطة والتقريبية تُعطي فكرة سريعة عن مقدار التسارع اللازم في معدّل النمو، والفترة الزمنية الطويلة الضرورية، من أجل تحقيق تخفيض ملموس في معدّلات البطالة العالية في فلسطين بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص. إلا أن تغير اتجاه العلاقة بين نمو الناتج المحلي الاجمالي والبطالة خلال أربع السنة الأربع الأخيرة يؤشر الى ظاهرة مقلقة، ويتطلب النظر بشكل أعمق في طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين في الاقتصاد الفلسطيني، هو ما سنقوم به في العدد القادم من المراقب.

الأجور

بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين في فلسطين 115.0 شيكل في الربع الثالث 2017. ولكنّ الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً بين متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة،

شكل 2-5: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي والجنس في الربع الثالث 2017 (ألف)

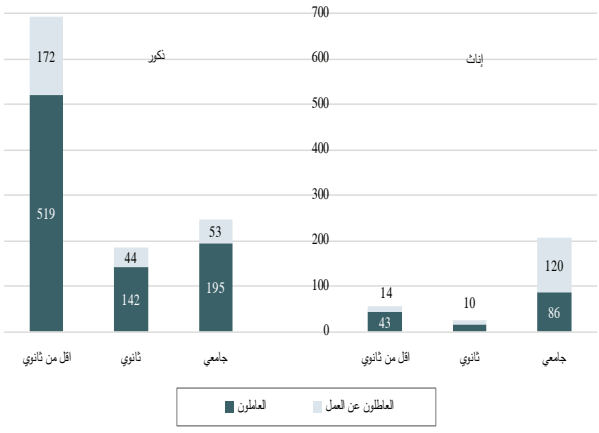

شكل 2-6: معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدّل البطالة في فلسطين

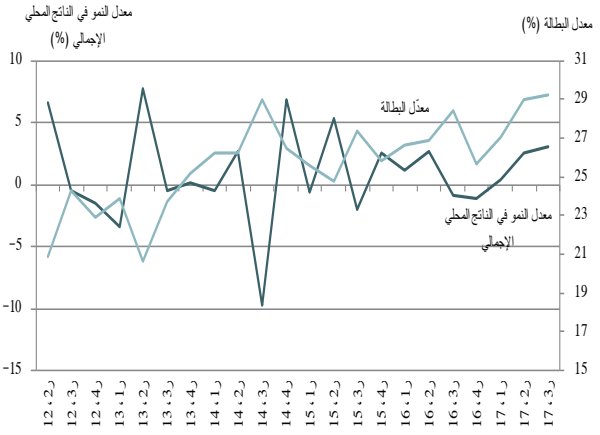

شكل 2-7: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين

ومتوسط أجر عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة ثانية. كذلك بين متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة (انظر الجدول 2-3). تُشير الأرقام إلى أنّ متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ أكثر من ثلاثة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. لا بل إنّ الهوّة تتسع أكثر عند أخذ الأجر الوسيط. والأجر الوسيط له دلالة أعلى وأفضل من الأجر المتوسط، لأنّه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه (انظر الشكل 2-7 لملاحقة الفارق بين الأجر المتوسط والوسيط). يلاحظ أنّ وسيط الأجر في قطاع غزة أقل من نصف وسيط الأجر في الضفة الغربية.

ارتفع متوسط الأجر اليومي لكافّة العاملين بمقدار 0.8 شيكل بين الربع الثالث 2017 والربع الثاني 2017، نتيجة ارتفاعه في إسرائيل والمستعمرات (10.7 شيكل)، بينما انخفض متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية (بمقدار 4.9 شيكل) وانخفض في قطاع غزة (3.2 شيكل).

جدول 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الثالث 2017) (شيكل)

مكان العمل	الربع الثالث 2017	
	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	98.8	96.2
قطاع غزة	56.7	38.5
إسرائيل والمستعمرات	233.3	230.8
المجموع	**115.0**	**96.2**

الأجور الحقيقية والفجوة الجندرية

على الرغم من ارتفاع متوسط الأجر اليومي الاسمي في الربع الثالث 2017 وفي السنوات القليلة الماضية، إلّا أنّ الأجر الحقيقي شهد حركة مختلفة. ويأخذ الأجر الحقيقي أثر تضخم الأسعار بعين الاعتبار وهو بهذا أفضل تعبيراً عن تطوّر القوة الشرائية من الأجر الاسمي. تدلل الأرقام على تراجع متوسط الأجر اليومي الحقيقي في فلسطين خلال السنوات 2003 - 2012 بمقدار 9%. ولكن المتوسط شهد ارتفاعاً بعد ذلك التاريخ.

على أنّ ارتفاع متوسط الأجور الحقيقية عقب 2012 اقتصر فعلياً على متوسط أجور الذكور فقط، ذلك لأنّ متوسط الأجور الحقيقية اليومية للإناث تابع نزعة الانحدار كما يوضّح الشكل 2-8. وتولد عن هذا اتّساع فجوة الأجور الحقيقية بين الإناث والذكور في

شكل 2-8: تطور متوسط الأجور الحقيقية اليومية للإناث والذكور في فلسطين، شيكل (سنة الأساس 2010)

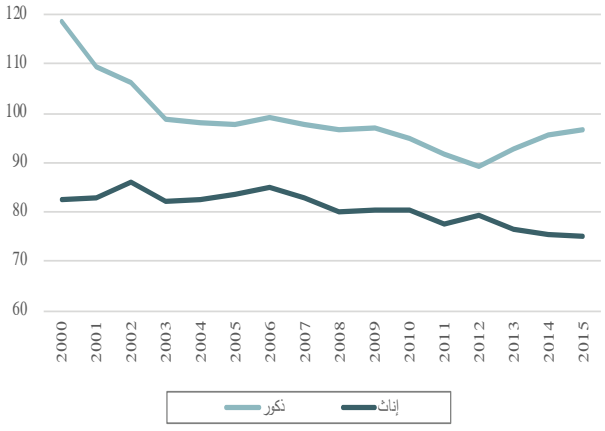

فلسطين. وتتحدد فجوة الأجور بناءً على عوامل ذاتية، مثل المؤهلات التعليمية والخبرة العملية للعاملين، بالإضافة إلى طبيعة القطاع الذي يعمل به الشخص. وفي الحالة الفلسطينية، يفسّر عمل العمال الفلسطينيين الذكور في الاقتصاد الإسرائيلي، وحصولهم على أجور مرتفعة، جزءاً مهماً من فجوة الأجور هذه. إذ مع ارتفاع نسبة عمال الضفة الذي يعملون في الاقتصاد الإسرائيلي، من 11% من إجمالي العاملين خلال 2004 - 2011 إلى 14% خلال 2012 - 2016، اتّسعت فجوة الأجور بين الإناث والذكور.

الحد الأدنى للأجور

بلغت نسبة الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (وهو مبلغ الحد الأدنى للأجور في فلسطين) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال الربع الثالث 2017 نحو 38.2% (50.2% بين الإناث، و36.0% بين الذكور). كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 839 شيكل. أمّا عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإنّ 17.9% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى مقابل 83.0% في قطاع غزة (انظر جدول 2-4).

عمالة الأطفال

ارتفعت عمالة الأطفال (10 - 17 سنة) في الربع الثالث 2017 في فلسطين مقارنة مع الربع السابق بنحو نقطة مئوية (4.0% مقارنة مع 3.1%). على أنّ النسبة انخفضت بمقدار نصف نقطة مئوية تقريباً مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. بلغت عمالة الأطفال في الربع الثالث 2017، 6.3% في الضفة الغربية مقابل 2.0% في قطاع غزة.

جدول 2-4: عدد ومتوسط أجر العاملين بأجر في القطاع الخاص وعدد ومتوسط أجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر

	عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص (ألف شخص)			عدد المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (ألف شخص)			معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (شيكل)		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
الضفة الغربية	189.9	37.0	226.9	24.1	16.5	40.6	1,191	959	1,097
قطاع غزة	90.8	12.0	102.8	77.2	8.1	85.3	726	644	717
فلسطين	**280.7**	**49.0**	**329.7**	**101.3**	**24.6**	**125.9**	**837**	**855**	**839**

صندوق 2 - الإناث في سوق العمل الفلسطيني: لماذا مشاركتهن متدنية وبطالتهن أعلى؟

بلغت مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل (عدد الإناث العاملات والعاطلات عن العمل مقسومة على عدد الإناث في الفئة العمرية 15 - 65 سنة) في الربع الثالث من عام 2017، 19.2%. وهي من أكثر النسب انخفاضاً في العالم (فمثلاً في تركيا 32%، لبنان 23%، عُمان 30%، و49% كمتوسط في دول العالم في العام 2016)، خاصّة إذا ما أخذنا بالاعتبار نسب التعليم المرتفعة بين الفلسطينيات على المستويين المدرسي والجامعي. فكما تظهر بيانات منظمة اليونسكو، فإنّ نسب التحاق الفتيات الفلسطينيات بالتعليم المدرسي أعلى من نسب انخراط الذكور. أمّا على مستوى التعليم الجامعي، فإنّ نسب التحاق الإناث الفلسطينيات بالتعليم الجامعي ليست فقط أعلى من نسب التحاق الذكور محلياً، بل أيضاً أعلى من النسبة في الدول العربية المجاورة.[1]

وعلى الرغم من أنّ نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في فلسطين تبقى منخفضة، إلّا أنّ فجوة المشاركة بين الإناث والذكور تقلصت في السنوات العشرين الماضية. فقد ارتفعت مشاركة المرأة في سوق العمل من 11.2% في العام 1995 لتصل إلى 19.2% في الربع الثالث 2017. بينما بقيت معدّلات مشاركة الذكور تراوح إلى الـ 70% (الشكل 1).

ومن المهم ملاحظة أنّ الزيادة الطفيفة في نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل الفلسطيني (8% على مدى عشرين سنة) تترجمت في ارتفاع في البطالة في أوساطهن عوضاً عن الارتفاع في مستويات التشغيل. إذ ارتفعت نسبة البطالة بين الإناث من 12.4% في العام 2000 إلى 50% في الربع الثالث من عام 2017 مقارنة مع زيادة من 14.6% للذكور إلى 23.9% خلال نفس الفترة (انظر الشكل 2). وتتركز نسب البطالة عند الإناث في فئة الشابات المتعلمات، حيث بلغت نسبة البطالة للفئة العمرية 15 - 24 سنة من الإناث، 73.5% مقارنة مع 39% للذكور في نفس العمر.

وكما يتضح من الشكل 2 فإنّ الأعوام 2008 - 2009 شهدت لأول مرة ارتفاع معدّل بطالة الإناث إلى أعلى من بطالة الذكور، وإلى اتساع الهوة بينهما منذ ذلك التاريخ. ويبدو أنّ هذا حدث، على الأرجح، بسبب الارتفاع الأسرع في نسبة مشاركة الإناث

الشكل 1: مشاركة الإناث والذكور في سوق العمل الفلسطيني 1996 - 2016 (نسبة مئوية)

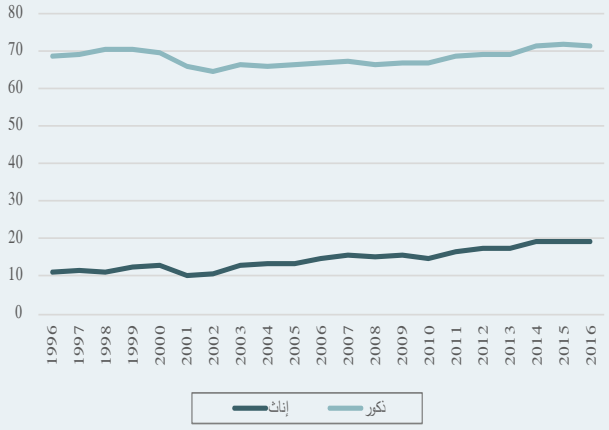

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، سنوات متعددة.

الشكل 2: معدلات البطالة بين الذكور والإناث في فلسطين 2000 - 2016 (نسبة مئوية)

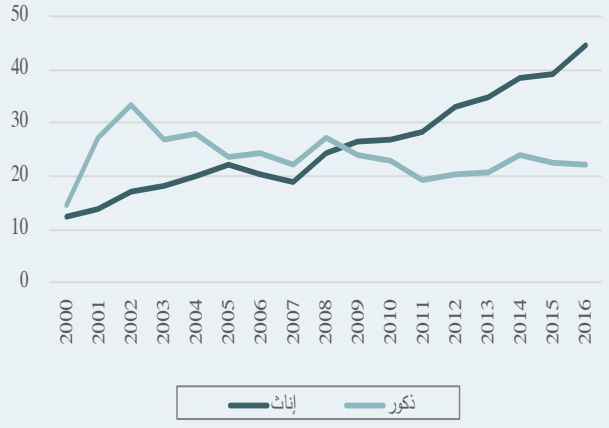

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، سنوات متعددة.

الشكل 3 : توزيع عمل الإناث والذكور على القطاعات الاقتصادية، 2016 نسب مئوية

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، سنوات متعددة.

1 UNESCO (2009) Gross Enrolment Ratios in Primary, Secondary and Tertiary Education. Available at: Stats.uis.unesco.org/unesco/TableViewer/tableview.aspx?ReportId=3983&IF_language=eng

(وخاصة المتعلمات منهن) في سوق العمل من الذكور. أي أنّ التعليم يدفع الإناث للمشاركة في سوق العمل، وإن كان لا يضمن تشغيلهن. وسوف نسعى في العدد القادم من المراقب إلى تمحيص الأرقام لإثبات أو نفي هذا الافتراض المستجد للأسباب وراء العلاقة الطردية بين التعليم والبطالة بين الإناث في سوق العمل الفلسطيني.

والسؤال الآن هو لماذا تنعكس الزيادة في مشاركة الإناث في سوق العمل الفلسطيني على شكل بطالة بدرجة أعلى من التشغيل؟ أي بكلمات أخرى، لماذا تبدو القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني، على وهنها، أضعف فيما يتعلق بتشغيل الإناث مقارنة مع الذكور؟ هنالك أسباب عدّة، وسنتناول اثنان منها هنا:

- الأول يتمحور حول محدودية عدد القطاعات الاقتصادية المفتوحة أمام تشغيل الإناث مقارنة بالذكور، وتركز تشغيل الإناث في قطاعات معينة بالتالي. فكلما توزع تشغيل الإناث على قطاعات اقتصادية أكثر وبنسب متوازنة، كلما كانت فرص تشغيل الإناث أعلى. ويمكن قياس مدى انفتاح القطاعات الاقتصادية أمام تشغيل الإناث، أو كما تسميها الأدبيات مستوى العزل الأفقي الذي تعاني منه الإناث، في التوازن في توزيع تشغيلهن على القطاعات المختلفة في الاقتصاد[2] (الشكل 3).

يوضّح الشكل 3 أنّ قطاعي النقل والبناء تبقى مغلقة أمام الإناث في الحالة الفلسطينية. كما أنّ العمل في الاقتصاد الإسرائيلي ليس خياراً مفتوحاً أمام الإناث الفلسطينيات، حيث تعمل 0.5% فقط من الإناث هناك. والأهم من ذلك فإن الإناث متركزات في قطاع الخدمات بنسبة أكثر من 75% وهذا يعني أنّ الإناث يعانين من العزل الأفقي، أيّ أنّ الخيارات القطاعية المتاحة لهن محدودة. والعزل الأفقي للإناث في قطاع الخدمات له تبعات تتخطى حصر فرص التشغيل وبالتالي ارتفاع البطالة بينهن، بل يؤدي أيضاً إلى تأثر الإناث بنسبة أكبر بالهزات الاقتصادية التي تضرب قطاع واحد (قطاع الخدمات في هذه الحالة).

الشكل 4: مساهمة الزراعة والصناعة في تشغيل الإناث في فلسطين (1996 – 2016) نسب مئوية

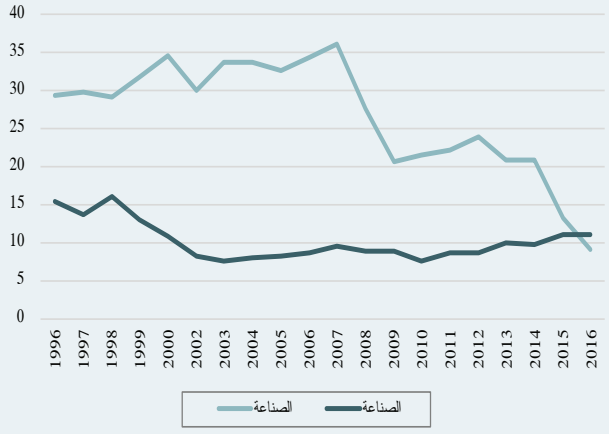

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، سنوات متعددة.

- العامل الثاني الذي يؤثر على بطالة الإناث أكثر من الذكور في سوق العمل الفلسطيني، هو ارتباط زيادة التشغيل بنمو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، وعلى رأسها قطاعات الزراعة والصناعة. وتشير الإحصاءات إلى تراجع مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في تشغيل الإناث في فلسطين على مدى السنوات العشرين الماضية، وهو ما يدلل على أنّ قدرة الاقتصاد على استيعاب الإناث في سوق العمل الفلسطيني أصبحت أكثر ضعفاً من قبل. وتعمل حالياً 10% فقط من الإناث في القطاع الزراعي مقارنة مع 29% في عام 1996. كما تعمل 12% حالياً من الإناث في الصناعة مقارنة مع 16% عام 1996 (انظر الشكل 4). إنّ ضعف التشغيل في هذين القطاعين مرتبط بضعف القطاعات الإنتاجية وتراجعها، واستمرار ضعف هذين القطاعين يعني استمرار الضغط سلباً على فرص العمل فيهما، وخاصّة بالنسبة إلى الإناث. وبالتالي على احتمالات زيادة البطالة للإناث في سوق العمل مستقبلاً، حيث أنّ حصر فرص عملها في عدد قطاعات أقل يعني أنّها تتأثر بشكل أكبر من تراجع القطاعات الإنتاجية مقارنة مع الذكور.

2 Cotter, D., Hermsen, J., and Vanneman, R. (2001) 'Women's Work and Working Women: The Demand for Female Labour'. Gender and Society, 15 (3), pp. 429-452.

3- المالية العامة[1]

الإيرادات العامة

شهد الربع الثالث من العام 2017 انخفاضاً في صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 27% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 3,024.1 مليون شيكل. ويُعزى ذلك إلى الانخفاض الملحوظ في إيرادات المقاصة بنسبة 40% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 1,638.8 مليون شيكل. وتجدر الإشارة أنّ التراجع في إيرادات المقاصة ليس تراجعاً حقيقياً، نظراً لقيام إسرائيل بتسديد جزء من مستحقات ربع السنة هذا في الربع السابق. كذلك شهد الربع انخفاضاً في الإيرادات غير الضريبية بنسبة 31% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 319.5 مليون شيكل. في حين ارتفعت الإيرادات الضريبية بنحو 9% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 618.7 مليون شيكل (انظر الشكل 3-1). أمّا فيما يتعلق بالمنح والمساعدات الخارجية فلقد شهدت ارتفاعاً بنسبة 13% في الربع الثالث مقارنة بالربع السابق، ووصلت إلى حوالي 442.3 مليون شيكل. ولكن قيمتها كانت أقل بنحو 30% مقارنة بربع السنة المناظر في العام 2016 (انظر الجدول 3-1).

جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2016		2017		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
دعم الموازنة	552.7	516.6	640	283.8	329.5
- منح عربية	3.6	237.7	113	94.9	111.5
- الدول المانحة	549.1	278.9	527	188.9	218
التمويل التطويري	91.0	302.7	143.5	108.3	112.8
إجمالي المنح والمساعدات	**643.7**	**819.3**	**783.5**	**392.1**	**442.3**

شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة (مليون شيكل)

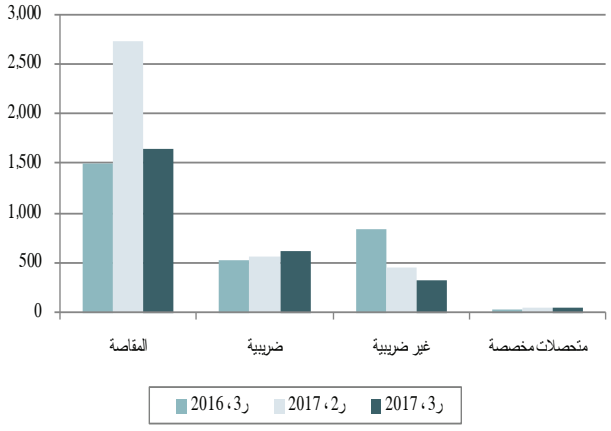

شكل 3-2: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)

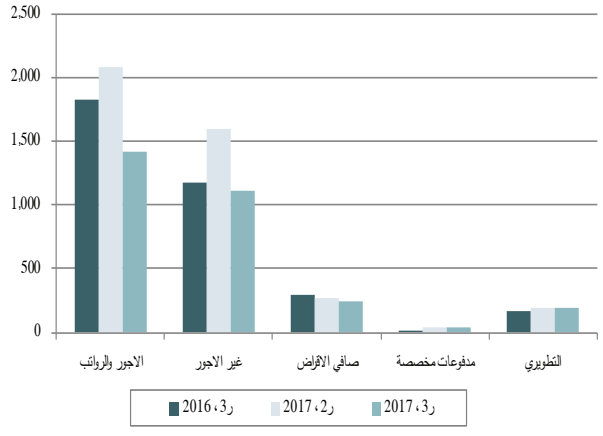

النفقات العامة

انخفض الإنفاق العام الفعلي (أساس نقدي) خلال الربع الثالث 2017 بنحو 28% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ حوالي 3,013.1 مليون شيكل. ولقد طرأ انخفاض على معظم بنود الإنفاق الفعلي خلال الربع، بما فيها بند الأجور والرواتب، الذي انخفض بنسبة 31% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ حوالي 1,422.3 مليون شيكل. كما انخفضت نفقات غير الأجور بنحو 30% لتبلغ حوالي 1,114.7 مليون شيكل. وشهد بند صافي الإقراض أيضاً انخفاضاً بنحو 10%، ليبلغ 241.5 مليون شيكل مقارنة بالربع السابق. كذلك انخفض الإنفاق التطويري بنحو 4.4% خلال نفس الفترة، ليبلغ نحو 189.3 مليون شيكل (انظر الشكل 3-2).

بلغت نسبة الإنفاق العام الفعلي إلى الإنفاق المستحق (أي الإنفاق المتوجب على الحكومة، أو الإنفاق على أساس الالتزام) نحو 76% خلال هذا الربع، مقارنة بنحو 92% في الربع السابق. وفي حين غطت الإيرادات العامة والمنح نحو 100% من الإنفاق العام الفعلي في الربع الثالث 2017 (كما كان الحال هو عليه تقريباً في الربع السابق)، إلّا أنّ هذه الإيرادات لم تغط سوى 76% من الإنفاق العام المستحق على الحكومة خلال الربع الثالث، (مقارنة بنحو 91% في الربع السابق).

المتأخرات الحكومية

بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الثالث 2017 حوالي 974.8 مليون شيكل، مقارنة بنحو 336.9 مليون شيكل خلال الربع السابق. وتوزّعت المتأخرات بين 457.9 مليون شيكل على الأجور والرواتب، و388.4 مليون شيكل على غير الأجور، و119.4 مليون شيكل على النفقات التطويرية. كذلك بلغت متأخرات الإرجاعات الضريبية 9.3 مليون شيكل، فيما قامت الحكومة خلال هذا الربع بسداد حوالي 0.2 مليون شيكل من متأخرات المدفوعات المخصصة. وبالرغم من تراكم المتأخرات على الحكومة خلال هذا الربع (نحو 974.8 مليون شيكل)، إلّا أنّها قامت بسداد حوالي 371.7 مليون شيكل من المتأخرات التي ترتبت عليها في أوقات سابقة، وهو ما يعني زيادة صافي قيمة المتأخرات على الحكومة خلال الربع الثالث بنحو 603.1 مليون شيكل (انظر الجدول 3-2).

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2016 و2017: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل

جدول 3-2: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية
(مليون شيكل)

البيان	2016		2017		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إرجاعات ضريبية	(8.9)	6.7	84.1	(0.4)	9.3
الأجور والرواتب	164.7	719.4	111.5	(118.1)	457.9
نفقات غير الأجور	418.2	627.1	286.1	390.1	388.4
النفقات التطويرية	134.7	159.1	59.3	66.2	119.4
المدفوعات المخصصة	22.8	(17.6)	115.5	(0.9)	(0.2)
إجمالي المتأخرات	731.5	1,494.7	*654.4	336.9	974.8

الأرقام بين اقواس هي أرقام سالبة.
*يشمل متأخرات صافي الإقراض بقيمة 2.1- مليون شيكل.

الفائض/العجز المالي

أدّت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامّة الفعلية خلال الربع الثالث 2017، إلى عجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 431.3 مليون شيكل (أو ما نسبته 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي). وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تخفيض هذا العجز وتحويله إلى فائض بقيمة 11 مليون شيكل (على الأساس النقدي). أمّا عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام فقد بلغ 904 مليون شيكل، وقد ساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى نحو 461.7 مليون شيكل (انظر الشكل 3-3).

الدين العام الحكومي

ارتفع الدين العام الحكومي نهاية الربع الثالث من العام 2017 بنحو 2.5% مقارنة بالربع السابق، إلّا أنّه انخفض بنحو 6.5% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 8,952.3 مليون شيكل. ويعادل هذا نسبة 17% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي [2]. وتوزّع الدين العام الحكومي بين دين محلي (59%) ودين خارجي (41%). كما بلغت فوائد الدين المدفوعة خلال الربع الثالث حوالي 46.2 مليون شيكل، وهي مدفوعات تخص الدين المحلي فقط، نظراً لأنّه لم يتم سداد فوائد على الدين الحكومي الخارجي خلال هذا الربع (انظر الجدول 3-3).

شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي)
نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)

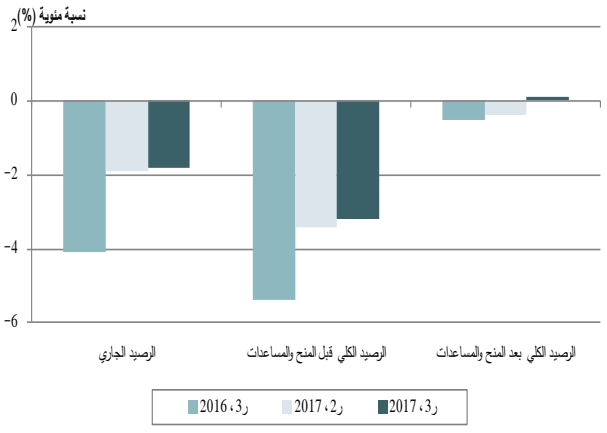

جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

البيان	2016		2017		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الدين الحكومي المحلي	5,606.4	5,541.4	5,291	5,155.1	5,283.7
- المصارف	5,554.1	5,489.2	5,238.7	5,102.8	5,231.4
- مؤسسات عامة	52.3	52.3	52.3	52.3	52.3
الدين الحكومي الخارجي	3,967.8	4,017.7	3,818.1	3,578.3	3,668.6
الدين العام الحكومي	**9,574.2**	**9,559.2**	**9,109.1**	**8,733.5**	**8,952.3**
الفوائد المدفوعة	57.3	54.8	93.0	80.3	46.2
الدين العام نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي	%18.5	%18.4	%18.6	%17.1	%16.9

* تجدر الاشارة أنّ هذه النسب تختلف بشكل بسيط عند احتساب الأرقام بالدولار الأمريكي، وهو ما يبين أثر سعر الصرف.

2- تجدر الإشارة أنّ مديونية الحكومة مقومةً بالدولار قد ارتفعت نهاية الربع الثالث 2017 بنحو 1.3% مقارنة بالربع السابق ووصلت إلى نحو 2,526 مليون دولار.

صندوق 3 - غاز غزة: من الألف إلى الآن

نقدّم في هذا الصندوق مراجعة تاريخية للمشاريع والإنجازات والإخفاقات التي ترافقت مع جهود تطوير واستغلال حقل الغاز الطبيعي الذي تم اكتشافه في الجرف القاري لقطاع غزة.[1]

- منح الرئيس ياسر عرفات، في كانون الأول 1999، امتيازاً حصرياً لشركة (British Gas, BG) وشركة «اتحاد المقاولين» (CCC Oil & Gas) للتنقيب عن، ولتطوير وإنتاج وبيع الغاز الطبيعي، في منطقة امتياز محددة، في المياه الإقليمية لفلسطين. وكانت الشركة قد اكتشفت حقلاً كبيراً للغاز الطبيعي على مسافة 20 ميل بحري (37 كم تقريباً) من شاطئ غزة. وأطلق على هذا الحقل اسم «غزة مارين».
- تحددت مدّة الامتياز بـ 25 عاماً بدءاً من تاريخ موافقة الحكومة الفلسطينية على خطّة لتطوير الحقل تتقدم بها شركة BG. وتوزّعت حصص الامتياز بين 90% إلى شركة BG و10% إلى شركة «اتحاد المقاولين»، وهي شركة مسجلة في العاصمة اليونانية، أثينا، وتعود ملكيتها إلى أصحاب أعمال فلسطينيين.
- حصلت شركة BG في العام 2000 على ترخيص أمني من الحكومة الإسرائيلية لحفر بئرين استكشافيين في حقل «غزة مارين» (مارين 1 ومارين 2) لتقييم كمية ونوعية الغاز الطبيعي فيه. وتوصّل التقييم إلى أنّ الغاز ذو نوعية جيدة (98 - 99% ميثان صافي)، وهو متوفر بكمية 1 ترليون قدم مكعب تقريباً، وهي كمية تبرر الاستثمار والإنتاج التجاري. وقامت الشركة أيضاً بوضع خطّة لتطوير الحقل تتضمن تشييد أنبوب لنقل الغاز إلى قطاع غزة بكلفة تبلغ 150 مليون دولار.
- تمّ تقديم خطة تطوير لحقل غزة مارين والموافقة عليها من قبل الحكومة الفلسطينية في العام 2002 وبالتالي تحدد تاريخ انتهاء عقد الامتياز في 2027 (بعد 25 سنة).
- تمّ تقدير طاقة الإنتاج من حقل «غزة مارين» بنحو 1.5 مليار متر مكعب سنوياً (نحو 57 مليار قدم مكعب تقريباً) على أفق 20 سنة. ويتطلب هذا الإنتاج استثمارات رأسمالية تبلغ نحو 1 مليار دولار. أمّا إجمالي العوائد المتحققة فإنّ تقديرها يتراوح بين 2.4 و7 مليار دولار، اعتماداً على سعر بيع الغاز (التقدير الأخير متفائل كثيراً خصوصاً عند أخذ الأسعار الحالية التي يباع بها الغاز الطبيعي في المنطقة).
- نظراً لأنّ فلسطين تستهلك كمية ضئيلة فقط من الغاز الطبيعي (نحو 45 مليون متر مكعب في السنة) فإنّ تقليص مخاطر الاستثمار في تطوير حقل «غزة مارين» يتطلب ضمان عقود بيع طويلة الأجل مع أطراف أخرى. وكان مرشح شركة BG الأكبر لمثل هذه العقود شركة الكهرباء الإسرائيلية (IEC) الحكومية. تقدمت شركة BG بعدد من العروض إلى الطرف الإسرائيلي لبيع الغاز الفلسطيني، من بينها نقل غاز غزه إلى عسقلان أولاً ومن ثم إلى محطات التوليد في غزة وإسرائيل. كذلك عرضت الشركة استخدام محطة تسييل الغاز التي تملكها في مصر وتوريد الغاز المصري والفلسطيني معاً إلى إسرائيل. ولكن المفاوضات بين الشركة وإسرائيل تعطّلت تماماً بسبب اندلاع الانتفاضة الثانية من جهة، وبسبب المعارضة القوية، من الأطراف السياسية والمصالح التجارية الإسرائيلية على حد سواء، ضد شراء الغاز الفلسطيني.
- ومما زاد الأمور تعقيداً، التعديات التي قامت بها إسرائيل على السيادة الفلسطينية في الجرف القاري مقابل قطاع غزة. إذ على الرغم من أنّ اتفاق «غزة-أريحا» منح الفلسطينيين حق الصيد والاستغلال التجاري والترفيهي إلى مسافة 20 ميل بحري (37 كم) من الشاطئ، إلّا أنّ إسرائيل قامت في 2002 بتقليص المسافة إلى 12 ميل أولاً، ثم إلى 6 أميال عقب فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية في 2006، ثم إلى 3 أميال فقط أثر الحرب التي شنتها على القطاع في 2009/2008. وكما ذكرنا سابقاً فإنّ حقل «مارين غزة» يقع على مسافة 20 ميل بحري من الشاطئ.
- عادت الحياة مرة أخرى للمفاوضات بين شركة BG وإسرائيل إثر غياب اريئيل شارون وصعود حكومة ايهود اولمرت. وتم الإعلان في أيار 2007عن التوصل إلى اتّفاق مبدئي تشتري بموجبه إسرائيل 0.05 ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي الفلسطيني سنوياً بسعر 4 مليار دولار بدءاً من العام 2009. ونصّ الاتفاق على أن يتم نقل الغاز إلى عسقلان أولاً ليتم تسييله هناك، ثم نقله بعدها إلى محطات توليد الكهرباء في إسرائيل وقطاع غزة. ولكن، كما في المرات السابقة، لم يتم تطوير الاتفاق المبدئي إلى خطوات عملية. ثم ما لبث أن تمّ دفنه تماماً مع سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في حزيران 2007 وإعلان إسرائيل بأنّ القطاع بات «كياناً معادياً».
- أعلنت شركة BG في نهاية العام 2007 تعليق المفاوضات نهائياً مع إسرائيل بسبب «التباين العميق في وجهات النظر والذي لا أمل بسده». كما أعلنت إغلاق مكتبها في إسرائيل، ولكنّها استمرت بالاحتفاظ بامتياز حقل «مارين غزة»، كما حافظت على تواجد مكتب لها في مدينة رام الله.
- أدّت اكتشافات حقول الغاز الكبيرة في مياه المنطقة الاقتصادية الخالصة الإسرائيلية (حقل تامارا في 2009، وحقل ليفياثان في 2010 اللذان يقدّر مخزونهما بنحو 10 و18 ترليون قدم مكعب على التوالي) إلى تقليص إضافي باهتمام إسرائيل في تطوير وشراء الغاز الفلسطيني. وفي الواقع بات تطوير واستغلال حقول الغاز الإسرائيلية مرهوناً بتوفّر عقود بيع وتصدير طويلة الأجل، وباتت فلسطين أحد الزبائن المحتملين لشراء الغاز الإسرائيلي.
- في مطلع العام 2014 أعلنت ثلاث شركات إسرائيلية، صاحبة امتياز حقل «ليفياثان»، أنّها توصلت إلى اتفاق مع شركة فلسطين لتوليد الطاقة (PPGC) تقوم بموجبه الأخيرة بشراء 4.75 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بقيمة 1.2 مليار دولار على أفق 20 سنة. والهدف من الصفقة تغذية محطة توليد الكهرباء الجديدة التي يجري العمل على تشييدها قرب مدينة جنين في الضفة الغربية. وكان هذا الاتفاق أول صفقة تصدير كبيرة نسبياً يتم عقدها لاستغلال المخزون الضخم لحقل «ليفياثان». ولكن تمّ إلغاء هذه الصفقة من قبل شركة فلسطين لتوليد الطاقة فيما بعد.
- تمّ في العام 2014 إعادة جدولة توزيع الحصص في امتياز التنقيب عن الغاز في مياه غزة. وعوضاً عن التوزيع القديم (90% من الامتياز إلى شركة BG و10% إلى شركة CCC) انخفضت حصّة شركة BG الآن إلى 55% فقط، في حين ارتفعت حصة شركة CCC إلى 27.5%، واحتفظت الحكومة (ممثلة بصندوق الاستثمار الفلسطيني) بالنسبة المتبقية، 17.5%.

1- اعتمد النص على المراجع التالية:

- A.Antreasyan (2013): Gas Finds in the Eastern Mediterranean: Gaza, Israel, and Other Conflicts". Journal of Palestine Studies. 42. http://www.palestine-studies.org/jps/fulltext/162608
- S. Henderson (2014): Natural Gas in the Palestinian Authority: The Potential of the Gaza Marine Offshore Field. German Marshall Fund (GMF), Policy Brief (March) http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/natural-gas-in-the-palestinian-authority-the-potential-of-the-gaza-marine-o
- A. Melhem (2017): When will Gaza gas field start operating? Al-Monitor March 12. http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/03/palestine-gaza-gas-field-energy-power-crisis-talks.html#ixzz4xjGl8OzW
- T. Boersma & N. Sachs (2015): Gaza Marine: Natural Gas Extraction in Tumultuous Times? Foreign Policy at Brookings No 36. Feb 2015. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Gaza-Marine-web.pdf
- Offshore Technology: Gaza Marine Gas Field. http://www.offshore-technology.com/projects/gaza-marine-gas-field/
- Office of the Quartet (OQ). (2017): Report for the meeting of the Ad-Hoc Liaison Committee Sep. 2017. http://www.quartetrep.org/
- Azem Beshara, Palestine Investment Fund- Private communication.

- تـمّ في العـام 2015 التوقيـع عـلى مذكـرة تفاهـم بـين شركاء امتيـاز حقـل «غـزة مارين» و شركـة فلسـطين لتوليـد الطاقـة يقـوم الأطـراف بموجبها بمفاوضات حول اتفاقيات بيع للغاز من حقل غزة مارين لتغذيـة محطـة توليـد الكهربـاء المسـتقبلية قـرب مدينـة جنين.
- بـدأ مكتـب ممثـل اللجنـة الرباعيـة للسـلام في الـشرق الأوسـط الاهتـمام بموضـوع تزويـد محطـة توليـد الكهربـاء في غـزة بالغـاز الطبيعـي في العـام 2015. وجـرى صياغـة مبـادرة جديـدة لهـذا الغـرض تحـت عنـوان «الغـاز مـن أجـل غـزة» (G4G). كـما تـمّ تكليـف المكتـب بتأسـيس لجنـة عمـل خاصـة (Task Force) لوضـع الدراسـات والمخططـات اللازمـة لتشـييد أنبـوب غـاز طبيعـي يربـط قطـاع غـزة بشـبكة أنابيـب الغـاز الطبيعـي الإسرائيليـة لتزويـد محطـة توليـد الطاقـة في غـزة بالغـاز الطبيعـي.
- في نيسـان 2016 قامـت شركـة «شـل» (Anglo-British Shell) بالاسـتحواذ عـلى شركـة BG، وبالتـالي انتقلـت ملكيـة شركـة BG في امتيـاز حقـل «غـزة مارين» إلى شركـة «شـل».
- ذكـرت النـشرة الأخـيرة (أيلـول 2017) الصـادرة عـن مكتـب ممثـل اللجنـة الرباعيـة في القـدس أنّ إسرائيـل وافقـت في العـام 2016 عـلى مسـار أنبـوب يربـط قطـاع غـزة بشـبكة أنابيـب الغـاز الطبيعـي الإسرائيليـة. وذكـرت النـشرة أنّـه تـم تعريـف «البنـى التجاريـة والتنظيميـة للمـشروع والخطـوات الضروريـة للتنفيـذ الفعـلي. وأنّ العمـل بـدأ عـلى إصـدار الرخـص لهـذا المـشروع مـن الطـرف الإسرائيـلي في الربـع الثـاني مـن العـام 2017، وأنّ اللجنـة الخاصـة (Task Force) تعمـل عـلى وضـع الخطـط لإنجـاز هـذه المهـام مـع الطـرف الفلسـطيني». وألمحـت النـشرة إلى أنّ الجهـة التـي سـتتولى مسـؤولية الـشراء (تسـديد فاتـورة الـشراء) للغـاز الإسرائيـلي لم تتحـدد بعـد، وأنّ الاتفـاق عـلى الكميـات والسـعر لم يتـم التوصـل إليهـا بالتـالي. أخـيراً ذكـرت النـشرة أنّ مسـار أنبـوب الغـاز إلى غـزة سـوف يتيـح الفرصـة أمـام نقـل الغـاز الإسرائيـلي والغـاز الفلسـطيني أيضـاً إلى محطـة توليـد الكهربـاء في غـزة، ولكنّهـا أعربـت في الوقـت ذاتـه عـن الأسـف لأنّ جهـود تطويـر حقـل «غـزة مارين» لم تسـفر عـن نتائـج عمليـة ملموسـة إلى حـد الآن.

4- القطاع المالي المصرفي[1]

تعـبّر المـؤشرات الرئيسـة للقطـاع المـصرفي في فلسـطين عـن اسـتمرار التحسّـن في أداء هـذا القطـاع خـلال الربـع الثالـث مـن العـام 2017، حيـث ارتفـع إجـمالي أصـول (خصـوم) المصـارف المرخصـة في هـذا الربـع بمقـدار 10% مقارنـة بالربـع المناظـر مـن العـام 2016، ووصـل إلى نحـو 15.5 مليـار دولار (انظـر الجـدول 4-1).

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

	2016		2017		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي الأصول	**14,068.3**	**14,196.4**	**15,222.3**	**15,348.1**	**15,461.0**
التسهيلات الائتمانية المباشرة	6,666.4	6,871.9	7,234.2	7,528.9	7,761.9
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4,055.3	4,279.0	4,136.2	4,170.5	3,863.1
محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار	1,051.2	1,007.1	1,042.2	1,050.4	1,057.5
النقدية والمعادن الثمينة	1,204.4	991.2	1,567.2	1,201.9	1,518.6
الموجودات الأخرى	1,091.0	1,047.2	1,242.5	1,396.4	1,259.9
إجمالي الخصوم	**14,068.3**	**14,196.4**	**15,222.3**	**15,348.1**	**15,461.0**
ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية)**	0,432.6	10,604.6	11,127.5	11,379.5	11,526.8
حقوق الملكية	1,624.4	1,682.4	1,720.3	1,744.5	1,804.6
أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)	1,152.0	1,139.9	1,506.6	1,385.4	1,279.6
المطلوبات الأخرى	358.8	271.5	352.4	314.6	291.7
المخصصات والاهتلاك	500.4	498.2	515.5	524.1	558.3

* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).
** الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

شكل 4-1: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)

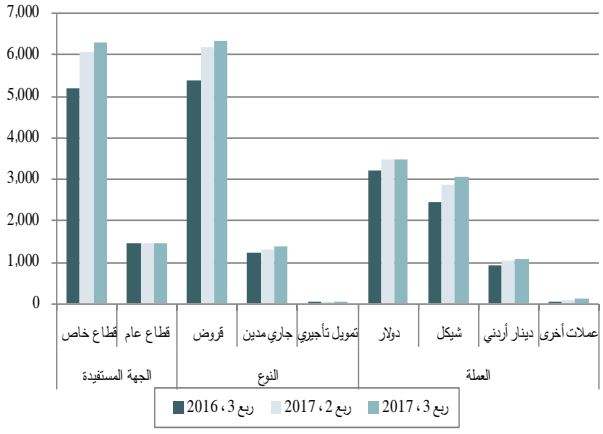

شكل 4-2: توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع، (%) 2017

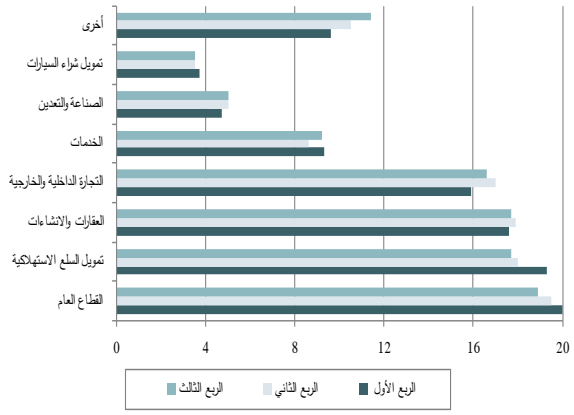

1- مصـدر الأرقـام في هـذا القسـم: سـلطة النقـد الفلسـطينية، تشريـن ثـاني 2017. الميزانيـة المجمعـة للمصـارف، النـشرة الإحصائيـة الشـهرية، قائمـة الأربـاح والخسـائر، وقاعـدة بيانـات سـلطة النقـد.

التسهيلات الائتمانية

ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الربع الثالث 2017 بنحو 3% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 16% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، لتبلغ نحو 7.8 مليار دولار. وهو ما أدّى إلى ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع بمقدار نقطة مئوية واحدة في الربع الثالث مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 67%.

استحوذت التسهيلات للقطاع الخاص على نحو 81% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، مرتفعةً بنحو 4% مقارنة بالربع السابق، ونحو 21% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 6.3 مليار دولار. بالمقابل بلغت حصّة التسهيلات المقدمة للقطاع العام نحو 19% من إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال هذا الربع. وتوزعت التسهيلات بين قروض بنسبة 82%، وجاري مدين بنسبة 18%، وتمويل تأجيري بنسبة 0.7%. واستحوذت الضفة الغربية على نحو 87% (6.8 مليار دولار) من إجمالي هذه التسهيلات مقابل نحو 13% لقطاع غزة. كما استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على نحو 45% من التسهيلات، مقابل نحو 39% للشيكل الإسرائيلي ونحو 14% حصّة الدينار الأردني (الشكل 4-1).

أمّا بخصوص توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع، فقد بلغت حصّة كل من قطاع العقارات والإنشاءات وقطاع تمويل السلع الاستهلاكية نحو 18% لكل قطاع، فيما بلغت حصّة قطاع التجارة بشقيها الداخلية والخارجية نحو 17%، في حين حصل القطاع العام على نحو 19% من إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال هذا الربع (انظر شكل 4-2).

التوظيفات الخارجية

تُعرّف التوظيفات الخارجية بأنّها الأرصدة النقدية المودعة أو الموظفة لدى مؤسسات مالية مصرفية خارج فلسطين. بلغت التوظيفات الخارجية نهاية الربع الثالث من العام 2017 حوالي 3.2 مليار دولار، منخفضةً بنحو 8.6% مقارنة بالربع السابق. رافق هذا الهبوط تراجع نسبتها الى إجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية) لتصل نحو 25% مقارنة بنحو 27% في الربع السابق. وتوزعت هذه التوظيفات بين المصارف المحلية (1.1 مليار دولار بنسبة 16% من الودائع فيها) والمصارف الوافدة (2 مليار دولار بنسبة 36% من الودائع فيها) . ويوضّح الشكل 4-3 ارتفاع نسبة التوظيفات الخارجية إلى الودائع في المصارف الوافدة مقارنة بالمحلية.

الودائع

وصل عدد حسابات المودعين في المصارف المرخصة في فلسطين إلى 3.2 مليون حساب. كما نمت ودائع الجمهور خلال الربع الثالث 2017 بنحو 1% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 10% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 11.5 مليار دولار. وتوزّعت هذه الودائع بين القطاع الخاص (93%) والقطاع العام (7%). وقد ساهمت الضفة الغربية بنحو 90% من إجمالي هذه الودائع، كما شكّلت الودائع الجارية (تحت الطلب) نحو 39% من إجمالي ودائع الجمهور، مقابل 33% لودائع التوفير و28% للودائع الآجلة. كما استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على إجمالي الودائع باستحواذه على 39% منها، ثم الشيكل والدينار بنسب 33% و24% على التوالي (انظر الشكل 4-4).

شكل 4-3: التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الودائع، (%)

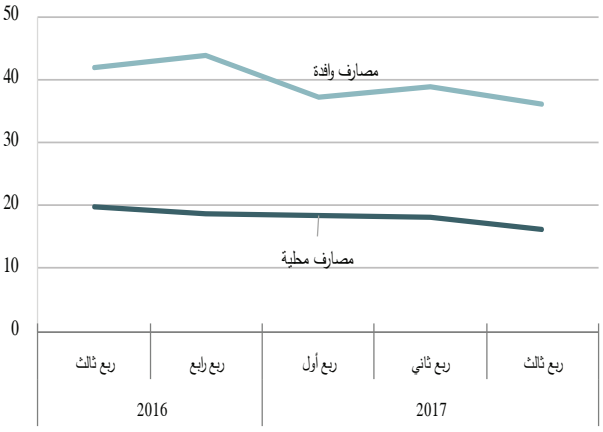

شكل 4-4: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)

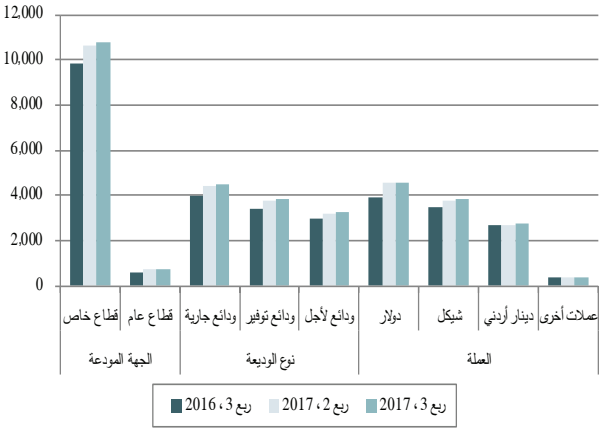

شكل 4-5: متوسط فائدة الايداع والإقراض بالعملات المختلفة (%)

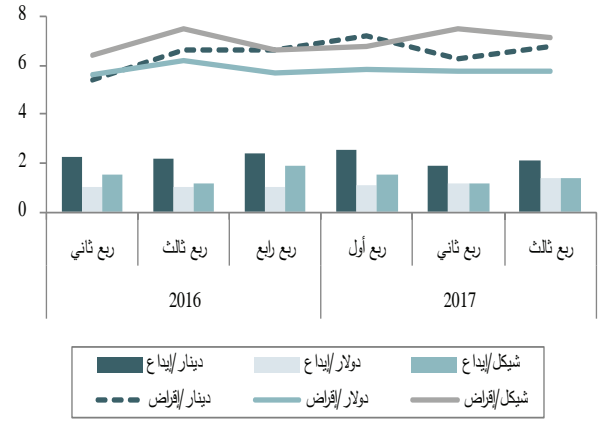

أرباح المصارف

شهدت أرباح المصارف (صافي الدخل) هبوطاً خلال الربع الثالث من العام 2017 بنحو 12% مقارنة بالربع السابق، لكنّها جاءت أعلى بنحو 24% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ نحو 41.4 مليون دولار. وذلك جرّاء تراجع الإيرادات مقابل ارتفاع النفقات بنسبة 2% تقريباً لكل منهما مقارنة بالربع السابق. ولقد شكّل الدخل من الفوائد نحو 75% من إجمالي الإيرادات المتحققة في الجهاز المصرفي (انظر الجدول 4-2).

جدول 4-2: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

	2016		2017		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الإيرادات	**131.0**	**145.4**	**152.5**	**166.7**	**163.3**
صافي الفوائد	98.0	103.1	108.2	113.6	122.7
العمولات	22.9	26.4	27.4	27.9	30.2
أخرى	10.1	15.9	16.9	25.2	10.4
النفقات	**97.6**	**110.2**	**111.8**	**119.4**	**121.9**
النفقات التشغيلية والمخصصات	87.2	97.7	100.7	103.3	107.1
الضريبة	10.4	12.5	11.1	16.1	14.8
صافي الدخل*	**33.4**	**35.2**	**40.7**	**47.3**	**41.4**

* صافي الدخل= الإيرادات – النفقات

معدّلات الفائدة

شهد متوسط سعر الفائدة على الإقراض بالدينار الأردني ارتفاعاً في الربع الثالث إلى 6.75% مقارنة مع 6.24% في الربع الثاني. في حين شهد هذا المتوسط انخفاضاً على الإقراض بالشيكل (من 7.48% إلى 7.14%) والدولار (من 5.76% إلى 5.74%) كما يوضّح الشكل 4-5.

أمّا فيما يخص فائدة الإيداع، فقد ارتفع متوسط هذه الفائدة على جميع العملات خلال الربع الثالث، ليبلغ 1.37% للدولار (مقارنة مع 1.14% في الربع السابق) و1.36% للشيكل (مقارنة مع 1.17%) و2.12% للدينار (مقارنة مع 1.90%). وأدّت هذه التغيرات إلى انخفاض الهامش بين متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض على الدولار الأمريكي والشيكل الإسرائيلي ليبلغ 4.37 و5.78 نقطة مئوية، على التوالي، مقابل ارتفاعه على عملة الدينار الأردني إلى نحو 4.63 نقطة مئوية.

حركة المقاصة

بلغت قيمة الشيكات المتداولة خلال جلسات المقاصة في الربع الثالث من العام 2017 نحو 4 مليار دولار، بارتفاع نسبته 29% مقارنة بذات الفترة قبل عام. وكانت 75% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بعملة الشيكل. أمّا على صعيد الشيكات المعادة، فقد بلغت قيمتها نحو 303 مليون دولار، مرتفعةً بحوالي 40% مقارنة بالربع المناظر. وبلغت نسبة الشيكات المعادة نحو 7.6% من إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص خلال الربع الثالث 2017.

شكل 4-6: عدد الفروع والمكاتب بحسب المصرف، الربع الثالث 2017

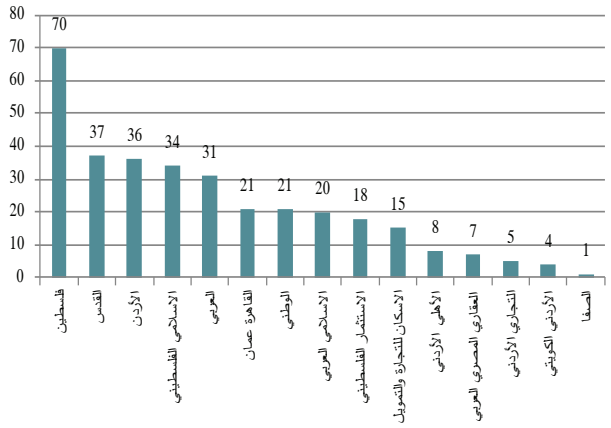

فروع المصارف وأجهزة الصراف الآلي

ارتفع عدد فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين (فروع الضفة الغربية تحديداً) خلال الربع الثالث 2017، بأحد عشر فرع ومكتب مقارنة بالربع السابق من نفس العام، ليبلغ 328 فرعاً ومكتباً، منها 270 في الضفة الغربية و58 في قطاع غزة. والعدد الأكبر لهذه الفروع والمكاتب يتواجد في محافظات رام الله والبيرة، والخليل ونابلس (انظر شكل 4-6). كما وصل عدد أجهزة الصراف الآلي الى 631 جهاز، موزعة بين 549 في الضفة الغربية و82 في قطاع غزة. وارتفع عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي بنحو 11% لتبلغ 113 ألف بطاقة في الربع الثالث.

شركات الإقراض المتخصصة

بلغ عدد فروع ومكاتب شركات الإقراض المتخصصة والمرخصة من قبل سلطة النقد نهاية الربع الثالث من العام 2017 نحو 83 فرع ومكتب (59 فرع و24 مكتب). وبلغ إجمالي محفظة التمويلات الممنوحة من قبل هذه الشركات نحو 213 مليون دولار، استحوذت الضفة الغربية على نحو 68% منها. واستمرت سيطرة القروض العقارية على الحصّة الأكبر من هذه القروض بنسبة 29%، ثم القطاع التجاري بنحو 27%، تلاه القطاع الاستهلاكي بحوالي 12%. كما وصل عدد المقترضين النشطين خلال هذا الربع إلى 72,048 مقترض،[2] ووفرت شركات الإقراض 665 فرصة عمل (انظر الجدول 4-3).

جدول 4-3: بيانات مؤسسات الإقراض المتخصصة

	2016		2017		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	183.0	199.4	210.0	209.8	213.0
- الضفة الغربية	129.2	137.0	142.2	143.3	145.8
- قطاع غزة	53.8	62.4	67.8	66.5	67.2
عدد المقترضين النشطين	64,547	68,912	70,855	71,190	72,048
عدد الموظفين	583	618	641	647	665

2- المقترضون النشطون هم المقترضون الذين ما زال عليهم التزامات مالية لمؤسسة الاقراض ويقومون بالوفاء بالتزاماتهم.

صندوق 4 - أثر رفع الحد الأدنى للأجور في إسرائيل على أجور عمال الضفة الغربية

شـهد الحـد الأدنى للأجـور في إسرائيـل ارتفاعـاً ملحوظـاً بلـغ 113% بـين منتصـف العـام 1997 وبدايـة عـام 2017. وقـد زادت وتـيرة الارتفـاع بعـد منتصـف عـام 2011، عندمـا صادقـت الحكومـة الإسرائيليـة عـلى رفـع الحـد الأدنى للأجـور مـن 3,850 إلى 4,300 شـيكل شـهرياً عـلى مرحلتـين. واسـتمر اعتـماد هـذه القيمـة حتـى بدايـة عـام 2015، حـين صادقـت الحكومـة الإسرائيليـة، بالاتفـاق مـع اتحـاد نقابـات العـمال الإسرائيليـة « الهسـتدروت»، عـلى رفـع الحـد إلى 5,000 شـيكل عـلى ثـلاث نبضـات، كان آخرهـا في بدايـة 2017. ومؤخـراً، نجـح «الهسـتدروت» في نهايـة شـهر تشريـن الأول بالوصـول إلى اتّفـاق آخـر مـع الحكومـة لرفـع الحـد الأدنى للأجـور مـن 5,000 شـيكل إلى 5,300 شـيكل عـلى أن يُطبّـق هـذا في الشـهر الأخـير مـن العـام 2017. يصـوّر الشـكل (1) الزيـادات في الحـد الأدنى للأجـور بـين 1997 و2017.

بلغـت الزيـادة في الحـد الأدنى للأجـور في 2015 و2016 في إسرائيـل نحـو 3.8% و3.6% عـلى التـوالي، وهـي نسـب تزيـد عـلى معـدّل التضخـم في تلـك السـنوات، مـما يعنـي تحقـق زيـادات حقيقيـة وارتفـاع في القـوة الشرائيـة لمـن هـم في أسـفل سـلم الأجـور. ونظـراً لأنّ نسـبة كبـيرة مـن عـمال الضفـة الذيـن يعملـون في إسرائيـل والمسـتعمرات هـم في هـذه الفئـة، فسـوف نحـاول هنـا متابعـة التأثـيرات المحتملـة للزيـادات عـلى أجـور هـؤلاء العـمال.[1]

جدول 1: أعداد ومتوسط أجور العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات حسب الفئة (2016)

	العدد	النسبة من الإجمالي	متوسط الأجر الشهري (شيكل)	نسبة من يتقاضون أقل من الحد الأدنى إلى الإجمالي
يعمل بتصريح عمل	61,153	52%	6,033	%14
يعمل بدون تصريح عمل	42,132	36%	5,300	%13
حملة الهوية الزرقاء (القدس) والجواز الأجنبي	13,614	12%	5,188	5%
المجموع	116,900	100%	5,670	32%

المصـدر: الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني. قاعـدة بيانـات مسـح القـوى العاملة: 2010 - 2016. رام اللـه، فلسـطين.

بلـغ عـدد عـمال الضفـة العاملـين في إسرائيـل والمسـتعمرات في العـام 2016 حـوالي 116,900 عامـل، أو 12% مـن إجـمالي القـوى العاملـة الفلسـطينية. وينقسـم هـؤلاء، بنـاءً عـلى نـوع تصاريـح العمـل التـي يحملونهـا، إلى ثـلاث مجموعـات: مـن يعملـون بتصريـح عمـل، مـن يعملـون بـدون تصريـح عمـل، وحملـة الهويـة الزرقـاء (المقدسـية) وجـواز السـفر الأجنبـي (انظـر الجـدول 1).

شـهد متوسـط أجـور عـمال الضفـة في إسرائيـل والمسـتعمرات ارتفاعـاً بـين 2010 و2016 بلـغ 37%، وهـي نسـبة تفـوق الزيـادة في متوسـط أجـور العـمال الإسرائيليـين خـلال نفـس الفـترة (16%). هـذا مـع العلـم بـأنّ متوسـط أجـر العامـل الإسرائيـلي بلـغ 9,798 شـيكل شـهرياً في العـام 2016 مقابـل 5,670 شـيكل فقـط لعـمال الضفـة في

شكل 1: الحد الأدنى للأجور في إسرائيل: 1997 - 2017 (شيكل/شهر*)

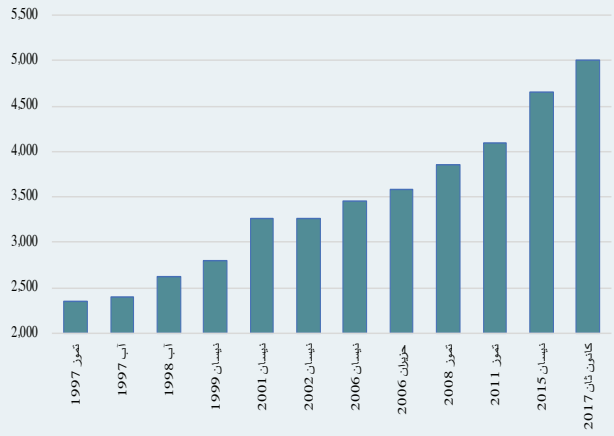

*: البيانات بناء على الأول من كل شهر
Source: National Insurance Institute of Israel, 2017. General Information - Minimum Wages data. Israel.

شكل 2: متوسط الأجور للعمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات، 2010 - 2016 (شيكل/ شهر)

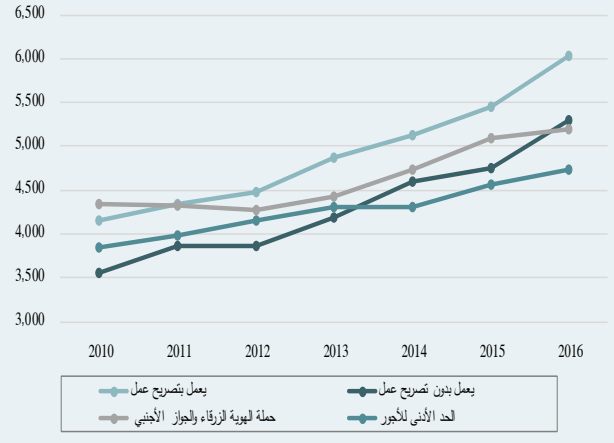

المصـدر: الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني. قاعـدة بيانـات مسـح القـوى العاملة: 2010 - 2016. رام اللـه، فلسـطين

شكل 3: التغير في نسبة ومتوسط الأجور الشهرية لعمال الضفة في إسرائيل والمستعمرات الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور، 2010 - 2016

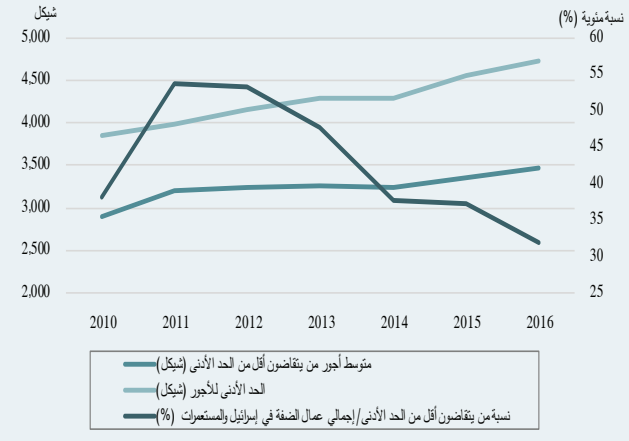

المصـدر: الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني. قاعـدة بيانـات مسـح القـوى العاملة: 2010 - 2016. رام اللـه، فلسـطين.

1- منـذ الحصـار الإسرائيـلي عـلى قطـاع غـزة سـنة 2006 توقـف تشـغيل العـمال مـن قطـاع غـزة في إسرائيـل بشـكل كامـل تقريبـاً؛ لـذا فـإنّ التحليـل هنـا يقتصـر عـلى عـمال الضفـة الغربية.

إسرائيل والمستعمرات، أي أنّ متوسط أجر عامل الضفة في إسرائيل والمستعمرات ما زال أقل من 57% من متوسط أجر العامل الإسرائيلي.[2]

يصوّر الشكل (2) تطوّر متوسط أجور فئات عمال الضفة في إسرائيل والمستعمرات خلال 2010 و2016. ويوضّح أنّ ارتفاعاً ملحوظاً طرأ على متوسط أجر حملة تصاريح العمل والعمال بدون تصاريح، خاصّة بعد 2015. كما يوضّح أنّ متوسط أجور كافّة فئات عمال الضفة تجاوزت مستوى الحد الأدنى للأجور بعد العام 2013. بلغت نسبة زيادة متوسط الأجور خلال الفترة 45% للعمال من حملة التصاريح و49% لمن يعملون بدون تصاريح. أمّا حملة الهوية الزرقاء فلقد شهد متوسط أجورهم ارتفاعاً بمقدار 19%. ومن الملفت للنظر أنّ متوسط أجور حملة الهوية الزرقاء بات في العام 2016 أدنى من متوسط أجور العمال الذين يعملون بدون تصاريح.

العاملين بأجر أقل من الحد الأدنى للأجور

السؤال المهم هو كيف أثرت الزيادات المتعاقبة على الحد الأدنى للأجور في إسرائيل على عدد ومتوسط أجور العمال الفلسطينيين الذين يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى؟ بلغت نسبة العمال الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى الإسرائيلي 32% من إجمالي عمال الضفة الذين يعملون في إسرائيل والمستعمرات في العام 2016. ويتوزّع هؤلاء على مختلف فئات العمال من حملة التصاريح أو بدونها أو عمال الهوية الزرقاء (انظر جدول 1 أعلاه). وعلى الرغم من أنّ الحد الأدنى للأجور في إسرائيل ارتفع بمقدار 23% بين 2010 و2016 إلّا أنّ متوسط أجور عمال الضفة الذين يتلقون أجراً أدنى من الحد الأدنى ازداد بنسبة 20% فقط خلال الفترة. وبلغت الزيادة 33% لأجور حملة التصاريح الذين يتقاضون راتباً أقل من الحد الأدنى للأجور، و26% للعاملين بدون تصاريح، و19% لحملة الهوية الزرقاء.

يصوّر الشكل (3) التغير في متوسط أجور عمّال الضفة الذين يعملون في إسرائيل والمستعمرات الذين يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور. وعلى الرغم من أنّ متوسط أجور هؤلاء العمال كان يزداد مع التغير في الحد الأدنى، إلّا أنّ الهوة بينهما توسعت خلال الفترة المدروسة. ففي حين كان متوسط أجور هؤلاء العمال يمثل 75% من الحد الأدنى للأجر في 2010 إلّا أنّ النسبة انخفضت إلى 73% في العام 2016. على أنّ الأمر الإيجابي يتمثل في انخفاض نسبة عمال الضفة الذين يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور من إجمالي عمال الضفة في إسرائيل والمستعمرات من 53.7% في 2011 إلى 32% في 2016، كما يوضح الشكل 3. ولكن هذا ما زال يعني أنّ نحو 37 ألف من عمال الضفة في إسرائيل والمستعمرات ما زالوا يحصلون على أجور تقل عن المستوى الرسمي الأدنى المعتمد في إسرائيل.

سيف ذو حدين

يشكّل الارتفاع في متوسط أجور عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات، والذي جاء جزئياً نتيجة الزيادة في الحد الأدنى للأجور ونتيجة التحوّلات الهيكلية في الاقتصاد الإسرائيلي، سيفاً ذو حدين تجاه الاقتصاد الفلسطيني. فهو يؤدي من جهة أولى إلى زيادة قيمة التحويلات التي يجلبها العمال من الخارج والتي تساهم في تحفيز الطلب المحلي ورفع مستوى الحياة. ولكنّه يؤدّي من جهة ثانية إلى زيادة الضغوط على سوق العمل الفلسطيني. إنّ اتساع الهوة بين متوسط أجر عمال الضفة في إسرائيل ومتوسط الأجر الشهري للعمال في فلسطين (ارتفع الأول بمقدار 37.5% مقارنة مع 14.3% للثاني بين 2010 و2016) سوف يدفع مزيد من العمالة الفلسطينية تجاه سوق العمل الإسرائيلي، كلما كانت الفرصة متاحة لذلك، ويعزز من القصور في العمالة الماهرة في فلسطين. وهذا بدوره يزيد الضغوط لرفع الأجور المحلية بما لا يتناسب مع مستويات الإنتاجية.

وفاء البيطاوي (باحثة مساعدة في «ماس»)

2 Israel Central Bureau of Statistics Website. Wages and Employment Monthly Statistics. Average Monthly Wages: http://www.cbs.gov.il/reader/cw_usr_view_SHTML?ID=418 Tables. Last visit 13/12/2017.

5- القطاع المالي غير المصرفي [1]

قطاع الأوراق المالية

شهدت مؤشّرات بورصة فلسطين في الربع الثالث من العام 2017 ارتفاعاً ملحوظاً مقارنةً عمّا كانت عليه في الربع الثاني لذات العام والربع المناظر من العام السابق (انظر الجدول 5-1). بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.82 مليار دولار مع نهاية الربع الثالث (28.5% من الناتج المحلي الإجمالي [2]). ولقد ارتفعت هذه القيمة بنسبة 5.2% و15.2% مقارنة مع نهاية الربع الثاني ونهاية الربع المناظر على التوالي. من جهة أخرى، بلغ إجمالي عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 71,981 متعامل مع نهاية الربع الثالث للعام 2017 نحو 5% منهم من المتعاملين الأجانب، غالبيتهم من الأردن.

جدول 5-1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

	الربع الثالث 2016	الربع الثاني 2017	الربع الثالث 2017
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	55.83	58.93	98.48
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	96.81	92.96	167.29
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,312.70	3,627.91	3,815.59
إجمالي عدد المتعاملين	72,661	72,153	71,981
- فلسطيني (متعامل)	69,225	68,758	68,603
- مواطن اجنبي (متعامل)	3,436	3,395	3,378

ويُعزى الارتفاع الكبير في قيمة وعدد الأسهم المتداولة بين الربعين الثاني والثالث من العام 2017 (بنسبة 80%، 67% على التوالي) إلى النشاط الملحوظ في تداول أسهم عدد من الشركات، من بينها «الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار- ايبك». إذ ارتفع حجم التداول لتلك الشركة بنسبة 250%، كما ارتفع سعر سهمها بنسبة 11.3% بين الربعين. كذلك شهد حجم التداول على أسهم «بنك الاستثمار الفلسطيني» ارتفاعاً كبيراً في نهاية الربع الثالث مقارنة مع الربع السابق للعام 2017، ووصل إلى أكثر من 860%.

يوضّح الشكل 5-1، صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أنّ حصّة الشركات بلغت 39% (بقيمة 1,490.2 مليون دولار) في حين بلغت حصّة الأفراد 27% (بقيمة 1,028.8 مليون دولار).

قطاع التأمين

لم تشهد محفظة التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتبة) في نهاية الربع الثالث من العام 2017 تغيراً ملحوظاً مقارنةً مع الربع السابق لذات العام. في حين ارتفعت إجمالي أقساط

شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الثالث من العام 2017 (مليون دولار)

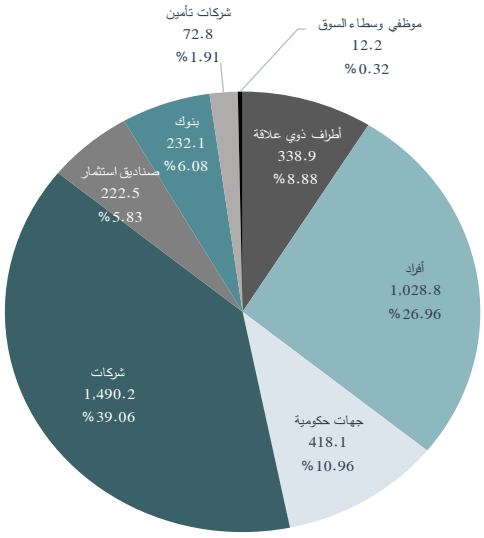

• أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

شكل 5-2: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الثالث من العام 2017

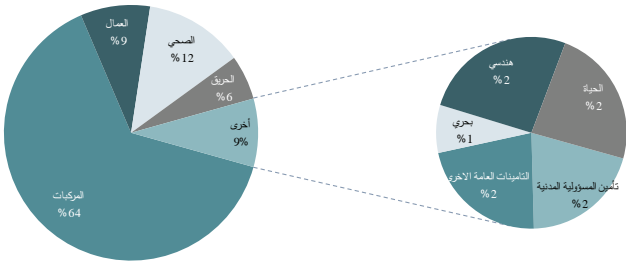

شكل 5-3: توزيع محفظة التأمين وفقا للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الثالث من العام 2017

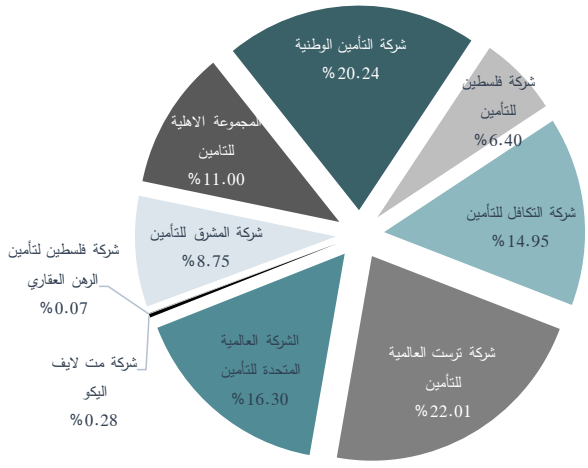

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية 2018. وبورصة فلسطين 2018.

2- تم استخدام الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للعام 2016 وذلك بسبب أن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي قيمة تراكمية.

التأمين المكتتبة بنسبة 11% مقارنةً مع الربع المناظر، ويأتي ذلك في سياق التذبذب الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين المكتتبة بين الأرباع. بالمقابل ارتفع صافي التعويضات المتكبدة للقطاع بنسبة 15% مع نهاية الربع الثالث للعام 2017 مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق (انظر الجدول 5-2).

جدول 5-2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

	الربع الثالث 2016	الربع الثاني 2017	الربع الثالث 2017
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	57.74	63.39	64.03
إجمالي استثمارات شركات التأمين	206.45	212.92	219.06
صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين	(33.01)	(34.52)	(37.91)
صافي الأقساط المكتسبة /اجمالي أقساط التأمين المكتتبة	%90.3	%84.6	%88.7
صافي التعويضات المتكبدة / صافي الأقساط المكتسبة	%63.3	%64.4	%66.7

يوضّح الشكل 5-2، أنّ محفظة التأمين ما زالت تشهد تركّزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات والذي بلغت نسبته 64% من إجمالي المحفظة التأمينية نهاية الربع الثالث من العام 2017 يليها التأمين الصحي بنسبة 12%. كما يُلاحظ من الشكل 5-3 أنّ هناك تركزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ شركتان من أصل تسع شركات عاملة في القطاع على نحو 42% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني.

قطاع التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 13 شركة. ولقد طرأ انخفاض على قيمة عقود التأجير التمويلي في الربع الثالث من العام 2017 بنسبة 17% مقارنةً بالربع المناظر من العام 2016، إضافةً إلى انخفاض عدد عقود التأجير التمويلي بنسبة 40% في نفس الفترة. ويعود ذلك إلى زيادة تحفظ بعض الشركات في منح التمويل نظراً للمخاطر المرافقة للعملية، وإلى صعوبة وصول الشركات إلى مصادر التمويل المستدامة للمساهمة في التوسّع بعملياتها. (انظر الجدول 5-3).

شكل 5-4: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسجلة حسب العدد كما هي في نهاية الربع الثالث من العام 2017

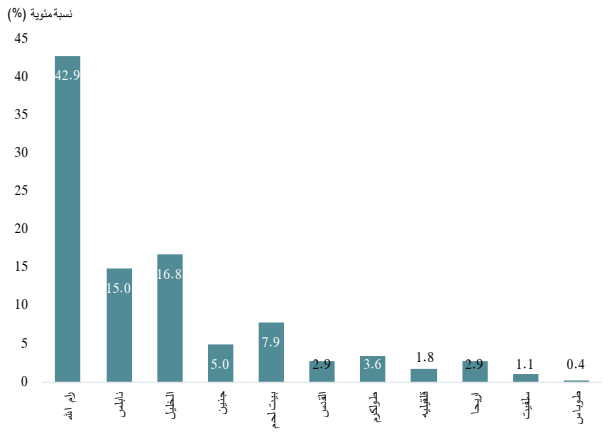

جدول 5-3: إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي وعدد عقود التأجير التمويلي

	قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	عدد عقود التأجير التمويلي
الربع الثالث، 2016	21.1	466
الربع الثاني، 2017	20.0	296
الربع الثالث، 2017	17.5	280

كما يوضّح الشكل 5-4، تركّز عدد عقود التأجير التمويلي خلال الربع الثالث من العام 2017، وفق عنوان المستأجر، في مدينة رام الله بنسبة 43% تليها مدينة الخليل بنسبة 17% ثم مدينة نابلس بنسبة 15%. أمّا بقية المحافظات فلم تشهد سوى نحو ربع إجمالي عدد العقود. (انظر الشكل 5-4). بالإضافة إلى استمرار تركّز عقود التأجير التمويلي، بنسبة 96%، في مجال السيارات. ويعود هذا التركّز إلى سهولة تسجيل ملكية السيارات في دوائر السير وتدني مخاطر تأجيرها بالتالي. أمّا تدني عقود تأجير المعدات، فيعود إلى إحجام الشركات عن تمويلها نظراً لارتفاع المخاطرة المتعلقة بالملكية، ويتوقع أن تزيد العقود الخاصة بالمعدات بالفترات القادمة نظراً لصدور قانون ضمان الحقوق في المال المنقول والتعليمات الخاصة به ووضعه موضع التطبيق الفعلي.

صندوق 5 - أدوات القياس الكمي لحوكمة الشركات

تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في العقد الأخير نتيجةً لتداعيات الأزمات المالية العالمية والتي كان أخرها في العام 2008. وتعرّف حوكمة الشركات بالمفهوم الضيق بأنّها «النظام الذي بموجبه يتم توجيه الشركات والرقابة عليها، وبالتالي فهي مجموعة من العلاقات بين الجهاز التنفيذي لإدارة شركة ما ومجلس إدارتها والمساهمين فيها». أمّا حوكمة الشركات بالمفهوم الواسع فيقصد بها «مجموعة القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها، عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين، وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة».[1] وعليه تهتم حوكمة الشركات بشكل رئيسي بالأسلوب الذي يتم فيه إدارة الشركة والرقابة عليها، وبفحص قدرات مجلس الإدارة على وضع سياسات ورسم أهداف للشركة تتفق ومصلحة المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

وفي فلسطين تمّ إصدار مدونة قواعد حوكمة الشركات في العام 2009 من قبل اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات. وأقرّت المدونة أنّ هيئة سوق رأس المال هي الجهة المسؤولة عن متابعة مدى تقيّد الشركات بأحكام المدونة، وأنّ هذه الأحكام تسري على الشركات المساهمة العامة والمؤسسات المالية التي تنضوي تحت إشراف هيئة سوق رأس المال ورقابتها وبما لا يتعارض مع صلاحيات الجهات الرقابية الأخرى. أمّا فيما يتعلق بالمصارف العاملة في فلسطين فلقد قامت سلطة النقد بإصدار قواعد ارشادية خاصّة بالحوكمة فيها.

القياس الكمي لحوكمة الشركات

نظراً لتشعّب وتعدد الجوانب التي تعالجها حوكمة الشركات، ونظراً لاختلاف خصائص وطبيعة القطاعات التي تنتمي إليها الشركات والتباين في أحجامها ودرجة تعقيد عملياتها، ظهرت ضرورة وجود أداة قياس كمية لتحديد مدى التقدّم في تطبيق مبادئ الحوكمة على أسس موضوعية. هذا إلى جانب توفير وسيلة لمقارنة التباين في الحوكمة بين الشركات والقطاعات وبين الدول أيضاً. ويُطلق على أداة القياس الكمي لحوكمة الشركات اسم (CG Scorecard) .

الهدف من استخدام النموذج الكمي لحوكمة الشركات

هناك العديد من الأهداف والمزايا من استخدام أداة القياس الكمي لحوكمة الشركات، سواءً على المستوى الكلي أو على مستوى الشركات. فعلى مستوى السوق الكلي يؤدي هذا إلى زيادة كفاءة الأسواق المالية (البورصات) وزيادة درجة الثقة بها من قبل المستثمرين. أمّا على مستوى الشركات فإنّ القياس الكمي للحوكمة يوفر أداه هامّة لإدارة الشركة ولتحديد مواطن القوة والضعف في ممارسات الحوكمة في الشركة، إضافة إلى كونها توفر المعلومات الضرورية للمحللين الماليين والمستثمرين في تقييم الشركات بهدف تحديد الفرص الاستثمارية.

التجارب الدولية في استخدام القياس الكمي لحوكمة الشركات

شهد العقد الأخير اهتماماً من قبل الجهات الرقابية المسؤولة عن الإشراف على قطاع الأوراق المالية في الدول الناشئة والنامية لتطوير واستخدام النموذج الكمي لقياس حوكمة الشركات. وحصلت هذه الجهات على دعم في مسعاها هذا من قبل «مؤسسة التمويل الدولية» (IFC)، وهي المؤسسة الرائدة في تعزيز حوكمة الشركات على المستوى الدولي. ولعلّ من أبرز التجارب الدولية في هذا المجال نموذج الحوكمة الكمي الذي تم تطويره في العام 2011 لمجموعة دول جنوب شرق آسيا، وهو نموذج قياس كمي لعدد من الشركات المختارة من ست دول اسيوية، هي إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام. ولقد تم تطوير هذا النموذج بهدف توفير نظرة شاملة عن حوكمة الشركات في هذه الدول الأسيوية مجتمعة.[2]

التجربة الفلسطينية

كانت فلسطين من بين أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي عملت على تطوير وتطبيق نموذج لقياس حوكمة الشركات. وبدأت هذه الجهود في العام 2013، عندما عملت هيئة سوق رأس المال، وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، على تطوير نموذج كمي لقياس حوكمة الشركات، وذلك بما يتواءم مع الواقع الفلسطيني واستناداً إلى مدونة قواعد حوكمة الشركات الفلسطينية. ومن المعلوم أنّ مدونة قواعد حوكمة الشركات الفلسطينية تضم قواعد اختيارية وقواعد الزامية، وبالتالي فإنّ هذا يجب أن ينعكس في النموذج الكمي.

تضمنت جهود تطوير النموذج أربع مراحل: مرحلة المشاورات مع جميع الشركاء، ومرحلة صياغة النموذج (كلتاهما أنجزتا في العام 2013)، مرحلة التطبيق التجريبي ومرحلة الإصدار والتطبيق الفعلي. ولضمان جودة النتائج وإعطاء الفرصة لجميع الشركات للتعرف على النموذج، تمّ استخدام مرحلة التنفيذ التجريبي، والتي امتدت لسنتين، لدراسة النتائج وأخذ التغذية الراجعة وتعديل النموذج وصولاً إلى النتيجة النهائية، والانتقال إلى مرحلة التطبيق الفعلي والتي تمت خلال النصف الثاني من العام 2017. ويتوقع إعلان النتائج خلال الربع الأول من العام 2018.

شكل (1): معايير تقييم الحوكمة في الشركات الفلسطينية

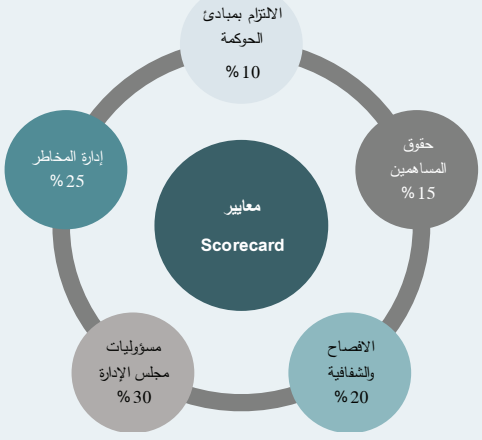

يشتمل النموذج الفلسطيني لقياس حوكمة الشركات على مرحلتين رئيسيتين، مرحلة تجميع البيانات من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة، ومرحلة مراجعة وتحليل البيانات واستخلاص النتائج وصولاً إلى تحيد العلامة الكلية (التي تتراوح من 1 إلى 100%) على مؤشر القياس. ويعتمد النموذج على الإجابة على مجموعة من الأسئلة المستمدة من القواعد الإلزامية والاختيارية الواردة في مدونة حوكمة الشركات الفلسطينية، والموزعة على خمسة محاور رئيسية تعكس المبادئ الرئيسية لحوكمة الشركات كما هو موضح في الشكل رقم 1.

يُعطي النموذج وزناً لكل محور يعكس أهميته النسبية استناداً إلى المعايير الدولية وخصائص الواقع الفلسطيني وتوجّهات هيئة سوق

1- مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، 2009.

2 Asean Corporate Governance Scorecard, Country reports and assessments, 2013-2014. Asian Development Bank, ADB, 2014.

رأس المال في أولوية التطبيق. على سبيل المثال يحظى المحور الخاص بمجلس الإدارة بوزن نسبي مرتفع (30%)، يليه المحور الخاص بإدارة المخاطر (25%). ويجدر التنويه أنّ كل محور يحتوي على مجموعة من الأسئلة، وأنّ هناك أوزاناً فرعية لكل سؤال وفقاً لأهميته النسبية أيضاً، وأنّ مجموع الأوزان للأسئلة الفرعية تشكل الوزن النسبي لكل محور من المحاور الخمسة. من ناحية ثانية تم تخصيص 75% من العلامة الكلية إلى تقييم الالتزام بالقواعد الإلزامية للحوكمة و25% للالتزام بالقواعد الاختيارية. ويهدف منح ربع العلامة الكاملة إلى تطبيق القواعد الاختيارية حافزاً للشركات للتنافس في تطبيقها بهدف تعزيز موقعها واحتلال مراكز متقدمة على سلم الترتيب الكلي.

ستقوم هيئة سوق رأس المال في العام الحالي بنشر نتائج النموذج على المستوى الفردي (أي لجميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)، والمستوى القطاعي، وكذلك على مستوى أحجام الشركات المدرجة استناداً إلى حقوق الملكية. وسيكون الاطلاع على النتائج القطاعية متاحاً للعموم، في حين ستكون النتائج الفردية لكل شركة على حدة محصورة بين الشركة المعنية وهيئة سوق رأس المال فقط في السنوات الأولى من تطبيق النظام.

الإدارة العامة للدراسات والتطوير،
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

6- مؤشرات الاستثمار[1]

أعداد السيارات

أعداد السيارات المسجّلة للمرة الأولى هي مؤشر معتمد على الحالة الاقتصادية وتوقّعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات، ولأنّ شراءها غالباً ما يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإنّ هذا المؤشر يعبّر عن المناخ الاقتصادي والتوقعات. بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجّلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الثالث من العام 2017 المسجلة 9,426 سيارة. وهذا يزيد بمقدار 1,331 سيارة عن عددها في الربع السابق، وبمقدار 1,415 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2016. وبلغت نسبة السيارات المستعملة 77% من الإجمالي، جاء نحو 9% منها فقط من السوق الإسرائيلية (انظر الجدول 6-1).

جدول 6-1: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية (الربع الثالث 2017)

الشهر	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	المجموع
تموز	843	2,318	200	3,361
آب	768	2,630	274	3,672
أيلول	540	1,648	205	2,393
المجموع	2,151	6,596	679	9,426

رخص البناء

يعرض الشكل 6-1 التطوّر في عدد تراخيص البناء المسجّلة ومساحات الأبنية المرخّصة. وصل عدد رخص البناء في الربع الثالث 2017 إلى 2,392 ترخيص، بارتفاع بنسبة 10% عن الربع السابق. كما بلغت حصة المباني غير السكنية من هذا العدد الكلّي حوالي 6%. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الثالث 2017 نحو 932.8 ألف متر مربع، وهذا أكبر بنسبة 6% عن المساحات المرخّصة في الربع السابق.

شكل 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين

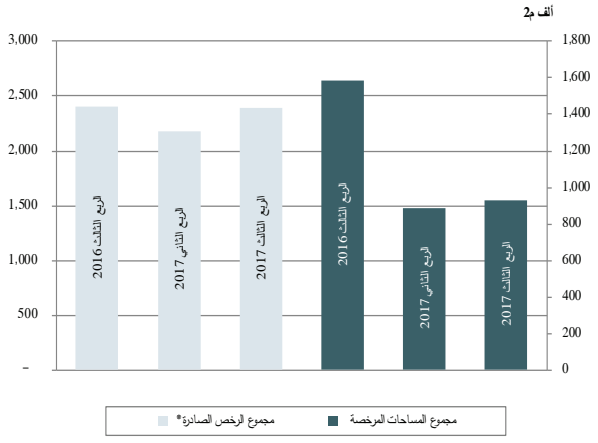

* لا تشمل رخص الأسوار

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، إحصاءات رخص الأبنية. ووزارة المالية 2017، دائرة الجمارك والمكوس.

صندوق 6 - أسباب انخفاض الادّخار الخاص في فلسطين

خصصت دراسة صدرت مؤخراً عن البنك الدولي ملحقاً كاملاً للبحث في أسباب تدني الادّخار الخاص في فلسطين. ومن المعلوم أنّ الادّخار الخاص هو المصدر الأهم للاستثمار، وأنّ الاستثمار هو محرك النمو الاقتصادي.[1]

لاحظت الدراسة أولاً أنّ الادّخار الخاص في فلسطين عانى من تذبذب حاد ومن اتجاه تنازلي منذ العام 2003. لا بل أنّ الادّخار كان سالباً في كل سنة من السنوات منذ العام 2009. والادّخار الخاص السالب يعني أنّ القطاع الأهلي يستهلك ادّخارات سابقة عوضاً عن أن يضيف إليها. وتُظهر المقارنات الدولية، مع الدول المجاورة لفلسطين ذات الدخل المشابه، ومع الدول التي تعاني من ظروف اقتصادية وجيوسياسية قريبة من ظروف فلسطين، التدني الكبير للادّخار الفلسطيني الخاص.[2] إذ في حين بلغت نسبة الادّخار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي 16% في الأردن بين 2013 - 2015، و17% في المالديف، بلغت -7.9% في فلسطين في 2014. وكانت النسبة 17% أيضاً بالمتوسط في دول المينا ذات الدخل المتدني.

حددت الدراسة أنّ هناك 5 أسباب وراء التدني الكبير للادّخار الخاص في فلسطين.

1. تدني مستوى الدخل ومعدّلات النمو. الدول الأغنى غالباً ما تدخر نسبة أعلى من دخلها. وهذا يخلق حلقة دورانية إيجابية: الدخل الأعلى يؤدي إلى ادّخار أعلى ونمو أكبر ودخل أعلى. كان مستوى الدخل في فلسطين الأدنى في العام 2014 بين الدول المقارنة، وكان كذلك أقل من متوسط الدخل في دول المينا ذات الدخل المنخفض. كذلك كان نمو الدخل الكلي ونمو الدخل للفرد أدنى بين الدول المقارنة خلال العقد 2004 - 2014 (انظر الشكلين 1 و2). من ناحية ثانية عانى نمو الدخل من تذبذب مرتفع في فلسطين نظراً لأنّ معظم النمو جاء من المساعدات الرسمية الدولية ومن التحويلات من الخارج (والتي بلغت نسبتها 20% و14% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2014 على التوالي).

2. غياب الاستقرار السياسي وانتشار عدم اليقين. تدلل الدراسات التجريبية على أنّ عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم اليقين غالباً ما تؤدي إلى زيادة الادّخار الاحترازي، ولكنّ دراسات أخرى تُشير إلى أنّ عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات تؤثران على القيمة المستقبلية للادّخارات مما يحفز الأفراد على الاستهلاك الآني (أي الادّخار الأقل). من ناحية أخرى تُشير الدراسات في الدول الأخرى إلى أنّ الجزء الأكبر من المساعدات والتحويلات من الخارج غالباً ما تذهب إلى الاستهلاك وأنّ أثرها محدود على الادّخار. وفلسطين هي من بين أكثر الدول اعتماداً على المساعدات والتحويلات. على ذلك تستنتج الدراسة أنّ عدم الاستقرار له أثر سلبي على الادّخار الخاص في فلسطين أكثر من الدول الأخرى.

شكل 1: الناتج المحلي الإجمالي للفرد (مكافئ قوة شرائية 2014)

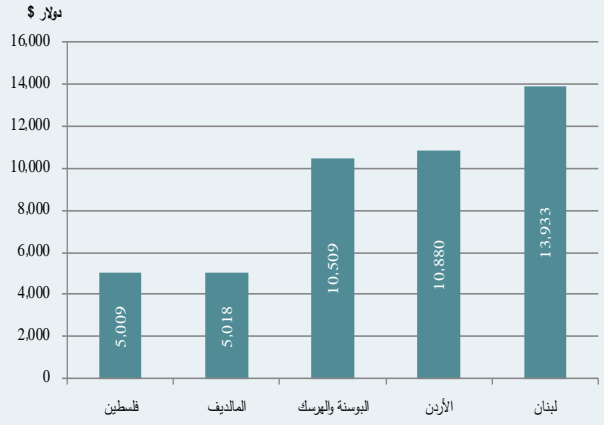

شكل 2: متوسط معدّل النمو السنوي للدخل بالرأس (2004 - 2014 بأسعار 2010 الثابتة)

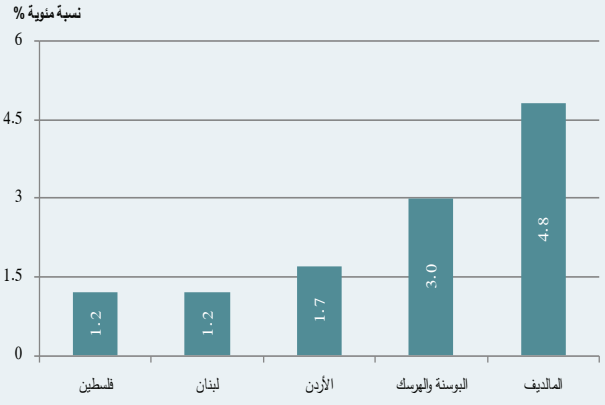

شكل 3: سعر الفائدة الحقيقي في فلسطين

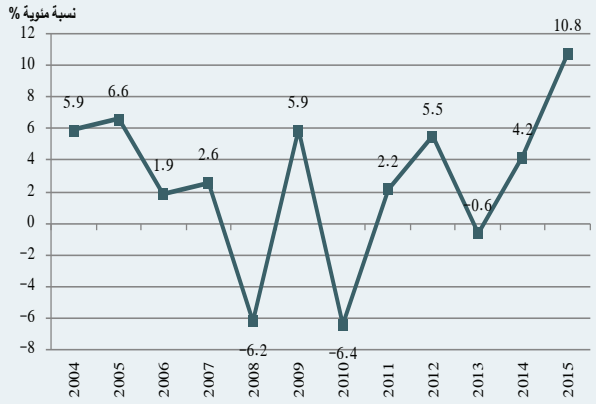

1 World Bank (2017). West Bank and Gaza Prospects for Growth and Jobs, A General Equilibrium Analysis

2- يستخدم البحث أداة "Find My Friend" لتحديد الدول المناسبة لمقارنة فلسطين معها. ويتوصل البحث إلى أنّ أقرب الدول، إلى جانب الأردن المجاورة، هي "المالديف" و"البوسنة والهرسك". وتعود الأسباب إلى أنّ المساحة الجغرافية، وتدني نسبة المشاركة في قوة العمل، والاعتمادية المرتفعة على المساعدات والتحويلات الخارجية متشابهة بين فلسطين وهاتين الدولتين.

3. العمق المالي والقيود على الاقتراض. يعبّر العمق المالي عن مقدار تغلغل القطاع المصرفي والأدوات المالية في الاقتصاد. وكلّما ازداد هذا العمق كلّما كان الأثر الإيجابي على الادّخار الخاص أكبر. أيضاً تلعب كمية النقود في الاقتصاد (نسبة النقود العريضة M2 إلى الناتج المحلي) دوراً مهماً في تحفيز الادّخار. أخيراً هناك تأثير توفّر فرص الاقتراض السهل التي تؤثّر سلباً على الادّخار. هذه العوامل الثلاثة تلعب دوراً في تقليص الادّخار الخاص في فلسطين. إذ أنّ انخفاض التغلغل المصرفي وفقدان الأدوات المالية، إلى جانب انخفاض نسبة (M2/GDP) إلى 18% في فلسطين تقريباً مقارنة مع 60% في البوسنة والهرسك وفي المالديف، والتوسّع في فرص الإقراض كلّها لها آثار سلبية على الادّخار.

4. معدّل الفائدة على الودائع. يُعاني سعر الفائدة الحقيقي (أي سعر الفائدة الاسمي مطروحاً منه أثر التضخم) من تذبذب شديد في فلسطين. إذ انتقل من - 6% في العام 2010 إلى + 10.8% في 2015 مثلا (الشكل 3). وكان متوسط معدّل الفائدة الحقيقي خلال العقد 2004 - 2014 الأدنى بين الدول المقارنة (الشكل 4). ويعود هذا إلى أنّ متوسط الفوائد على الودائع كانت الأدنى في فلسطين خلال العقد (1% مقارنة مع نحو 10% في المالديف)، في حين أنّ متوسط الفوائد على الإقراض في فلسطين كانت مشابهة تقريباً لما كانت عليه في الدول المقارنة (نحو 7% في السنوات الخمس الماضية). وتدني سعر الفوائد على الودائع يفسّر جزءاً من أسباب تدني الادّخار.

5. البنية الديمغرافية ومساهمة المرأة في سوق العمل. كلّما ارتفعت نسبة السكان في سن العمل إلى إجمالي السكّان كان أثر ذلك إيجابياً على الادّخار الخاص. وهذه النسبة هي الأدنى في فلسطين (وفي العراق أيضاً) بين دول المينا (56.7% مقارنة مع 68% بالمتوسط في دول المينا). وهو ما ينعكس في ارتفاع نسبة الاعتمادية العمرية (نسبة من أعمارهم أقل من 15 سنة إلى السكان في سن العمل) في فلسطين كما يوضح الشكل 5. ومعدّل الخصوبة هو الأعلى في فلسطين بين دول المينا (4.2 ولادة لكل امرأة) وهو أيضاً ما يرفع من نسبة الاعتمادية. أخيراً فإنّ مساهمة المرأة في سوق العمل متدنية في فلسطين (الشكل 6). وكل هذه العوامل تساهم في تفسير الأسباب وراء الانخفاض في الادّخار الخاص.

شكل 4: متوسط معدّل الفائدة الحقيقي (2004 - 2014)

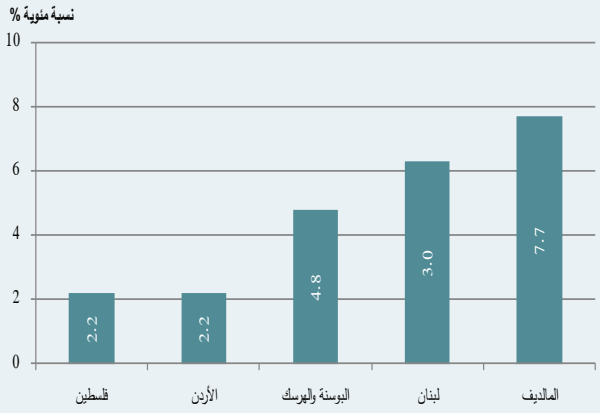

شكل 5: نسبة الاعتمادية العمرية

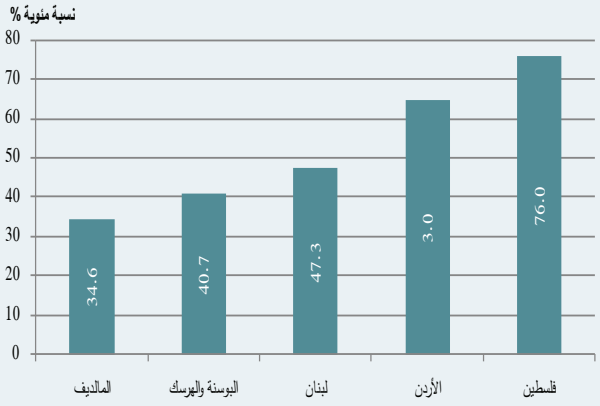

شكل 6: مساهمة الإناث في سوق العمل (% إلى السكان في سن العمل)

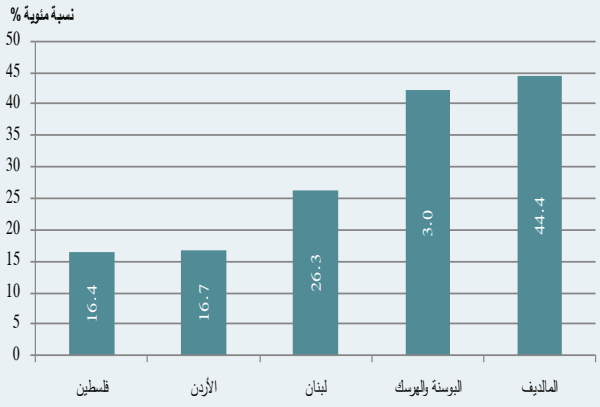

7- الأسعار والتضخّم[1]

يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط الاستهلاك الوسطي للعائلات في الاقتصاد (ومجموعة هذه السلع والخدمات يُطلق عليها اسم «سلّة الاستهلاك»). ومعدّل التضخم هو معدّل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. ويعبر معدّل التضخم عن التغير في القوّة الشرائية للدخل. إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الاسمية، فإنّ تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أنّ القوّة الشرائية للدخول انخفضت بنفس النسبة.

يبين الشكل 7-1 منحيين، يصور الأول تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن)، انطلاقاً من قيمته في سنة الأساس 2010 = 100. أمّا المنحنى الثاني فيقيس (على المحور الأيسر) التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق عليه، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة. وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثالث 2017 إلى 110.46 مقارنة مع 111.00 في الربع الثاني 2017. أي أنّ معدّل التضخم بين الربعين الثالث 2017 والثاني 2017 كان سالباً (انخفاض في الأسعار) بمقدار 0.49% وجاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بمقدار 0.88%، وأسعار مجموعة خدمات التعليم بمقدار 0.81%، وأسعار مجموعة المسكن ومستلزماته بمقدار 0.68%. كذلك شهد الربع الثالث 2017 تضخماً سالباً مقداره 0.58% بالمقارنة مع الربع المناظر 2016.

أسعار الجملة وأسعار المنتج

ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بنسبة 2.06% بين الربعين الثالث 2017 والثاني 2017، ونتج هذا عن ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 3.22%، كما سجّلت أسعار الجملة للسلع المستوردة ارتفاعاً طفيفاً نسبته 0.08%. أمّا أسعار الجملة حسب المجموعات، فقد ارتفع الرقم القياسي لكل من الزراعة والصناعات التحويلية مقابل انخفاضه لكل من صيد الأسماك والجمبري والتعدين واستغلال المحاجر. بالمقابل ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقّاها المنتجون المحلّيون) بنسبة 1.16% بين الربعين، ونتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنسبة 1.25%، وأسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بنسبة 0.40% (انظر الشكل 7-2).

شكل 7-1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2010) ومعدّل التضخم (%)

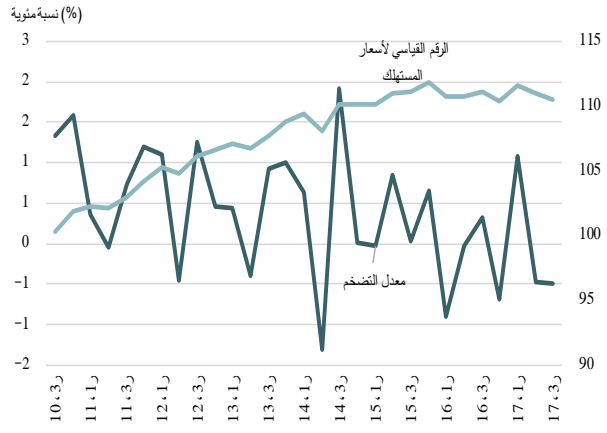

شكل 7-2: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج (سنة الأساس 2007)

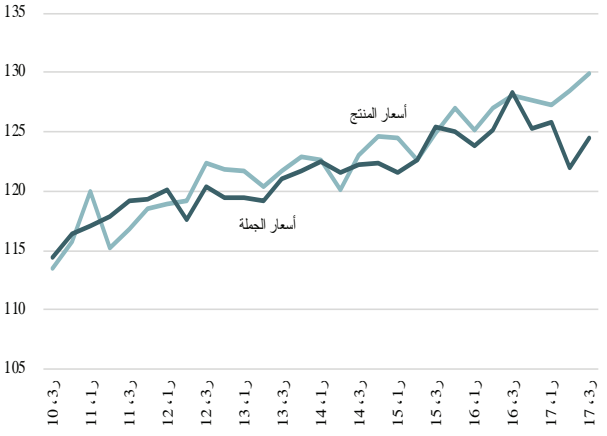

شكل 7-3: تطور القوة الشرائية بالعملات المختلفة خلال الربع الثالث 2017 (نسبة مئوية)

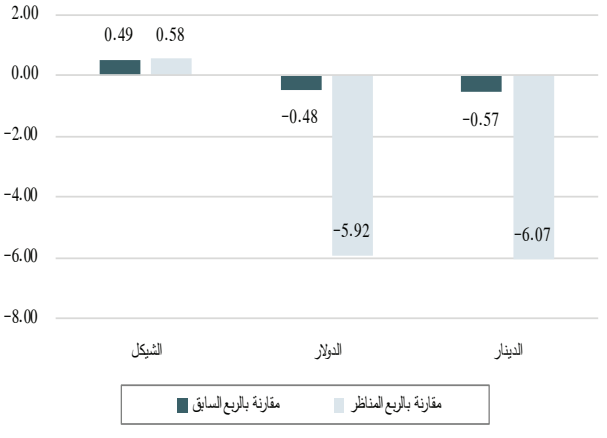

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2017. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوّة الشرائية.

الأسعار والقوة الشرائية

القوة الشرائية هي «القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من موارد. وهي تعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدّل الأسعار. أمّا عند وجود تباين بين عملة الدخل وعملة الإنفاق فإنّ القوة الشرائية تعتمد أيضاً على تطوّر سعر الصرف بين العملتين.

القوة الشرائية للشيكل: يقيس معدّل التضخم في الاقتصاد تطوّر القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة بافتراض ثبات القيمة الاسمية للدخل. أيّ أنّ تطوّر القوة الشرائية بهذه العملة يتعادل مع معدّل تضخم الأسعار ويعاكسها بالاتجاه خلال نفس الفترة. تُشير البيانات كما ذكرنا سابقاً إلى انخفاض مؤشر أسعار المستهلك بنحو 0.49% خلال الربع الثالث 2017 مقارنة بالربع السابق وبنحو 0.58% مقارنة بالربع المناظر، وهو ما يعني ارتفاع القوة الشرائية لعملة الشيكل بنفس المعدّلات خلال الفترتين.

القوّة الشرائية للدولار الأمريكي والدينار الأردني: عند وجود تباين بين عملة الدخل وعملة الإنفاق فإنّ التبدّل في القوة الشرائية يُقاس بالتغير في سعر الصرف بين العملتين مطروحاً منه التبدّل في معدّل الأسعار (التضخم في عملة الإنفاق). شهد الربع الثالث 2017 هبوطاً في قيمة الدولار مقابل الشيكل بنحو 0.97%، و6.51% مقارنة مع الربع السابق والمناظر على الترتيب. بالمقابل تراجع معدّل التضخم بنحو 0.49% و0.58% خلال نفس الفترة. وبناءً على ذلك فإنّ القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل تراجعت خلال هذا الربع بنحو 0.48% و5.92%خلال نفس فترة المقارنة. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار نفس التطوّرات التي شهدها الدولار تقريباً (انظر الشكل 7-3).

صندوق 7 - أثر قيد السيولة على تعليم أبناء وبنات العائلات العربية في إسرائيل

نشر «بنك إسرائيل» مؤخراً دراسة بعنوان «قيود السيولة ورأس المال البشري: أثر سياسة الرفاه على العائلات العربية في إسرائيل». وتهدف الدراسة إلى ملاحقة تأثير الارتفاع في التعويضات الاجتماعية الخاصّة بالأطفال على التحاق التلاميذ بالمدارس ومراكمة رأس المال البشري في أوساط العائلات العربية في إسرائيل. [1]

من المثبت نظرياً أنّ عدم كفاية الاستثمار في رأس المال البشري هو إحدى القنوات التي يؤثّر فيها الفقر سلباً على النمو الاقتصادي. ويُعزى السبب في نقص هذا الاستثمار إلى نقص السيولة لدى العائلات الفقيرة، وهو ما يجبرها على تشغيل أبنائها، على الرغم من أنّ العائد على التعليم في المدى الطويل يفوق العائد الحالي على العمل.

لعبت التعويضات الاجتماعية للعائلات الموسعة في إسرائيل دوراً مهماً في إعادة توزيع الدخل في المجتمع. وكانت العائلات التي خدم أربابها في الجيش فقط تحصل على تعويضات إضافية مقابل كل طفل لديها، أيّ أنّ العائلات العربية كانت مستثناة عملياً من هذه التعويضات الإضافية، على الرغم من أنّ 53% من العائلات العربية في إسرائيل صنّفت على أنّها فقيرة في العام 2014 مقابل 19% فقط كمتوسط عام في إسرائيل.

قررت الحكومة الإسرائيلية في العام 1992، زيادة التعويضات التي تدفع للعائلات العربية الكبيرة أيضاً وبشكل تدريجي بدءاً من نهاية العام 1994 حتى تتطابق في العام 1997 مع تعويضات الأطفال التي تتلقاها عائلات من خدموا بالجيش. وهذه الزيادة في التعويضات استحقتها العائلات التي لديها 4 أطفال على الأقل من سن 17 سنة فما دون.

يوضح الجدول 1 نسبة الزيادة التي طرأت على التعويضات الاجتماعية للأطفال بين العام 1993 و1997. ويُستفاد من الجدول أنّ الزيادة المهمة انحصرت بالعائلات التي لديها 4 أطفال فأكثر(حتى سن 17 سنة)، وأنّ نسبة الزيادة الأعلى كانت من نصيب العائلات التي لديها 4 أطفال، حيث ارتفعت قيمة التعويض السنوي لكل طفل لديهم على معدّل 32% بين 1993 و1997 ووصلت إلى ما يعادل 199 دولار.

الجدول 1: التعويض الشهري للعائلات التي لم يخدم أربابها في الجيش (تعويض لكل طفل، بأسعار 1993 الثابتة، دولار)

عدد الاطفال	1993	1997	الزيادة %
1	65	65	0
2	65	65	0
3	82	98	8
4	82	199	32
5	82	167	24
6	82	184	28
7	82	172	25

Shay Tsur (2017): Liquidity Constraints and Human Capital: The Impact of Welfare Policy on Arab Families in Israel. Bank of Israel, Discussion Paper No. 2017.01.

ولتحقيق أهداف البحث قامت الدراسة بمقارنة نسبة الالتحاق بالمدارس لأبناء وبنات مجموعتين من العائلات العربية، تلك التي استفادت من زيادة التعويضات الاجتماعية وتلك التي لم تستفد كثيراً (العائلات ذات 3 أطفال فقط بأعمار 0 - 17 سنة). أمّا بالنسبة للأبناء والبنات موضوع المقارنة فهم فقط أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و17 سنة لدى هذه العائلات (نظراً لأنّ التعليم إلزامي في إسرائيل حتى سن 15 سنة).

توصلت الدراسة، على ضوء التحليل الإحصائي المفصّل للأرقام المستخلصة من مسوح القوى العاملة قبل وبعد 1994 إلى أنّ زيادة المساعدات الاجتماعية المباشرة ساهمت في تخفيف أثر قيد السيولة لدى العائلات العربية الفقيرة ورفعت من مراكمة رأس المال

1 Shay Tsur (2017): Liquidity Constraints and Human Capital: The Impact of Welfare Policy on Arab Families in Israel. Bank of Israel, Discussion Paper No. 2017.01. http://www.boi.org.il/en/Research/DiscussionPapers1/dp201701e.pdf

البشري. وتوصلت إلى تقدير كمي بأنّ التعويضات للعائلات ذات 4 أطفال (0 - 17 سنة) أدّى إلى زيادة التحاق الشبان (ذكوراً وإناثاً ذوي أعمار 16 - 17 سنة) بالتعليم بنسبة 8% مقارنة مع العائلات ذات 3 أطفال. وتوزعت هذه الزيادة بين 6% للأولاد و11% للبنات. واعتماداً على أن الزيادة في التعويضات للعائلات المستفيدة بلغت بالمتوسط نحو 4% من الدخل الإجمالي لتلك العائلات، استنتجت الدراسة أنّ كل زيادة بمقدار 1% في دخل العائلات المعنية تؤدي إلى ارتفاع بمقدار نقطتين مئويتين في التحاق الفتيات بالمدارس.

جاء الارتفاع في عدد البنات الملتحقات بالتعليم من انخفاض نسبة العاملات منهن (من 2.8% إلى الصفر تقريباً)، ولكنّ النسبة الأكبر (5/4) جاءت من الفتيات اللواتي لم يكن يعملن أو يدرسن. وأمّا بالنسبة للذكور فلم يظهر هناك أيّ أثر لزيادة التعويضات على عمل (تشغيل) الأولاد. وتقدّم الدراسة تفسيرين لسبب تباين النتائج بين الأولاد والبنات. الأول، أنّ العائد على التعليم عند الذكور العرب في إسرائيل لم يتجاوز 4% مقارنة مع 10% عند الإناث العربيات. وهذا الفرق يعني أنّ التعليم أقل جاذبية بالنسبة للذكور منه عند الإناث. التفسير الثاني، أنّ الارتفاع المتوسط في دخل العائلة (دائماً ذات 4 أطفال ممن يستحقون المساعدات) بتأثير المساعدات بلغ 8% وهذا أقل من أن يعوض الدخل من عمل الذكور الذي يبلغ 30% من متوسط دخل العائلة، مقارنة بعمل الإناث الذي يعادل 20% فقط.

أخيراً تشير الدراسة إلى أنّ النتائج التي توصلت لها هي على أفق المدى القصير. وأنّ هذه النتائج لا تتعارض مع الفرضيات «المالثوسية» (نسبة الى الإقتصادي الإنكليزي توماس مالثوس) على المدى الطويل، والتي تقترح أنّ ارتفاع التعويضات الاجتماعية المرتبطة بعدد الأطفال، يمكن أن يؤدّي إلى ارتفاع الخصوبة وانخفاض حوافز العمل لدى أفراد العائلة.

8- التجارة الخارجية[1]

الميزان التجاري

بلغت قيمة الواردات السلعية «المرصودة»[2] في الربع الثالث 2017 نحو 1,370.9 مليون دولار، حيث ارتفعت بنسبة 6% عن الربع السابق، كما ارتفعت بنسبة 11% عن الربع المناظر من العام السابق. أمّا الصادرات السلعية المرصودة فقد شكلت 19% فقط من قيمة الواردات، وقد انخفضت بنسبة 4% مقارنة مع الربع السابق بينما ارتفعت بنسبة 12% مقارنة بالربع المناظر. والفارق بين الصادرات والواردات يمثل العجز في الميزان التجاري السلعي (للسلع «المرصودة») والذي بلغ 1,116.9 مليون دولار. ولقد تحسن هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 7.0 مليون دولار (انظر الشكلين 8-1 و8-2).

شكل 8-1: صادرات وواردات السلع المرصودة (مليون دولار)

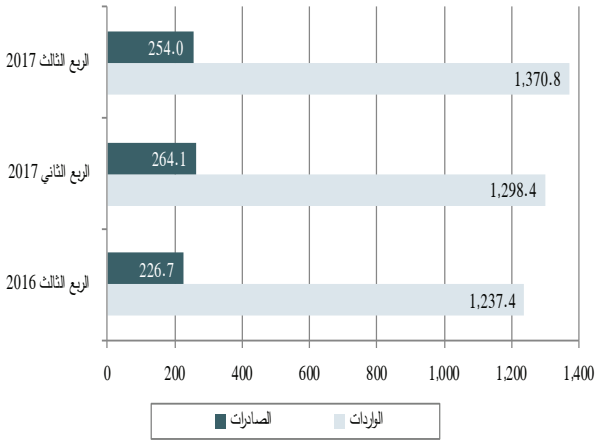

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي 1) الميزان التجاري، أو صافي قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات. 2) ميزان الدخل، أو صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج، مثل تحويلات دخل العمال العاملين في إسرائيل والخارج. 3) ميزان التحويلات الجارية، مثل المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصّة.

بلغ عجز الحساب الجاري الفلسطيني (وهو أيضاً ما يطلق عليه اسم عجز ميزان المدفوعات) 443.7 مليون دولار في الربع الثالث 2017، وهو ما يعادل 11.9% من الناتج المحلي

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2017، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الثالث 2017.

2- . التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجّلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

شكل 8-2: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل
(مليون دولار)

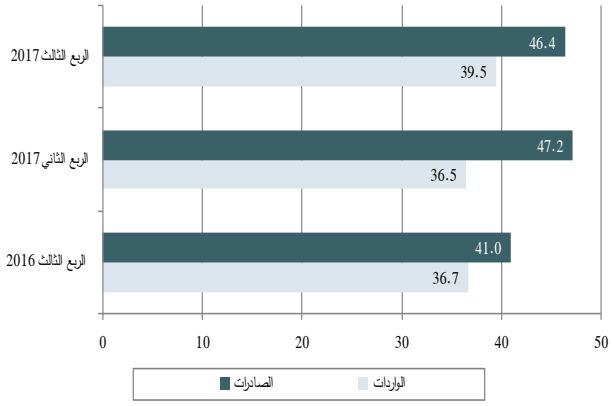

شكل 8-3: رصيد الاستثمارات الدولية (في نهاية الربع الثالث 2017) (مليون دولار)

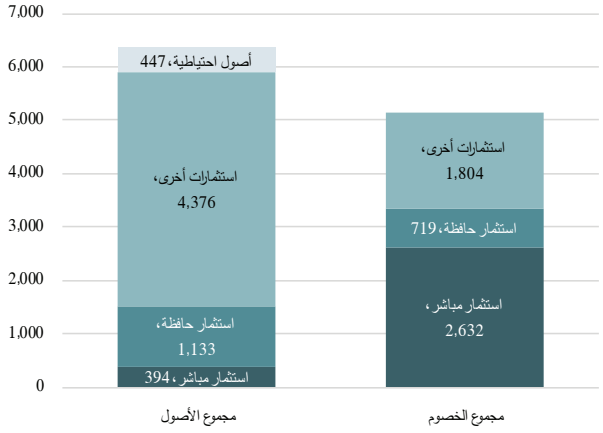

الإجمالي بالأسعار الجارية. جاء عجز الميزان الجاري نتيجة عجز في الميزان التجاري (1,419.3 مليون)، مقابل فائض في ميزان الدخل (تولّد أساساً من تعويضات العاملين في إسرائيل) بمقدار 558.6 مليون، وفائض في ميزان التحويلات بمقدار 417.0 مليون دولار (انظر جدول 8-1)

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفّر مبلغ 278.6 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أنّ هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثّل دينا على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

جدول 8-1: ميزان المدفوعات الفلسطيني*
(مليون دولار)

	الربع الثالث 2016	الربع الأول 2017	الربع الثاني 2017	الربع الثالث 2017
1. الميزان التجاري للسلع والخدمات**	(1,310.2)	(1,271.8)	(1,296.5)	(1,419.3)
- صافي السلع	(1,080.6)	(1,050.2)	(1,071.6)	(1,171.4)
- صافي الخدمات	(229.6)	(221.6)	(224.9)	(247.9)
2. ميزان الدخل	479.6	470.3	418.7	558.6
3. ميزان التحويلات الجارية	359.1	476.2	386.7	417.0
4 الحساب الجاري (1+2+3)	(471.5)	(325.3)	(491.1)	(443.7)
5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي	466.9	207.5	595.7	278.6
6. صافي السهو والخطأ**	4.6	117.8	(104.6)	165.1

* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

** تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ.

الاستثمارات الدولية

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الثالث 2017 نحو 6,350 مليون دولار. وشكّل الاستثمار المباشر في الخارج 6% منها، واستثمارات الحافظة 18%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد حوالي 5,155 مليون دولار، شكل الاستثمار المباشر 51% منها.

يعبّر الفارق بين الأصول والخصوم على أنّ المقيمين في فلسطين «يستثمرون» 1,195مليون دولار في الخارج أكثر مما «يستثمر» غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه إلى أنّ جزءاً كبيراً من الأصول (62.5%) هو عبارة عن إيداعات نقدية (غالبا من المصارف المحلية) في البنوك الخارجية، وهذه الإيداعات ليست استثمارات بالمعنى المعروف للاستثمار. وإذا ما أخذنا الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار فإن الأرقام تشير إلى أنّ استثمارات غير المقيمين المباشرة المنفذة في فلسطين تزيد على الاستثمارات المباشرة الخارجية للمقيمين في الضفة والقطاع الفلسطينيين بمقدار 2,238مليون دولار (انظر الشكل 8-3).

تعاريف ومفاهيم اقتصادية:

ضريبة القيمة المضافة Value-Added Tax, VAT

كانت فرنسا أول دولة في العالم تطبق ضريبة القيمة المضافة في العام 1954، على الرغم من أنّ فكرة هذه الضريبة والإطار النظري لها تم وضعه من قبل اقتصادي ألماني يدعى فون سيمنس في العام 1918. ولقد حازت ضريبة القيمة المضافة على قبول كبير وسريع نسبياً من قبل الحكومات المختلفة وهي اليوم موضع التطبيق في أكثر من 130 دولة في أنحاء العالم (الولايات المتحدة ليست من بينها).

ضريبة القيمة المضافة هي نوع من أنواع «ضرائب المبيعات» (Sales Taxes)، ولكنّها تختلف عن ضرائب المبيعات التقليدية بأمرين: أنّها تفرض فقط على القيمة المضافة في السلع والخدمات، وأنّ تحصيلها يتم تدريجياً خلال مراحل الإنتاج وليس دفعة واحدة عند بيع السلعة أو الخدمة إلى المستهلك النهائي.

مزايا ضريبة القيمة المضافة

تعود جاذبية هذه الضريبة وانتشار تطبيقها في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، إلى مزاياها العملية مقارنة بأنواع الضرائب الأخرى. ومن أبرز هذه المزايا التالي:

- أنّها فعالة للغاية، مقارنة بالضرائب الأخرى، بالعلاقة مع نسبة تكاليفها إلى إجمالي الإيراد المتحقق منها. وهذه الفعالية هي السبب وراء اطلاق صفة «ماكينة نقود» على هذه الضريبة.
- أنّ الهيكل الإداري اللازم لتطبيقها بسيط نسبياً، وتطبيقها لا يحتاج إلى كم كبير من المعلومات المسبقة، وأنّ تغيير (رفع غالباً) معدّلها لا يقتضي تشريعات معقّدة أو تبديل في هيكلية وآلية التطبيق.
- احتوائها على آلية للرقابة الذاتية، إذ أنّ من مصلحة كل عميل في سلسلة الإنتاج والتسويق أن يلتزم الآخرون بأدائها، كما سنرى عند مراجعة طريقة حساب وتسديد الضريبة لاحقاً.
- أنّ تأثيرها المباشر متركز على الاستهلاك وليس على الادّخار والإنتاج، وهي لا تؤثر سلباً على التصدير لأنّ الصادرات معفاة منها، في حين أنّها تطبق على الواردات.
- أخيراً أنّها مرنة، إذ يمكن أن تطبقها بمعدّل موحد على القيمة المضافة لكافة السلع والخدمات في الاقتصاد (كما هو الحال في فلسطين والدنمارك على سبيل المثال) أو بمعدّلات مختلفة على السلع والنشاطات المختلفة (تفرض المانيا والسويد معدّلات ض. ق. م. متدنية على المواد الغذائية والصحف والكتب، كما أنّ الخضروات والفاكهة والشحن البحري والجوي وإيجارات المساكن معفاة من هذه الضريبة في إسرائيل).

في مقابل هذه المزايا تعاني ضريبة القيمة المضافة من مثلب كبير ومهم، أنّها ضريبة «تراجعية» (Regressive)، إذ يتحمل الفقراء عبئها أكثر من الأغنياء، نظراً لأنّ معدّلاتها واحدة على استهلاك الطرفين، ولأنّ الفقراء يخصصون نسبة أعلى من دخلهم للاستهلاك مقارنة بالأغنياء.

طريقة حساب وتسديد ضريبة القيمة المضافة

لنفترض أن قطعة المفروشات تمر بأربع مراحل في عملية الإنتاج والتسويق، وأن ضريبة القيمة المضافة موحدة وتبلغ 10%. يعبر السطر الأول في الجدول 1 عن مرحلة نشر وتشذيب الخشب في الغابة ويفترض أن القيمة المضافة للمواد الأولية والعمل في هذه المرحلة تبلغ 50 يورو. صاحب الغابة سوف يبيع الخشب الى مصنع المفروشات بمبلغ 55 (50 هي قيمة القيمة المضافة في الخشب المشذب و5 هي ضريبة الـ 10% على القيمة المضافة)، ويقوم بالاحتفاظ بمبلغ القيمة المضافة وتحويل 5 يورو الى مصلحة الضرائب. لنفترض أن مصنع المفروشات أضاف قيمة على الأخشاب تعادل 70 يورو، وهو ما يعني أن إجمالي القيمة المضافة على قطعة المفروشات باتت 120 الآن، وهو ما يعادل سعرها قبل الضريبة. سعر البيع بعد الضريبة يبلغ اذن 132 (بعد اضافة 12 يورو أو 10% من القيمة المضافة الكلية). حالما يبيع مصنع المفروشات قطعة الأثاث الى تاجر الجملة، فانه يحتفظ بمبلغ 5 يورو منها (يسترد الضريبة التي دفعها الى مالك الغابة) ويحول المتبقي من مبلغ الضريبة (7 يورو) إلى مصلحة الضرائب. وتستمر العملية على هذا المنوال في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتسويق مهما تعددت المراحل. لاحظ أولاً، أنّ القيمة المضافة في كل مرحلة تعادل الفرق بين ما يحصل عليه المصنع أو التاجر عند بيع السلعة وبين ما يدفعه عند شرائها (صافي من الضرائب في الحالتين). لا حظ ثانياً أنّ إجمالي المبلغ الذي يتم تحويله إلى مصلحة الضرائب في المراحل المختلفة يعادل 20، وهو يطابق نسبة 10% من إجمالي القيمة المضافة النهائية في قطعة المفروشات. واضح من الجدول أيضا أن كامل قيمة الضريبة يتم تسديدها من المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة.

من الجدير الآن اضافة ملاحظتين: أولاً، في حال كانت قيمة ض. ق. م. التي دفعها التاجر عند شراء المدخلات أكبر من الضريبة

جدول 1: مثال افتراضي لطريقة حساب وتسديد ضريبة القيمة المضافة خلال مراحل الإنتاج والتسويق المختلفة

	سعر الشراء (مع الضريبة)	سعر الشراء (بدون الضريبة)	القيمة المضافة في مرحلة الإنتاج = قيمة العمل والمواد المضافة	سعر البيع قبل الضريبة = القيمة المضافة الكلية	ضريبة القيمة المضافة الكلية = 10% من القيمة المضافة الكلية	سعر البيع (مع الضريبة)	الضريبة المدفوعة الى مصلحة الضرائب
مالك الغابة (أخشاب)	0	0	50	50	5	55	5
مصنع المفروشات	55	50	70	120	12	132	7 = 5 - 12
تاجر الجملة	132	120	30	150	15	165	3 = 12 - 15
تاجر المفرق	165	150	50	200	20	220	5 = 15 - 20
المجموع (المستهلك)	220						20

جدول 2: مقارنة بين معدّلات ض. ق. م. وإيرادات ض. ق. م. والضرائب الكلية وكفاءة التحصيل (C) في دول مختارة (متوسط 2010 - 2015)

	الاستهلاك (٪ من ن. م. ا.)	معدّل ض. ق. م. ٪	حد الاعفاء (دولار)	ايراد كافة الضرائب (٪ من ن. م. ا.)	ايراد ض. ق. م. (٪ من ن. م. ا.)	كفاءة التحصيل (C-Efficiency) (النسبة الفعلية من الاستهلاك التي تجبى عليها ض. ق. م)
نيجيريا	82.8	5		7.3	0.1	0.02
النروج	62.8	25	8,192	30.8	7.8	0.50
اندونيسيا	67.6	10	65,966	11.9	3.7	0.55
كندا	76.8	5	26,951	25.6	3.9	1.00
الجزائر	59.1	17	1,420	31.8	3.5	0.35
لبنان	103.2	10	33,167	14.0	4.6	0.45
الأردن	106.2	16	14,104	16.5	10.4	0.61
سنغافورة	46.8	7	652,204	13.9	2.5	0.77
اليابان	81.3	5	84,094		2.8	0.69
نيوزيلندا	75.5	15	28,478	28.3	9.7	0.86
متوسط	76.2	11.5		20.0	4.9	0.58

IMF (2016): https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2016/102616.pdf

التي حصل عليها عند بيع البضاعة (أي إذا حدث وكانت القيمة المضافة سالبة، أو قام التاجر بالبيع بخسارة، أو لم يتمكن من بيع البضاعة)، يحق للتاجر استرجاع الفارق بين الضريبة التي دفعها عند الشراء والتي حصل عليها عند البيع. ويطلق على المبالغ هذه التي يتوجب على مصلحة الضرائب إعادتها إلى المكلفين اسم «إرجاعات ضريبية». ثانياً، أنّ ضريبة القيمة المضافة على الواردات يتم فرضها واستقطاعها كاملة مرة واحدة، وليس بالتدريج كما هو الحال بالنسبة للإنتاج المحلي.

إيرادات ضرائب القيمة المضافة يلخص الجدول 2 بعض المعلومات الأساسية عن ض. ق. م. في دول مختاره. ويلاحظ من الجدول أنّ حصّة إيرادات ض. ق. م. من إجمالي الإيرادات الضريبة مرتفعة في معظم الدول، الغنية منها والفقيرة. على سبيل المثال، يبلغ إجمالي الإيراد الضريبي في الأردن 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 60% من هذه الضرائب جاءت من ضريبة القيمة المضافة. والأمر مشابه أيضاً في دولة مثل نيوزيلندا.

وبشكل عام يعتمد الإيراد الذي يمكن أن يتحقق من ضريبة القيمة المضافة على أربعة عوامل:

- معدّل ضريبة القيمة المضافة، ويتباين هذا بشكل كبير بين الدول، ويتراوح بين 5% و25% بين الدول المذكورة في الجدول 2.
- القاعدة الضريبية لضريبة القيمة المضافة، أيّ حصّة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تتراوح بين 59% في الجزائر و106% في الأردن.
- كفاءة التحصيل (C-Efficiency): النسبة الفعلية من الاستهلاك التي تجبى عليها ض. ق. م، سواء بسبب الإعفاءات أو التهرب. لاحظ مدى تدني هذه النسبة في نيجيريا وارتفاعها في كندا.
- الحد الأقصى للإعفاء: تقوم الدول بإعفاء الأعمال التي يقل رأس المال الدائر فيها عن حد معين من مسك حسابات لضريبة القيمة المضافة، ويختلف هذا السقف بشكل كبير بين الدول كما يوضح الجدول 2. وتبلغ قيمة هذا السقف نحو 10,000 يورو في السنة في معظم دول أوروبا.

ضريبة القيمة المضافة في فلسطين

أعطى بروتوكول باريس، وهو الإطار الاقتصادي لاتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، صلاحية تحديد معدّل ضريبة القيمة المضافة إلى السلطة الفلسطينية، على أن لا يقل هذا المعدّل عن نقطتين مئويتين عن مستواه في إسرائيل، وأن يكون معدّل الضريبة موحداً على مختلف السلع والخدمات. حافظت السلطة الفلسطينية على معدّل لهذه الضريبة أدنى بنقطتين مئويتين عن مستواها في إسرائيل منذ تأسيسها وحتّى مطلع تشرين أول 2015. إذ قامت إسرائيل عندها بتخفيض معدّل الضريبة من 18% إلى 17% في حين حافظت الحكومة الفلسطينية على معدّل 16% دون تغيير. بلغ صافي إيراد ضريبة القيمة المضافة في فلسطين 3,493 مليون شيكل في العام 2016. ولقد تمّ جباية نحو ربع هذا المبلغ بشكل مباشر، في حين جاءت الأرباع الثلاثة المتبقية من إيرادات المقاصة (جباية إسرائيل لصالح الحكومة الفلسطينية). يلخّص الجدول 3 إيراد الضريبة ونسبته إلى عدد من المتغيرات الأساسية. ومن الملفت للنظر أنّ حصّة إيراد ض. ق. م. إلى إجمالي الإيرادات الضريبية بلغ 30% في العام 2016 مقارنة مع 34% قبل عقد من الزمن. ويعود هذا إلى التحسن الذي طرأ في فرض وجباية ضرائب الدخل من جهة، وإلى انخفاض إيرادات ضريبة القيمة المضافة عقب الانفصال الإداري الذي حدث بين الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران 2007. (نسبة إيراد ض. ق. م. إلى ن. م. إ. = 7% في 2009)

جدول 3: إيرادات ضريبة القيمة المضافة في فلسطين 2016 (مليون شيكل)

صافي إيرادات ضريبة القيمة المضافة (أساس التزام)	3,493
• تحصيل مباشر	925
• تحصيل غير مباشر (مقاصة)	2,686
• إرجاعات ضريبية*	118 -
- نسبة إيرادات ض. ق. م. إلى صافي الإيرادات العامة	%26
- نسبة إيرادات ض. ق. م. إلى إجمالي الإيرادات الضريبية	%30
- نسبة إيرادات ض. ق. م. إلى إجمالي النفقات الجارية	%21
- نسبة إيرادات ض. ق. م. إلى الناتج المحلي الإجمالي الجاري	%7

* الإرجاعات الضريبية هنا تشتمل على إرجاعات ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء
المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2016: : تفاصيل الإيرادات حسب المصدر (أساس الالتزام)

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2012 - 2017

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2016			2017 [2]		
						الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث
السكان (ألف نسمة)										
فلسطين	4,293.3	4,420.5	4,550.4	4,682.5	4,816.5	4,833.5	4,867.4	4,901.2	4,935.2	4,969.4
الضفة الغربية	2,649.0	2,719.1	2,790.3	2,862.5	2,935.4	2,944.5	2,962.9	2,981.2	2,999.6	3,018.1
قطاع غزة	1,644.3	1,701.4	1,760.1	1,820.0	1,881.1	1,888.9	1,904.5	1,920.0	1,935.6	1,951.3
سوق العمل										
عدد العاملين (ألف شخص)	858.0	885.0	917.0	963.0	980.5	970.9	1,002.0	999.1	971.5	1,000.2
نسبة المشاركة (%)	43.4	43.6	45.8	45.8	45.8	46.1	45.5	45.8	45.4	46.5
معدّل البطالة (%)	23.0	23.4	26.9	25.9	26.9	28.4	25.7	27.0	29.0	29.2
- الضفة الغربية	19.0	18.6	17.7	17.3	18.2	19.6	16.9	18.8	20.5	19.0
- قطاع غزة	31.0	32.6	43.9	41.0	41.7	43.2	40.6	41.1	44.0	46.6
الحسابات القومية (مليون دولار)										
الناتج محلي إجمالي	11,279.4	12,476.0	12,715.6	12,673.0	13,425.7	3,457.5	3,370.4	3,387.3	3,653.7	3,728.3
- الإنفاق الاستهلاكي الخاص	10,158.5	11,062.6	11,840.4	11,805.1	12,337.7	3,205.8	3,016.2	3,083.1	3,201.2	3,386.6
- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	3,126.9	3,381.7	3,478.2	3,429.5	3,530.3	879.3	964.4	858.1	990.4	892.7
- التكوين الرأسمالي الإجمالي	2,378.5	2,707.3	2,415.0	2,677.4	2,827.0	673.0	756.5	755.1	776.0	879.6
- الصادرات	1,871.1	2,071.8	2,172.3	2,338.1	2,381.0	587.4	644.8	625.3	678.2	671.3
- الواردات (-)	6,299.9	6,804.0	7,208.9	7,537.6	7,626.7	1,897.4	2,031.0	1,897.1	1,974.6	2,090.5
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
بالأسعار الجارية	2,787.2	2,992.2	2,960.1	2,863.9	2,957.2	758.9	734.6	731.2	783.3	793.7
بالأسعار الثابتة (أسعار 2004)	2,967.5	2,944.0	2,852.4	2,863.9	2,922.9	731.9	718.6	714.7	728.2	745.6
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
الميزان التجاري	(4,428.7)	(4,732.2)	(5,036.7)	(5,199.6)	(5,246.2)	(1,310.2)	(1,386.3)	(1,271.8)	(1,296.5)	(1,419.3)
ميزان الدخل	857.4	1,160.3	1,482.4	1,712.2	1,896.0	479.6	491.3	470.3	418.7	558.6
ميزان التحويلات الجارية	1,750.5	1,188.5	1,405.3	1,421.4	1,408.6	359.1	365.4	476.2	386.7	417.0
ميزان الحساب الجاري	(1,820.8)	(2,383.4)	(2,149.0)	(2,066.0)	(1,941.6)	(471.5)	(529.6)	(325.3)	(491.1)	(443.7)
أسعار الصرف والتضخم										
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.854	3.611	3.577	3.884	3.84	3.806	3.829	3.749	3.594	3.559
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.436	5.093	5.046	5.483	5.418	5.377	5.401	5.292	5.073	5.019
معدّل التضخم (%)[1]	2.78	1.72	1.73	1.43	(0.22)	0.32	(0.69)	1.07	(0.47)	(0.49)
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)										
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	2,240.1	2,319.9	2,791.2	2,891.4	3,552.0	737.6	936.4	912.4	1,040.0	721.1
النفقات الجارية	3,047.1	3,250.7	3,445.9	3,424.9	3,661.6	879.4	768.2	847.2	1108.7	787.5
النفقات التطويرية	211.0	168.4	160.9	176.4	216.5	45.0	80.2	36.5	55.0	53.0
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	(1,018.0)	(1,099.2)	(815.6)	(709.9)	(326.2)	(186.8)	88.0	28.7	(123.8)	(119.4)
إجمالي المنح والمساعدات	932.1	1,358.0	1,230.4	796.8	766.3	168.8	214.3	208.6	109.0	124.3
فائض/ عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	(85.9)	258.7	414.8	86.9	440.1	(18.0)	302.3	237.2	(14.8)	4.9
الدين العام الحكومي	2,482.5	2,376.2	2,216.8	2,537.2	2,483.8	2,553.8	2,483.8	2,514.9	2,492.7	2,526.0
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
موجودات/ مطلوبات المصارف	10,051.9	11,190.7	11,815.4	12,602.3	14,196.4	14,068.3	14,196.4	15,222.3	15,348.1	15,461.0
حقوق الملكية	1,257.5	1,360.0	1,464.0	1,461.7	1,682.4	1,624.4	1,682.4	1,720.3	1,744.5	1,804.6
ودائع الجمهور	7,484.1	8,303.7	8,934.5	9,654.6	10,604.6	10,432.6	10,604.6	11,127.5	11,379.5	11,526.8
التسهيلات الائتمانية	4,199.3	4,480.1	4,895.1	5,824.7	6,871.9	6,666.4	6,871.9	7,234.2	7,528.9	7,761.9

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).
1.معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.
2.أرقام 2017 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.
الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة
البيانات الموجودة في الجدول حسب آخر تحديث متوافر للبيانات

Economic Monitor

51

2017

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)
Palestine Capital Market Authority (PCMA)

Economic Monitor Issue 51/2017

Editor: Nu'man Kanafani

Palestine Economic Policy Research Institute- MAS (General Coordinator: Salam Salah)
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)
Palestine Monetary Authority (Coordinator: Dr. Shaker Sarsour)
Palestine Capital Market Authority (Coordinator: Dr. Bashar Abu Zarour)

Copyright
All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute-MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

@ 201 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
E-mail: info@mas.ps
Website: www.mas.ps

@ 2018 Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2982700
Fax: +972-2-2982710
E-mail: diwan@pcbs.gov.ps
Website: www.pcbs.gov.ps

@ 2018 Palestine Monetary Authority (PMA)
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
E-mail: info@pma.ps
Website: www.pma.ps

@ 2018 Palestine Capital Market Authority (PCMA)
P.O. Box 4041, AlBireh
Telephone: +972-2-2946946
Fax: +972-2-2946947
E-mail: info@pcma.ps
Website: www.pcma.ps

To Order Copies
Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the Economic & Social Monitor is partially supported by:

Arab Fund for Economic & Social Development

February 2018

Q3 2017 Summary:

- GDP: GDP grew during Q3 by 3.1% compared with the previous quarter (at 2015 constant prices), which is attributed to growth in the West Bank by 4.1% against stagnation in the Gaza Strip. This led to an increase in per capita GDP by about 3.4% in the West Bank against its decline in the Gaza Strip by 0.6%.

- Employment and Unemployment: The unemployment rate in Palestine rose by 0.2 percentage point between Q2 and Q3 2017, reaching 29.2% (19% in the West Bank and 46.6% in the Gaza Strip). The percentage of private sector waged workers who earn sub-minimum wages i.e. less than NIS 1,450, was 38% (50% females and 36% males).

- Public Finance: In Q3 2017 public expenditures amounted to NIS 3,013 million. External funding for budget support reached NIS 329.5 million (34% of which came from Arab countries), whereas external funding to support development expenditure amounted to NIS 113 million. The government's arrears amounted to NIS 975 million.

- Inflation and Prices: Palestine witnessed a negative inflation (decline in prices) by 0.49% in Q3 2017 compared to the previous quarter. This reflects an increase in the purchasing power of those who receive and spend their income in shekels. The purchasing power of those who receive their salaries in dollars and dinars and spend in shekels decreased by 5.92% and 6.07% respectively. This is attributed to the decline in exchange rates against the shekel.

- The Balance of Payments: During Q3, the deficit in the Palestinian balance of payments reached US$ 444 million (12% of GDP). This deficit is attributed to deficit in the trade balance (1,419 million) against a surplus in income balance (resulted mainly from compensations of Palestinian workers in Israel) by 559 million and surplus in the transfers balance by US$ 417 million

CONTENTS

- **GDP**
  Box 1: WPCBS Economic Surveys Show a Decline in the Market Value of Nonprofit and Private Establishments
- **Labor Market**
  Box 2: Female Participation in the Palestinian Labor Market: Reasons behind Low Participation Rate and the High Unemployment Rate
- **Public Finance**
  Box 3: Gaza's Gas: A to Z
- **The Banking Sector**
  Box 4: The Effect of Raising the Minimum Wage in Israel on the Wages of Workers in the West Bank
- **Non-Banking Financial Sector**
  Box 5: Using Quantitative Measurement Tools in Corporate Governance
- **Investment Indicators**
  Box 6: Using Quantitative Measurement Tools in Corporate Governance
- **Prices and Inflation**
  Box 7: The Impact of Liquidity Constraints on the Education of Arab Families' Children in Israel
- **Foreign Trade**
- **External Trade**
- **Economic Concepts and Definitions:**
  Value-Added Tax (VAT)
- **Key Economic Indicators in Palestine 2012-2017**

M A S
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Palestine Monetary Authority (PMA)

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

1. GDP[1]

Gross Domestic Product (GDP) is a monetary measure of the market value of all types of goods and services produced in an economy during a specific period of time. Palestinian GDP rose by 3.1% over Q3 2017 compared with the previous quarter reaching US$ 3,502.3 million (at 2015 constant prices): 75.9% in the West Bank and 24.1% in Gaza Strip, achieving a growth rate of 4.1% in the West Bank compared with 0.2% in the Gaza Strip. Compared with the corresponding quarter (Q3 2017 and Q3 2016), GDP grew by 5% in Palestine, 6.9% in the West Bank and 0.6% in the Strip (Figure 1-1).

This rise during Q3, accompanied by an increase in the population, resulted in a rise in the per capita GDP by 2.4% compared with the previous quarter. Compared with the corresponding quarter 2016, the per capita GDP rose by 1.9% during Q3 2017 (Table 1-1).

Table 1-1: Per capita GDP* by Region (constant prices, base year 2015) (US$)

	Q3 2016	Q2 2017	Q3 2017
Palestine	**731.9**	**728.2**	**745.6**
-West Bank*	925.8	936.1	968.1
-Gaza Strip	453.5	435.0	432.4

(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

The GDP Gap between the West Bank and the Gaza Strip

Gaza Strip's share of GDP decreased by 0.7 percentage point in Q3 2017 compared with Q2. Figure 1-1 depicts the expansion in the gap between the West Bank and the Gaza Strip GDP over the last decade. In Q3 2017, Gaza Strip's contribution to GDP is still as low as a quarter of the country's GDP, (24% only) (Figure 1-2). Meanwhile, the gap in per capita GDP between the West Bank and Gaza Strip increased by US$ 35, reaching US$ 535.7 in Q3 2017 (Figure 1-3). Nevertheless, in Q3 2017 the per capita GDP in Gaza Strip was still about 45% of the West Bank's per capita GDP (Figure 1-3).

Composition of GDP

The contribution of the productive sectors to Palestinian GDP increased by 0.6 percentage point between Q2 and Q3 2017, as a result of an increase in the share of the construction and industrial sectors. On the other hand, the share of the services sector decreased by about 0.9 percentage point, while the share of the transportation, information, and finance sectors increased against a decline in the share of public administration and security (Figure 1-4).

Expenditure on GDP

The absolute increase in GDP between Q3 2016 and Q3 2017 amounted to about US$ 167.6 million (a growth by 5% as indicated before), which is explained by the decline in the

1 Source: PCBS, 2017, Periodic Statistics on National Accounts, 2007-2017. Ramallah- Palestine.

Figure 1-1: Palestinian GDP* by Corresponding Quarters (at 2015constant prices)(US$ million)

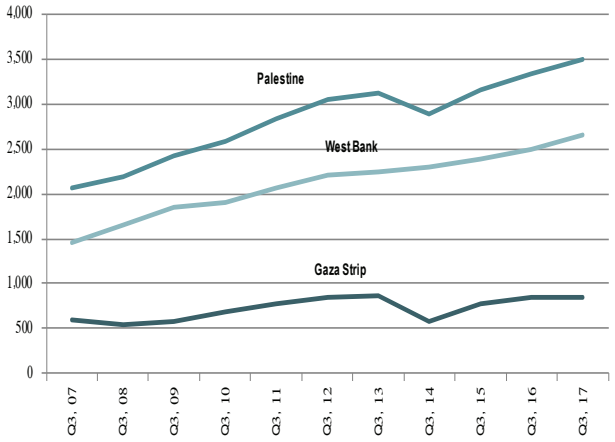

(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Figure 1-2: GDP in the West Bank*and Gaza Strip (constant prices, base year 2015) (Million US$)

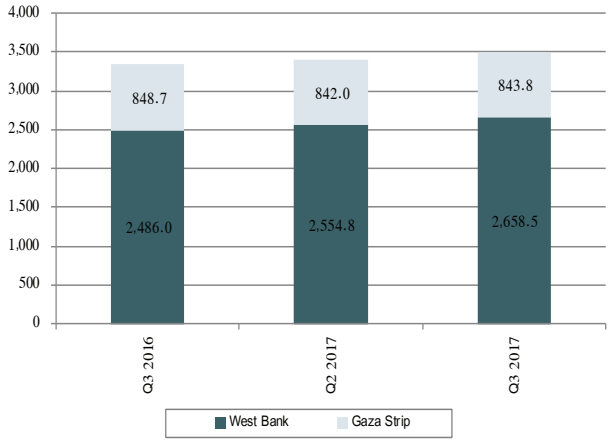

(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Figure 1-3: Per capita GDP in Palestine* by Region, and by Corresponding Quarters (constant prices, base year 2015)

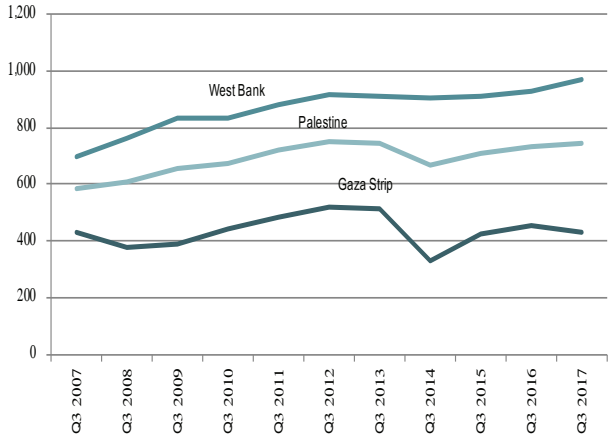

(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

aggregate consumption expenditure (private and public) by US$ 17.3 million, and an increase in investments by about US$ 146.6 million; while net exports (i.e. exports minus imports) increased by US$ 29.9 million during the quarter (Figure 1-5 shows percentages of expenditure on GDP items).

Figure 1-4: % Contribution of Economic Sectors to Palestinian GDP* (constant prices, base year 2015)

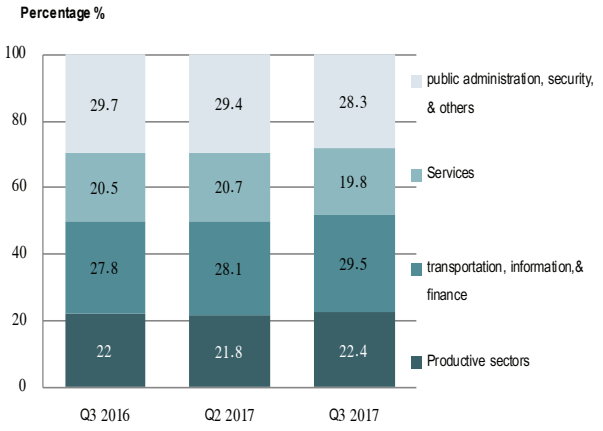

Figure 1-5: % Expenditure on GDP in Palestine* (constant prices, base year 2015)

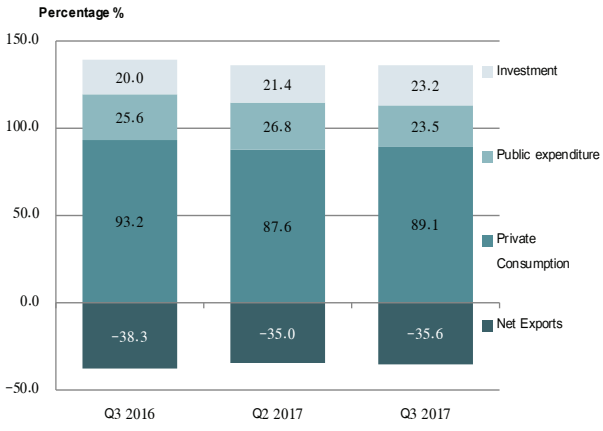

(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.
The total does not equal 100%, due to 'net errors and omissions' item.

Box 1: PCBS Economic Surveys Show a Decline in the Market Value of Nonprofit and Private Establishments

The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) issues statistical data on nonprofit and private establishments operating in the Palestinian Territory on annual basis. To obtain the data, PCBS conducts periodic surveys, and publishes the data in its "Economic Surveys Series". The data covered include the number of operating establishments, number of employed workers, their compensations, output, intermediate consumption, the value added, gross fixed capital formation, in addition to the market value of assets. The surveys cover all the economic sectors in which those establishments are active (industry, construction, internal trade, transportation and storage, communications and information, and services) excluding agriculture and the financial and insurance sectors. These indicators are now available for the last 22 years and are the basis for the national accounts that the PCBS publishes periodically

Figure -1 below shows the evolution of the number of NGOs and private sector establishments operating in the different economic sectors (excluding agriculture and the financial and insurance sectors) in Palestine between 2010 and 2016, which has reached 143 thousand in 2016, achieving a rise of 39 thousand compared with 2010 (a growth of 38%). The number of employed workers reached 465 thousand in 2016, achieving a rise of 170 thousand compared with 2010 (a growth of 58%). The figure depicts as well growth in value added (the difference between the value of output and the cost of production inputs) between 2010 and 2016, which reached US$ 7.69 billion in 2016, achieving a rise of US$ 2.8 billion compared with 2010 (a growth of 57%). The figure shows that the two curves, one representing the number of establishments and the other representing the added value, follow the same slow upward trend.

Figure-1: Evolution of the Number and the Value Added of the Surveyed Establishments in the Economic Surveys Series, 2010 and 2016

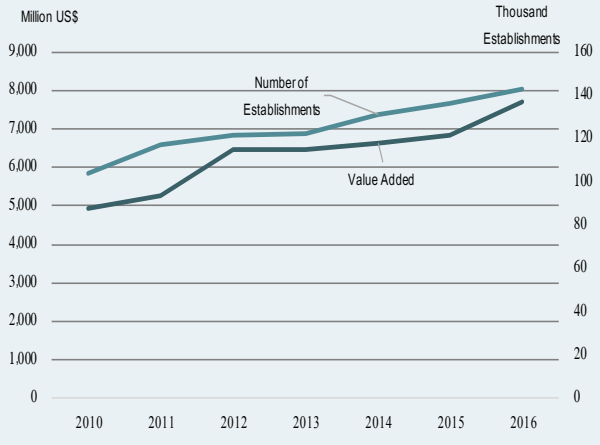

Source: PCBS, 2011-2017. Economic Surveys Series, 2010-2016-Basic Results. Ramallah- Palestine.

Economic Surveys 2016

According to "Economic Surveys" of 2016, the most important economic activity (two digits in ISIC classification) in terms of the number of establishments and the number of employed workers in civic and the private sectors is "retail trade" (excluding motor vehicles and motorcycles). The number of establishments operating in this field was 67,181, constituting 47% of the total number (69% in the West Bank and 31% in Gaza Strip). The number of employed workers was 138,763, about 30% of the total number of workers (67% in the West Bank and 33% in Gaza Strip). Although it comprises half the number of the civil society and private sector establishments, the share of retail trade in terms of the number of employed workers is relatively low (30% only), as well as in terms of their compensations (16% only), value added (22%), and capital formation (7.5%). These figures indicate that the low productivity and efficiency of the surveyed establishments is the Achilles heel of the Palestinian Economy.

Figure -2 shows the compensation per waged employee by economic activity and region in 2016. It seems that the average compensation per waged employee converges across the different economic activities (ranging between US$ 5.8 thousand and US$ 7.1 thousand) in Palestine, excluding the information and communications sector where it rises to US$ 22 thousand. In addition, the figure displays the divergence between the West Bank and the Gaza Strip in employees' compensations, especially in the information and telecommunications sector, as the difference reaches around US$ 19 thousand.

According to the Economic Surveys Series 2016, the decline in the net value of fixed assets of the civil society and private sector establishments was quite noticeable in 2016. Figure -3, on the other hand, shows that by the end of the year market capitalization of fixed assets was less than it was at the beginning of the year in all economic activities, excluding the information and telecommunications sector. This means that investments in most of the sectors were negative during the year (capital depreciation was higher than new investments). Also, the net value of assets declined by US$ 437.2 million in the industry, construction, internal trade, transportation and storage, and the services sectors, while net assets of the information and telecommunications sector increased by US$ 109 million. No doubt the shrinking investments will impact and explain the factors behind the decline in production and productivity in the coming years.

Figure 2: The Compensation per Waged Employee by Economic Activity, 2016

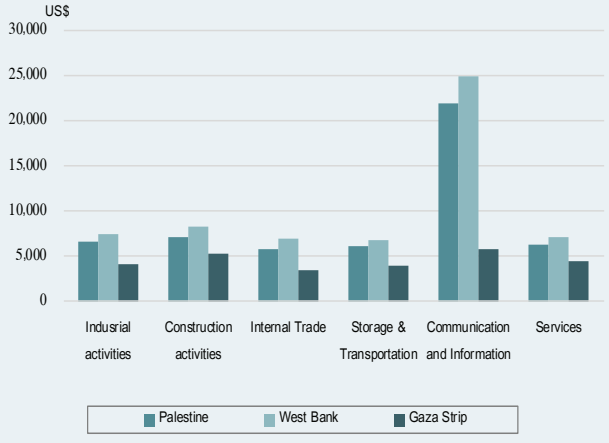

Source: PCBS, 2017. Economic Surveys Series, 2016- Basic Results. Ramallah- Palestine.

Figure 3: Market Value of Assets by the End and Beginning of 2016, and by Economic Activity

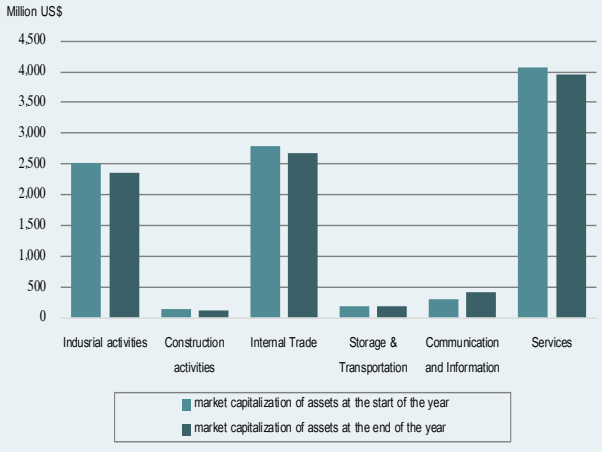

Source: PCBS, 2017. Economic Surveys Series, 2016- Basic Results. Ramallah- Palestine.

Salam Salah, Research Assistant, MAS

2- Labor Market[12]

Manpower in Palestine, which comprises all persons aged 15 years and older, amounted to 3.036 million persons by the end of Q3 2017. The labor force (which includes all persons qualified to work and actively seeking employment) amounted to 1.413 million. The difference between the labor force and the actual number of workers, i.e. workforce, provides a measure of the rate of unemployment. Figure 2-1 shows the relation between these three variables and the size of population in Q3 2017 and gives a comparison with statistics ten years ago.

Figure 2-1: The Total Population, Manpower and Workers in Palestine (Q3 2007 and Q3 2017) (Thousands)

The Participation Rate

Figures show that the ratio of labor force to manpower in Palestine reached 46.5% compared to 42.7% a decade ago. This ratio is a little less than the average in the Arab region (48.7% in 2016), but it is significantly different from the rate in developed countries, (East Asian countries 70.1%, Latin America 62.7%, European Union 57%). The low participation rate is explained by the large proportion of the population who desist from participating in economic activities. In the Palestinian case, females constitute the majority of this absent share (refer to Box 2, which discusses female participation in the Palestinian labor market and their unemployment).

Number and Distribution of Workers

The number of workers in Palestine increased by 3% between Q2 and Q3 2017 reaching 1.0002 million, showing an increase of 28,400 in the West Bank and the Gaza Strip and of only 300 in Israel and the settlements. Regarding the regional distribution of this increase, 25,900 new workers were in the West Bank, and around 2,500 workers were in Gaza Strip (Figure 2-). By sector, around 28,400 workers were employed by the private sector, specifically in the construction and the trade and restaurants and hotels activities. Noticeably, the number of workers in the agricultural sector in the West Bank and Gaza Strip declined in Q3 2017 compared with the corresponding quarter 2016 and with the previous quarter 2017. During Q3 2017, 59% of workers were in the West Bank, 28% were in Gaza Strip, and 13% (around 129 thousand workers) in Israel and the settlements. By sector, more than one-fifth of those employed in Palestine worked in the public sector, while this ratio rises to 36% in the Gaza Strip (Figure 2-2).

Figure 2-2: % Distribution of Palestinian Workers by Region and Sector, Q3 2017 (%)

1 The Source of data in this section: PCBS, 2018, Labor Forces Survey, Ramallah, Palestine. The World Bank Statistics, 2016 https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.NE.ZS?view=chart

2 The labor market section of this issue of the monitor and Box 2 were edited by Dr. Samia Al Botmeh, Birzeit University. As well, this section is funded by the ILO, under a project that aims to develop analysis of the Palestinian labor market and to better inform policy makers and the public about this sector and the challenges facing it.

Table 2-1: Evolution of the Labor Force and Distribution of Net increase in Palestine over the Consecutive Quarters Q2 and Q3 2017

	Q2 2017	Q3 2017	Change
participants in the labor force	1,367.9	1,413.0	45.1
Workers	971.5	1,000.2	28.7
- **West Bank (excluding Israel & the settlements)**	**566.6**	**592.5**	**25.9**
- Gaza Strip	276.5	279.0	2.5
Israel & the settlements	128.4	128.7	0.3

About 33% of the employed worked in the services sector in Q3 2017 (52% in Gaza Strip), whereby the building and construction sector employed 23% of West Bank workers and less than 6% in Gaza Strip. The ratio of workers employed in the trade, restaurants & hotels sectors in the West Bank is close to that in the Gaza Strip, being about 23% and 22% respectively (Figure 2-3).

Unemployment

The number of the unemployed in Palestine stood at 412.8 thousand by the end of Q3 2017. The unemployment rate (the number of unemployed workers divided by the labor force) was 29.2% in Q3 2017, higher by 0.8 of a percentage point compared to the corresponding quarter 2016 and by 0.2 of a percentage point compared to the previous quarter (Table 2-2).

Table 2-2: Unemployment Rate among Individuals Participating in Palestine's Labor Force by Region and Gender (%)

		Q3 2016	Q2 2017	Q3 2017
West Bank	Males	16.8	16.8	15.4
	Females	31.7	36.2	34.6
	Total	**19.6**	**20.5**	**19.0**
Gaza Strip	Males	35.4	36.2	39.3
	Females	68.6	71.5	71.0
	Total	**43.2**	**44.0**	**46.6**
Palestine	males	23.5	23.7	23.9
	Females	47.3	50.0	50.0
	Total	**28.4**	**29.0**	**29.2**

Two of the enduring characteristics of unemployment in the Palestine are that:

It is high among the youth: the unemployment rate in the age group between 15-24 years reached 45.5% (73.5% for females against 39% for males). This indicates that a large proportion of the unemployed are new entrants to the labor market (see Figure 2-4 and Box 1: Results of the Survey of the Youth Transition from Education to the Labor Market in Issue 46 of the this Monitor).

- The unemployment rate decreases with the attainment of higher educational levels for males, contrary to females (Figure 2-5): The unemployment rate in Q3 2017 reached 25% for males who had not completed secondary education, while it was 21 % for males who had tertiary education. On the other hand, the unemployment rate for females with a tertiary education was 58%, against 24% for females who had not completed secondary education (Figure 2-5).

Figure 2-3: % Distribution of Palestinian Workers by Economic Activity, Q3 2017 (%)

Figure 2-4: the Employed and Unemployed in Palestine by Age Group (Q3 2017) (Thousands)

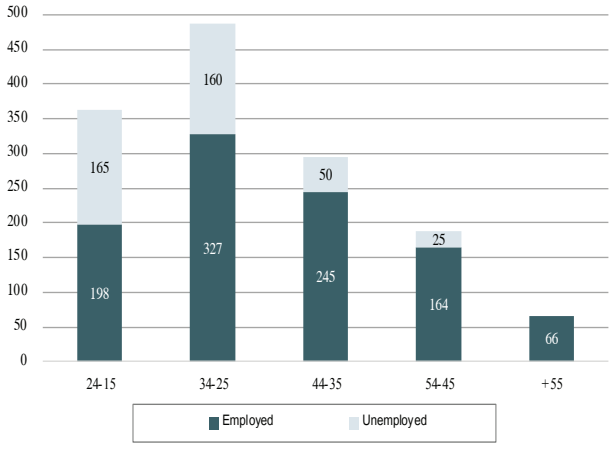

Figure 2-5: the Number of Employed and Unemployed in Palestine by Educational Level and Gender (Q3 2017) (Thousands)

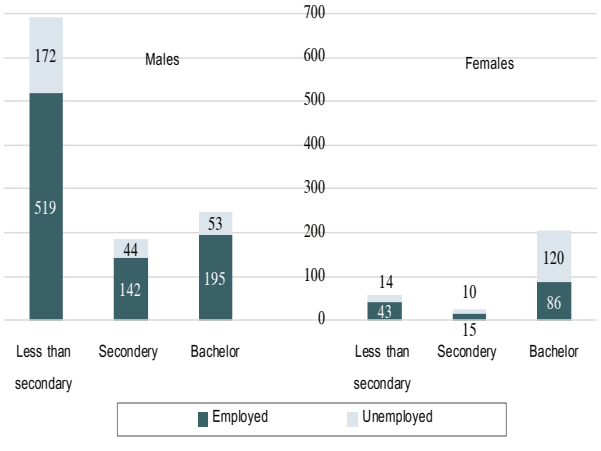

- Unemployment in the Palestinian economy is not only cyclical, it is also structural. Although the low demand on employment is associated with the weak and fluctuating production and aggregate demand, the chronic nature of employment and its concentration among the youth, demonstrate a mismatch between labor supply and demand. This results from the gaps in the skills and supply of certain types of high-demand jobs

(structural unemployment). This applies primarily to certain professions, such as electricity and industrial technology and some laboratory and medical specializations. This problem is exacerbated by the weak educational system and the opening of the Israeli labor market to absorb the relatively few professional Palestinian competencies.

Growth in Productivity and Changes in Unemployment Rate

Figure 2-6 shows two curves; one for the GDP rate of growth (at 2015 constant prices) and the other for the unemployment rate for each quarter from Q3 2012 through Q3 2017. First, the sharp fluctuation in the curve of the GDP growth rate is quite noticeable. Part of this fluctuation can be explained by the cyclical nature of GDP, as economic activity is somewhat reduced in the winter and autumn compared to other seasons. However, the impact of political factors and restrictions imposed by the Israeli occupation authorities on economic activity are more pertinent in explaining the sharp and periodic fluctuation of economic growth.

Secondly, the figure shows that the two curves exhibit opposite trends during most of the study period, except for the last year, i.e. between Q4 2016 and Q3 2017. Before Q4 2016 the increase in the growth rate of output coupled with a decline in the unemployment rate and vice versa. A simple exercise to correlates the two variables shows that an increase in the growth rate by 1% was accompanied by a decline in the unemployment rate by 0.23% between Q2 2012 and Q3 2017. This simplified and approximate linkage provides a simple estimate of the acceleration needed in the growth rate and the time needed to achieve a significant reduction in the high unemployment rates, in Palestine in general, and in Gaza Strip in particular. This trend in the relation between GDP growth and unemployment over the last four quarters indicates an alarming phenomenon. The next issue of the Monitor will examine further the relation between these variables in the Palestinian economy.

Wages

The average daily wage for workers in Palestine amounted to NIS 115.0 in Q3 2017. Yet this figure masks the wide divergence between the average wage for workers in the West Bank and the Gaza Strip on the one hand, and that for workers in Israel and the settlements on the other hand, and between the average wage in the West Bank and that in the Gaza Strip (Table 2-3). As the figures indicate, the average wage of workers in Israel and the settlements is more than four times the wage of workers in the Gaza Strip. The gap is even wider when considering the median wage, which is a stronger indicator than the average wage, because it marks the topmost wage level for half of all workers (the other half receiving wages above that level. (See Figure 2-7). Notably, the median wage in the Gaza Strip is less than half that in the West Bank.

Table 2-3: The Average and Median Daily Wage (NIS) for Waged Workers in Palestine (Q3 2017)

Place of Work	Q3 2017	
	Average Daily Wage	Median Daily Wage
West Bank	98.8	96.2
Gaza Strip	56.7	38.5
Israel and the settlements	**233.3**	**230.8**
Palestine	**115.0**	**96.2**

Figure 2-6: Growth Rate of GDP and Unemployment Rate in Palestine

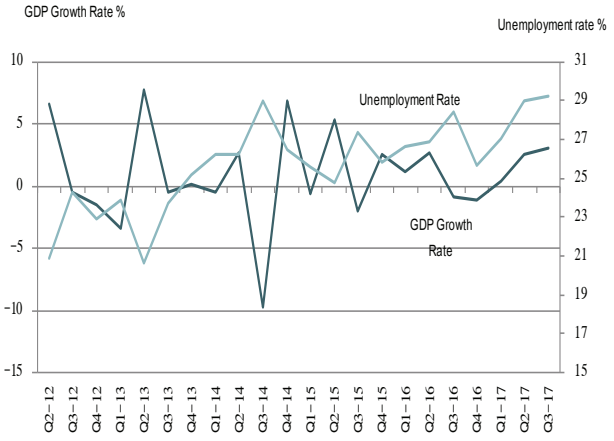

Figure 2-7: The Average and Median Daily Wage for Waged Workers (NIS) in Palestine

Figure 2-8: Evolution of the Average Daily Real Wages of Males and Females in Palestine, NIS (Base year 2010)

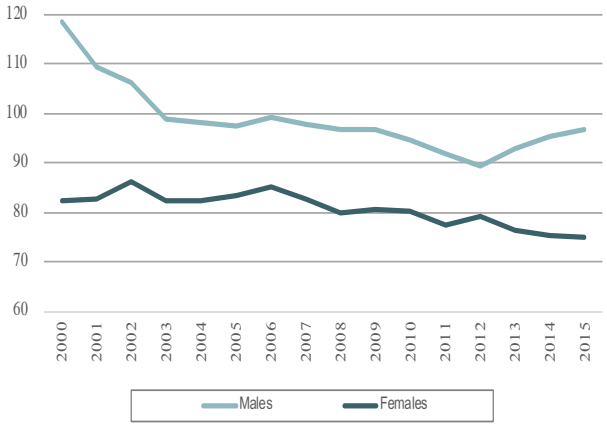

In spite of a decrease of the average daily wage in the West Bank (NIS 4.9) and in Gaza Strip (NIS 3.2), there is an overall increase by NIS 0.8 between Q2 2017 and Q3 2017 as a result of its rise in Israel and the settlements (NIS 10.7).

Real Wages and Gender Gap

Although the average nominal daily wage increased in Q3 2017 and over the last few years, real wages followed a different path. Since real wages take into account the effect of price inflation,

they are a better indicator of the change in the purchasing power than the nominal wage. Figures indicate that the average real daily wage in Palestine declined by 9% between 2003 and 2012. However, since that date the average witnessed an upward movement.

Following 2012, this upward trend was witnessed among males' real wages only, whereas the average daily real wage for females continued to decline as shown in Figure 2-8. This resulted in widening the gap between females and males real wages in Palestine. The wage gap is determined by individual factors, such as educational qualifications, work experiences, as well as by the nature of the sector in which the person works. In the Palestinian case, a substantial portion of the wage gap is due to the employment of Palestinian male workers in the Israeli market and to the higher wages that they are paid there. Thus, the female-male wage gap widened as a result of the increase in the percentage of the West Bank workers working in Israel, rising from 11% of total workers (during 2004-2011) to 14% (during 2012-2016).

Minimum Wage

During Q3 2017 the portion of waged workers employed by the private sector who earned sub-minimum wages (less than NIS 1,450) was 38.2%: 50.2% females and 36.0% males. The average monthly wage of those workers was NIS 839. By region, 17.9% of the private sector waged workers in the West Bank were sub-minimum wage earners, compared to 83.0% in Gaza Strip (Table 2-4).

Child Labor

Child labor (aged 10-17 years) increased by about one percentage point during Q3 2017 compared with the previous quarter, (from 3.1% to 4.0%) and decreased by half a percentage point compared to the corresponding quarter. By region, child labor was 6.3% in the West Bank and 2.0% in Gaza Strip during Q3 2017.

Table 2-4: The Number and Average Wage of Waged Workers Employed by the Private Sector who are Sub-minimum Wage earners (do not include workers in Israel and the Settlements)

	Number of waged workers in the private sector (Thousand)			Number of waged workers who earn sub-minimum wages (Thousand)			Average monthly wage for sub-minimum wage earners (NIS)		
	males	females	both	males	females	both	males	females	both
West Bank	189.9	37.0	226.9	24.1	16.5	40.6	1,191	959	1,097
Gaza Strip	90.8	12.0	102.8	77.2	8.1	85.3	726	644	717
Palestine	280.7	49.0	329.7	101.3	24.6	125.9	837	855	839

Box 2: Female Participation in the Palestinian Labor Market: Reasons behind the Low Participation Rate and the High Unemployment Rate

During the third quarter of 2017, the participation rate of Palestinian females in the labor market (the number of employed and unemployed females divided by the number of females aged 15-65 years) was 19.2%. Palestine's rate is one of the lowest in the world (compare to %32 in Turkey, 23% in Lebanon, 30% in Oman, and a global average in 2016 of 49%), especially if we take into consideration the high educational attainments of Palestinian females (school and tertiary education). As UNESCO data show, the school enrollment rate of Palestinian females is higher than that of Palestinian males, while their university enrollment rate is even higher than that in the neighboring Arab countries.[1]

Even though female participation rate in the labor market in Palestine remains low, the female-male participation gap has shrunk over the last 20 years. Females' participation in the labor market rose from 11.2% in 1995 to 19.2% in the third quarter of 2017. On the other hand, the male participation rate remained around 70% (Figure-1).

The slight increase in the female participation rate in the Palestinian labor market (8% only over the last twenty years) reflected as a rise in the rate of unemployed females rather than a rise in the rate of employment. The unemployment rate among females increased from 12.4% in 2000 to 50% in the third quarter of 2017 compared to an increase from 14.6% to 23.9% among males during the same period (see Figure- 2). Female unemployment is concentrated among educated young females, reaching around 73.5% among females aged 15-24 compared to 39% among males of the same age group.

1 UNESCO (2009) Gross Enrolment Ratios in Primary, Secondary and Tertiary Education. Available at: Stats.uis.unesco.org/unesco/TableViewer/tableview.aspx?ReportId=3983&IF_language=eng

Figure- 1: Females and Males' Participation in the Palestinian Labor Market, 1996-2016 (percentage)

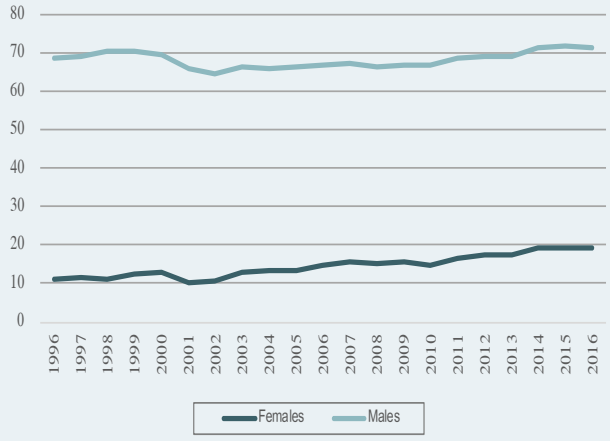

Source: PCBS: Labour Force Survey, various rounds.

As figure- 2 shows, during 2008-2009 the female unemployment rate recorded an all-time high, exceeding the male unemployment rate for the first time, which has widened the gender gap since then. This is probably attributed to the faster increase in the female participation rate (especially among educated females) in the labor market, compared with a slower increase for males. Education induces females to participate in the labor market, but it does not guarantee that they will be employed. The next issue of the Monitor will further examine related statistics to attest to or refute this assumption, namely the direct correlation between education and unemployment among females in the Palestinian labor market.

Hence, the question that needs to be answered is why does the increase in female participation in the Palestinian labor market result in higher unemployment rates rather than higher employment rates? In other words, why does the absorptive capacity of the Palestinian economy, weak as it is, seems even weaker when it comes to female employment compared to male employment? There are several reasons for this, two of which are addressed in this box:

First, the number of economic sectors that employ females are limited compared to those that employ males. In other words, employment opportunities available to females are concentrated in specific sectors. The wider and more balanced the distribution of employed females among the economic sectors, the higher their employment prospects are. To measure economic sectors openness to female employment, or, as referred to in literature, the level of horizontal segregation of females, we need to weigh how balanced is their distribution among the different economic sectors [2] (Figure-3).

Figure- 2: Male and Female Unemployment Rates in Palestine, 2000-2016 (%)

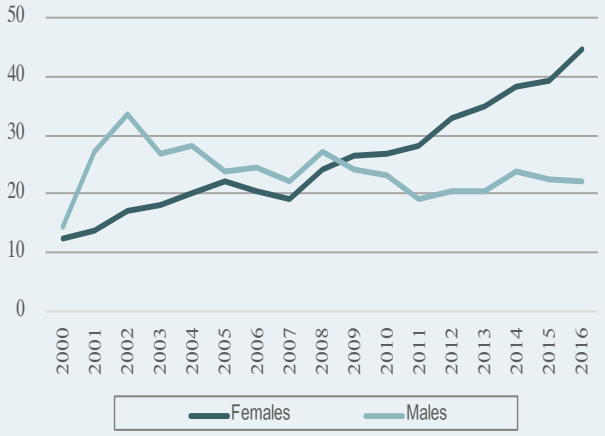

Source: PCBS: Labour Force Survey, various rounds.

Figure 3: Distribution of Female and Male Employment by Economic Sector (Average 2000 – 2016) %

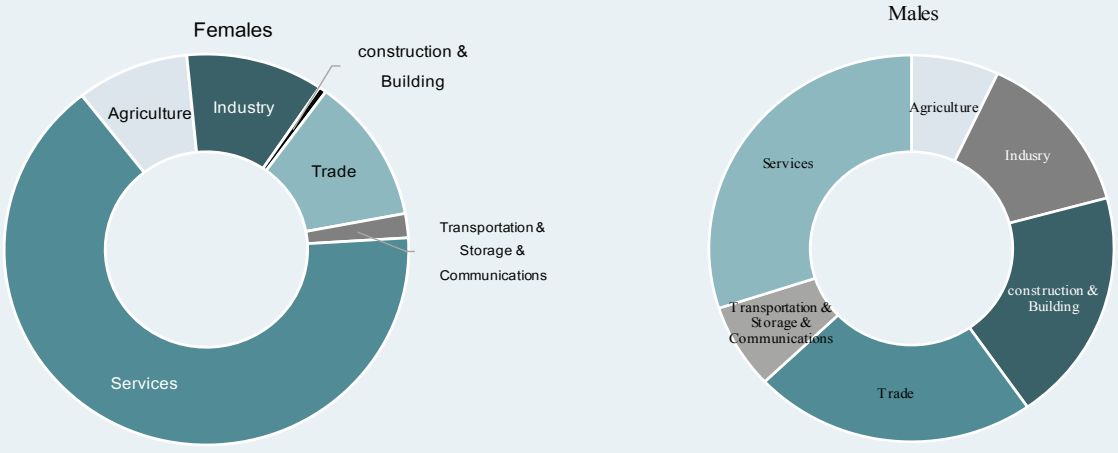

Source: PCBS: Labour Force Survey, various rounds.

Figure-3 shows that the transportation and construction sectors remain closed to females in the Palestinian case. A mere 0.5% of females work in Israel, as working in Israel is not an open option for Palestinian females. More importantly, female employment is concentrated in the services sector (more than 75%). Again, this confirms that females suffer from horizontal segregation, i.e. job options available to females are limited. The horizontal segregation of females in the services sector has further implications that go beyond sector-wise limited employment opportunities and thus higher unemployment rate among females. It also means that females are greatly affected by economic shocks impacting one sector (the services sector, in this case).

The other factor affecting female unemployment more than male unemployment in the Palestinian labor market, is the correlation between the increase in employment and growth of the productive sectors in an economy, especially agriculture and industry. Statistics show that the contribution of the agriculture and industry sectors to female employment in Palestine has declined over the past twenty years, which indicates that the economy's ability to absorb females in the Palestinian labor market has become weaker. Today the agricultural sector employs 10% only of females, compared with 29% in 1996, whereas the industrial sector employs 12% of females compared to 16% in 1996 (Figure-4). The low employment rates in these two sectors are linked to the weakness and decline of the productive sectors. The continuation of the current state of these sectors will further diminish employment opportunities, especially among females. This will also mean a possible rise in the female unemployment rate in the future, limiting their employment opportunities to an already limited number of sectors, i.e. they are more strongly affected by the decline in the productive sectors compared to males.

Figure 4: The Contribution of Agriculture and Industry Sec- % (tors to Female Employment in Palestine (1996 – 2016

Source: PCBS: Labour Force Survey, various rounds.

2 Cotter, D., Hermsen, J., and Vanneman, R. (2001) 'Women's Work and Working Women: The Demand for Female Labour'. Gender and Society, 15 (3), pp. 429-452.

3- Public Finance[1]

Public Revenues

During Q3 2017, net public revenues and grants decreased by 27% compared to the previous quarter, reaching around NIS 3,024.1 million. This is attributed to the decline in clearance revenues by 40% compared to the previous quarter, reaching NIS 1,638.8 million. This nominal decline reflects early payment of this quarter's revenues in the previous quarter. In addition, non-tax revenues declined during the quarter by 31% compared to the previous quarter, reaching around NIS 319.5 million, whereas tax revenues rose by 9% compared with the previous quarter reaching NIS 618.7 million (Figure 3-1). Foreign aid and grants increased by 13% compared with the previous quarter, reaching NIS 442.3 million (Table 3-1), and declined by 30% compared with the corresponding quarter 2016 (Table 3-1).

Table 3-1: Grants and Foreign Aid to the PA (NIS million)

Item	2016			2017		
	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Budget support	627.1	552.7	516.6	640	283.8	329.5
- Arab grants	226.8	3.6	237.7	113	94.9	111.5
- International donors	400.3	549.1	278.9	527	188.9	218
Developmental funding	132.6	91.0	302.7	143.5	108.3	112.8
Total	**759.7**	**643.8**	**819.3**	**783.5**	**392.1**	**442.3**

Public Expenditure

Actual public expenditure (cash basis) decreased by 28% during Q3 2017 compared with the previous quarter, reaching NIS 3,013.1 million. Actual expenditure on most items saw a declining trend during the quarter, including wages and salaries, which fell by 31% compared with the previous quarter, reaching about NIS 1,422.3 million. In addition, non-wage expenditures declined by 30% reaching around NIS 1,114.7 million.

Net lending expenditure, as well, decreased during the quarter by 10%, reaching NIS 241.5 million compared with the previous quarter. Development expenditure decreased by 4.4% during the same period, reaching NIS 189.3 million (Table 3-2).

The ratio of actual public expenditure to accrued expenditures (i.e. expenditure on commitment basis) was 76% during the quarter, compared with 92% in the previous quarter. Whereas public revenues and grants covered 100% of actual public expenditure in Q3 2017 (close to what was recorded in the previous quarter), it only covered 76% of the accrued expenditures (compared with 91% in the previous quarter.)

Government Arrears

During Q3 2017 government arrears reached NIS 974.8 million, compared with NIS 336.9 in the previous quarter. Arrears distribution was: NIS 457.9 million wages and salaries, NIS 388.4 million non-wage expenditure, and NIS 119.4 million development expenditure. Also tax refunds stood at NIS 9.3 million, whereas the government paid off NIS 0.2 million of accumulating provisional payments. Despite the accumulated arrears during this quarter around NIS 974.8 million, the government paid off NIS 371.7 million of old outstanding arrears, which means that the net government arrears during Q3 increased by NIS 603.1 million (Table 3-2).

Figure 3-1: Structure of Public Revenues (NIS million)

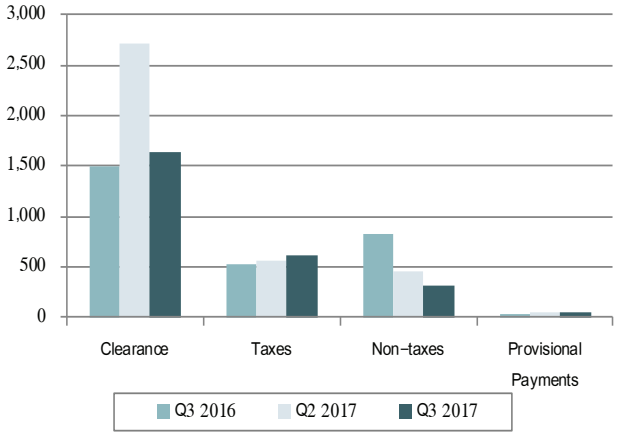

Figure 3-2: Structure of Public Expenditure (NIS million)

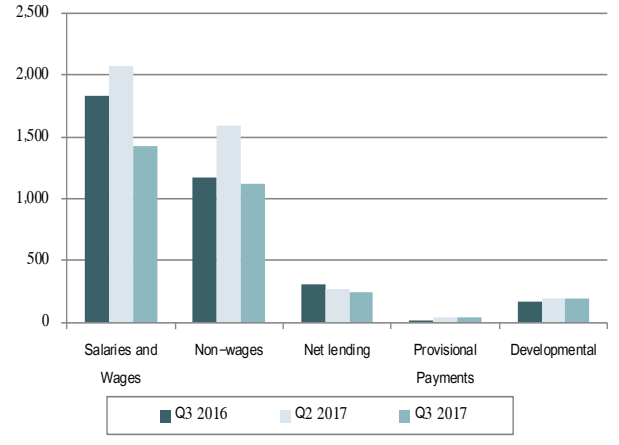

Table 3-2: the PA's Accumulated Arrears (NIS million)

Item	2016		2017		
	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Tax refunds	(8.9)	6.7	84.1	(0.4)	9.3
Wages and salaries	164.7	719.4	111.5	(118.1)	457.9
Nonwage expenditures (private sector)	418.2	627.1	286.1	390.1	388.4
Development expenditures	134.7	159.1	59.3	66.2	119.4
Provisional payments	22.8	(17.6)	115.5	(0.9)	(0.2)
Total arrears	**731.5**	**1,494.7**	**654.4***	**336.9**	**974.8**

Figures between brackets indicate negative value
* includes net lending arrears of NIS - 2.1 million

1 The source of data in this section: MOF, Monthly Financial Reports 2016-2017: Financial Operations, Expenditure and Revenues, and sources of Funding.

Financial Surplus/Deficit

Developments on both the revenue side and expenditure side during Q3 2017, led to a deficit in the total balance (before grants and aid), of NIS 431.3 million (or 3.2% of GDP).

Grants and foreign aid turned the deficit into a surplus of NIS 11 million (on cash basis). On commitment basis the deficit in the total balance before grants and aid reached NIS 904 million, while after grants and aid the deficit is reduced to NIS 461.7 million (Figure 3-3).

Figure 3-3: Government's Financial Account (cash basis) as % to Nominal GDP

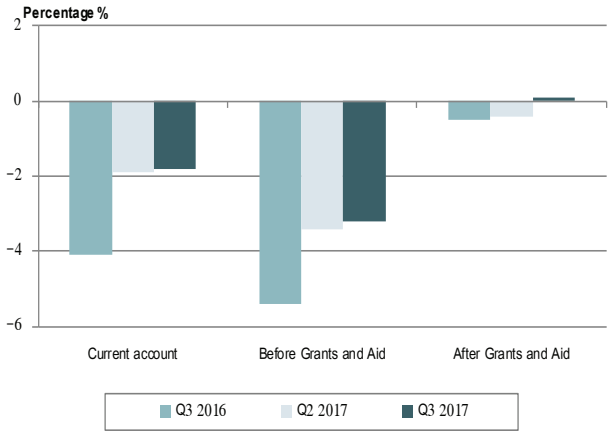

Public Debt

By the end of Q3 2017 public debt increased by 2.5% compared with the previous quarter, and fell by 6.5% compared with the corresponding quarter, reaching NIS 8,952.3 million (about 17% of GDP).[2] About 59% of the debt was domestic and 41% foreign. Interest paid on debt during Q3 was NIS 46.2 million, all of which was paid on domestic debt, as there was no interest paid on external public debt during the quarter (Table 3-3).

Table 3-3: Palestinian Government Public Debt (NIS million)*

	2016		2017		
	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Domestic debt	**5,606.4**	**5,541.4**	**5,291**	**5,155.1**	**5,283.7**
Banks	5,554.1	5,489.2	5,238.7	5,102.8	5,231.4
Public institutions	52.3	52.3	52.3	52.3	52.3
Foreign debt	3,967.8	4,017.7	3,818.1	3,578.3	3,668.6
Total public debt	**9,574.2**	**9,559.2**	**9,109.1**	**8,733.5**	**8,952.3**
Paid interest	**57.3**	**54.8**	**93.0**	**80.3**	**46.2**
Public debt as % to nominal GDP*	**18.3%**	**%18.5**	**18.2%**	**17.1%**	**16.9%**

* Figures differ slightly when calculated in US$ due to changes in exchange rate.

2 It should be mentioned that by the end of Q3 2017 the government's debit denominated in dollars rose by 1.3% compared to the previous quarter, reaching USD 2,526 million.

Box 3: Gaza's Gas: A to Z

In this box we present a chronological review of projects, achievements and setbacks that accompanied the efforts to develop and exploit the natural gas field that was discovered in the continental shelf near the Gaza Strip.[1]

- In December 1999, President Yasser Arafat awarded exclusive concession to British Gas (BG) and Consolidated Contractors Company (CCC Oil & Gas) to prospect, develop, produce and sell natural gas, in a specific concession area in Palestinian territorial waters. The company has discovered a large field of natural gas at a distance of 20 nautical miles off Gaza's shore (about 37 kilometers). The field was named "Gaza Marine"

- The concession was awarded for 25 years, which starts when the Palestinian government approves a development plan for the field advanced by BG.
According to the concession, BG holds a 90% share in the gas field, and the remaining 10% goes to CCC Oil & Gas, a company based in Athens-Greece, which is owned by Palestinian businessmen.

- In 2000, the Israeli government gave the green light to BG to drill two exploratory wells in "Gaza Marine" field (Marine 1 and Marin 2) to assess the natural gas quantity and quality. The exploration showed that the gas is of good quality (98-99% pure methane) and quantity (about 1 trillion cubic feet (tcf)), which is a sufficient quantity for investment and commercial production. The company has also prepared a plan to develop the field, including the construction of a pipeline which transports the gas to the Gaza Strip at an estimated cost of US$150 million.

- In 2002 the PNA approved a development plan for the Gaza Marine field, which means that the 25-years exploration license will expire by 2027.

- The volume of production of the Gaza Marine field is estimated at 1.5 billion cubic meters per year (about 57 billion cubic feet) over a 20-years period. This production requires a capital investment of about US$ 1 billion. The total revenues are estimated to range between US$ 2.4 billion and US$ 7 billion, depending on the gas selling price (the latter estimate is optimistic, considering the current selling prices of natural gas in the region).

1 Information presented in this box are based on the following references: A..Antreasyan (2013): Gas Finds in the Eastern Mediterranean: Gaza, Israel, and Other Conflicts". Journal of Palestine Studies. 42.http://www.palestine-studies.org/jps/fulltext/162608
- S. Henderson (2014): Natural Gas in the Palestinian Authority: The Potential of the Gaza Marine Offshore Field. German Marshall Fund (GMF), Policy Brief (March) http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/natural-gas-in-the-palestinian-authority-the-potential-of-the-gaza-marine-o
- A. Melhem (2017): When will Gaza gas field start operating? Al-Monitor March 12. http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/03/palestine-gaza-gas-field-energy-power-crisis-talks.html#ixzz4xjGl8OzW
- T. Boersma& N. Sachs (2015): Gaza Marine: Natural Gas Extraction in Tumultuous Times? Foreign Policy at Brookings No 36. Feb 2015. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Gaza-Marine-web.pdf
- Offshore Technology: Gaza Marine Gas Field. http://www.offshore-technology.com/projects/gaza-marine-gas-field/
- Office of the Quartet (OQ) : Report for the meeting of the Ad-Hoc Liaison Committee Sep. 2017. http://www.quartetrep.org/
- Azem Beshara, Palestine Investment Fund – Private communication.

- Palestine's consumption of natural gas is considered low (about 45 million cubic meters per year), which makes investment in the development of the field risky. To minimize risks, the company needed to secure long-term purchase contracts with third parties. The best candidate for such contracts with BG was Israel Electric Corporation (IEC). So BG proposed different offers to supply the Israeli side with Palestinian gas, including the transport of gas from Gaza to Ashkelon first, and then to the power generation plants in Gaza and Israel. The company also offered to use the gas liquefaction plant it owns in Egypt and supply both Egyptian and Palestinian gas to Israel. Nevertheless, the outbreak of the second intifada, on one hand, and the fierce opposition, both from political parties and Israeli trade interests, of the purchase of Palestinian gas, stalled negotiations between the company and Israel.

- Moreover, Israel's encroachment upon the continental shelf near the Gaza Strip, ignoring that it is under Palestinian sovereignty, made matters worse. Although the "Gaza-Jericho" Agreement granted the Palestinians the right to fishing, commercial exploitation, and recreation 20 nautical miles off the shore, in 2002 Israel reduced the space to 12 miles, then to 6 miles following Hamas's victory in the 2006 legislative elections, and then to 3 miles only following the 2008/2009 Israeli war on the Strip. As mentioned earlier, the Gaza Marine field is located 20 nautical miles off the shore.

- When Ariel Sharon disappeared from the Israeli political scene and Ehud Olmert formed the government, BG and Israel went back to the negotiations table. In May 2007, it was announced that the two parties reached a preliminary agreement under which Israel would purchase 0.05 tcf of Palestinian natural gas annually for US$4 billion starting 2009. Under this agreement, the gas will be transported to and liquefied in Ashkelon, and then piped to power plants in Israel and Gaza Strip. However, as in previous years, the agreement was never concluded, and was completely "buried" when Hamas took over the Gaza Strip in June 2007, upon which Israeli declared the Gaza Strip to be a "hostile entity".

- By the end of 2007, BG announced the termination of negotiations with Israel because of "deep differences in the points of view that are hopeless to bridge". Although it has announced closing its office in Israel, and keeping an office open in Ramallah, it retained its concession rights in the Gaza Marine field.

- Additionally, the discovery of two large gas fields in Israel's exclusive economic zone (Tamar field in 2009 and Leviathan field in 2010, with reserves estimated at10 and 18 tcf respectively) have further reduced Israel's interest in the development and purchase of Palestinian gas. In fact, the development and exploitation of Israeli gas fields is dependent on securing long-term purchase and export contracts, which makes Palestine one of the potential clients seeking to purchase Israeli gas.

- Early in 2014, the three Israeli companies which held concession shares in the Leviathan field, announced that they had reached an agreement with the Palestine Power Generation Company (PPGC) whereby the latter would purchase 4.75 billion cubic meters of natural gas for US$ 1.2 billion over a 20-years period. PPGC intended to feed the new power plant being built near Jenin in the West Bank. This first huge export deal to exploit the huge reserves of the Leviathan field, was abrogated by PPGC later.

- Later in 2014, the concession shares in Gaza waters were redistributed. Instead of 90% for BG and 10% for CCC, BG's stake was reduced to only 55%, while CCC's stake was raised to 27.5%, and the government (represented by the Palestine Investment Fund (PIF)) held 17.5%.

- In 2015, a Memorandum of Understanding (MoU) was signed between the Gaza Marine concession partners and PPGC. The purpose of the MOU was to start negotiations on selling gas from the Gaza Marine field to feed the future power plant that will be built near Jenin.

- In 2015, the Office of the Quartet Representative for Peace in the Middle East (OQ) started to show interest in supplying Gaza's Power Plant Station with natural gas. A new initiative named Gas for Gaza (G4G) was launched for this purpose, and the OQ was entrusted with forming a Task Force to be responsible for preparing studies and schemes for constructing a natural gas pipeline connecting Gaza Strip with Israeli gas pipelines to feed Gaza Power Plant.

- In April 2016, the Anglo-British Shell Company acquired BG, so BG's development rights in the Gaza Marin Field were transferred to Shell.

- According to the latest bulletin (September 2017) issued by the Office of Quartet -Jerusalem, in 2016 Israel approved the route of a natural gas pipeline connecting the Gaza Strip to Israeli pipelines network. Also it is mentioned that "the commercial and regulatory structures for the project and the necessary steps for their implementation have been identified" and that in the second quarter of 2017 the Israeli side commenced working on obtaining the necessary permits and licenses for the project, and that the Task Force is working to develop plans to accomplish these tasks in cooperation with the Palestinian side. The report pointed out that the party that will be responsible for the purchase of Israeli gas (pay the bill) has not yet been settled, and so there is no agreement on quantities and prices of gas. The report stated that the gas pipeline to Gaza would allow for transporting Israeli gas and Palestinian gas to the Gaza power plant, yet regrettably efforts to develop the Gaza Marine field have yet to materialize.

4- The Banking Sector[1]

The main indicators pertaining to the banking sector show a constant improvement in performance during Q3 2017. The net assets (liabilities) of licensed banks increased by 10% during the quarter compared to the corresponding quarter 2016, reaching US$ 15.5 billion (Table 4-1).

Table 4-1: Consolidated Balance Sheet of Licensed Banks Operating in Palestine (US$ millions)

Item	2016		2017		
	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Total assets	**14,068.3**	**14,196.4**	**15,222.3**	**15,348.1**	**15,461.0**
Direct credit facilities	6,666.4	6,871.9	7,234.2	7,528.9	7,761.9
Deposits at PMA & Banks	4,055.3	4,279.0	4,136.2	4,170.5	3,863.1
Securities portfolio for trading and investment	1,051.2	1,007.1	1,042.2	1,050.4	1,057.5
Cash and precious metals	**1,204.4**	**991.2**	**1,567.2**	**1,201.9**	**1,518.6**
Other assets	**1,091.0**	**1,047.2**	**1,242.5**	**1,396.4**	**1,259.9**
Total liabilities	**14,068.3**	**14,196.4**	**15,222.3**	**15,348.1**	**15,461.0**
Total deposits of the public (non-bank deposits)**	**10,432.6**	**10,604.6**	**11,127.5**	**11,379.5**	**11,526.8**
Equity	**1,624.4**	**1,682.4**	**1,720.3**	**1,744.5**	**1,804.6**
Deposits of PMA and Banks (bank deposits)	**1,152.0**	**1,139.9**	**1,506.6**	**1,385.4**	**1,279.6**
Other liabilities	**358.8**	**271.5**	**352.4**	**314.6**	**291.7**
Provisions and depreciation	**500.4**	**498.2**	**515.5**	**524.1**	**558.3**

* Items of the table are totals (including provisions).

** Non-bank deposits include the private and public sectors' deposits.

Credit Facilities

During Q3 2017, total credit facilities rose by 3% and by 16% compared to the previous and the corresponding quarters respectively, reaching US$ 7.8 billion, which led to an increase in credit facilities to total public deposits by one percentage point during Q3 compared with the previous quarter, reaching 67%.

By sector, credit facilities granted to the public sector constituted 81% of the total facilities (an increase by 4% compared with the previous quarter and by 21% compared with the corresponding quarter), reaching around US$ 6.3 billion. On the other hand, the public sector facilities were 19% of the total during the quarter. Around 82% of total credit facilities were loans, about 18% were overdraft accounts, and 0.7% were financial leasing facilities. By region, the West Bank's share of total credit facilities stood at 87% (US$ 6.8 billion) compared to 13% the share of Gaza Strip. By currency, the US dollar continued to account for the biggest share of credit facilities (45%), compared to 39% granted in Shekels and around 14% in Jordanian Dinars (Figure 4-1).

By sector, the distribution of credit facilities was: 18% real estate and construction sector, 18% consumption loans, 17%

1 The source of data in this section: PMA, Nov 2017. The Consolidated Balance Sheet for Banks, List of profits and losses, PMA database.

Figure 4-1: Total Direct Credit Facilities (US$ Million)

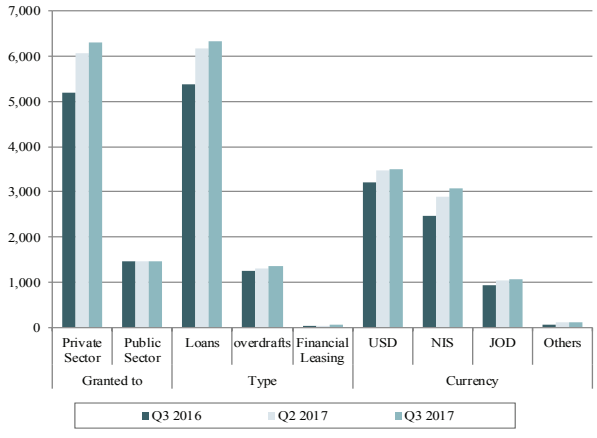

Figure 4-2: Distribution of Credit Facilities by Sector, 2017 (Percentage %)

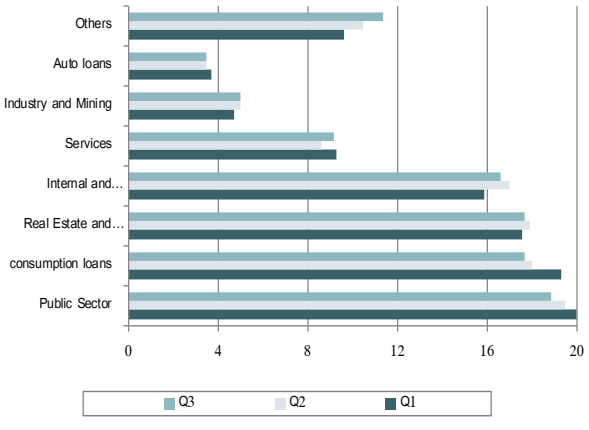

Figure 4-3: Foreign Placements Ratio to Total Deposits (%)

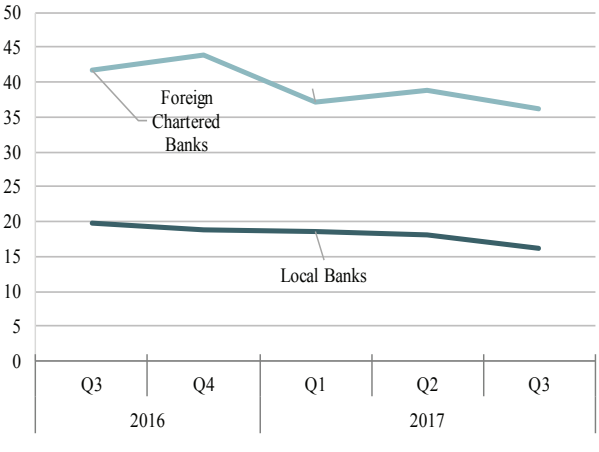

internal and external trade. The share of the public sector during the quarter was 19% of the total facilities (Figure 4-2).

Placements Abroad

Placements abroad are funds held overseas, deposited or invested by banks and financial institutions operating in Palestine. By the end of Q3 2017 placements stood at US$ 3.2 billion, showing a decline by 8.6% compared to the previous quarter. This decline coupled with a decrease in foreign placements ratio to total deposits (banking and non-banking) reaching 25% compared with 27% in the previous quarter.

Local bank's placements stood at US$ 1.1 billion, (representing 16% of its total deposits), against US$ 2 billion for foreign chartered banks (representing 36% of its total deposits). Figure 4-3 shows that the ratio of placements abroad to deposits is higher in foreign charted banks than its ratio in local banks.

Deposits

By the end of Q3 2017 the total number of deposit accounts in licensed banks stood at 3.2 million accounts. Public deposits rose by 1% compared to previous quarter, and by 10% compared to corresponding quarter, reaching US$ 11.5 billion. About 93% of total deposits were private sector deposits against a mere 7% as public sector deposits. The share of the West Bank of total deposits was 90%, on-demand deposits constituted 39% of the total, 33% were saving deposits, 28% time deposits. By currency, the US dollar continued to dominate public deposits (39% of the total), followed by the Shekel (33%), and the Jordanian Dinar (24%) (Figure 4-4).

Bank Profits

During Q3 2017 bank profits (net income) dropped by about 12% compared to the previous quarter, and increased by 24% compared to the corresponding quarter, reaching US$ 41.4 million. This resulted from a decline in revenues against an increase in expenditures by almost 2% for both, compared to the previous quarter. Interest income constituted 75% of total banks' revenues (Table 4-2).

Table 4-2: Sources of Revenues and Expenditure of Licensed Banks (US$ millions)

Item	2016		2017		
	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Revenues	**131.0**	**145.4**	**152.5**	**166.7**	**163.3**
Net Interests	98.0	103.1	108.2	113.6	122.7
Commissions	22.9	26.4	27.4	27.9	30.2
Other operating revenues	10.1	15.9	16.9	25.2	10.4
Expenses	**97.6**	**110.2**	**111.8**	**119.4**	**121.9**
Operating expenses and tax allocations	**87.2**	**97.7**	**100.7**	**103.3**	**107.1**
Tax	**10.4**	**12.5**	**11.1**	**16.1**	**14.8**
Net income*	**33.4**	**35.2**	**40.7**	**47.3**	**41.4**

*net income = net revenues - expenses

Interest Rates

Average interest rates on Jordanian Dinar loans rose to 6.75% in Q3 2017 compared to 6.24% in Q2 2017. On the other hand, average interest rates on Shekel loans dropped from 7.48% to 7.14% and on US Dollar loans from 5.76% to 5.74% as Figure 4-5 shows.

Regarding interest on deposits, average interest on deposits in the three currencies witnessed a rise: 1.37% for the Dollar deposits (compared with 1.14% in the previous quarter), 1.36% for Shekel deposits (compared to 1.17%), and 2.12% for the Dinar deposits (compared to 1.90%). These changes led to an increase in the interest margin of deposits and loans in Dollars and Shekels of 4.37 and 5.78 percentage points respectively, against a rise in the interest margin of the Dinner by 4.63 percentage points.

Clearance

The value of cheques presented for clearance stood at US$ 4 billion, an increase of 29% compared with the corresponding quarter. Around 75% of cheques were in Shekels. On the other hand, the value of returned cheques amounted to US$ 303 million, an increase of 40% compared with the corresponding quarter. The percent of returned cheques to cheques presented for clearance were 7.6% during Q3 2017.

Figure 4-4: Distribution of Public Deposits (US$ million)

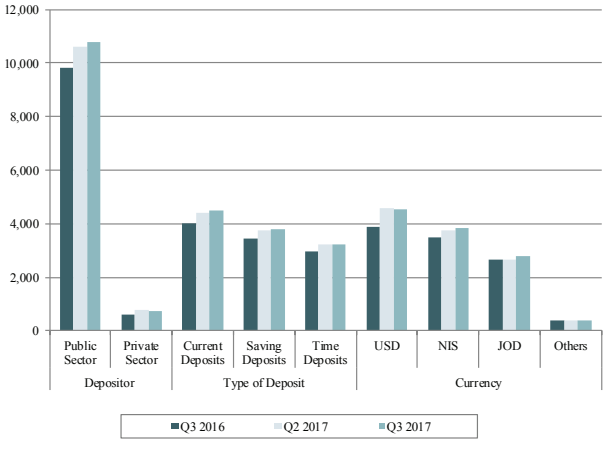

Figure 4-5: Average Interest Rates on Deposits and Loans in Palestine by Currency (%)

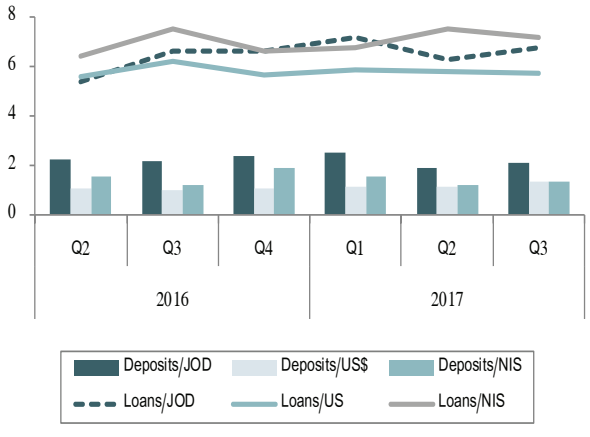

Banks' Branches and ATMs

11 new bank branches were opened during Q3 2017 (most of which in the West Bank) raising the number of licensed bank branches and offices operating in Palestine to 328; 270 in the West Bank and 58 in the Gaza Strip. The majority of these offices and branches are located in Ramallah & al Bireh, Hebron, and Nablus governorates (Figure 4-6). The number of ATMs reached 631, 549 in the West Bank and 82 in the Gaza Strip, while the number of ATM cards increased by 11% reaching 113 thousand cards during Q3.

Specialized Credit Institutions (SCIs)

By the end of Q3 2017, the number of specialized credit institutions (SCIs) licensed by the PMA was 83 (59 branches and 24 offices). The value of loans granted through SCIs was US$ 213 million, 68% of which were granted in the West Bank. The real estate sector continued to dominate with the biggest share of these loans (29%), followed by the commercial sector (27%), then the consumption sector (12%). SCIs offered 665 job opportunities and the number of active clients during the quarter reached 72,048 (Table 4-3).

Table 4-3: SCIs data

Item	2016		2017		
	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Total of Loan Portfolio (US$ millions)	**183.0**	**199.4**	**210.0**	**209.8**	**213.0**
- West Bank	129.2	137.0	142.2	143.3	145.8
- Gaza Strip	53.8	62.4	67.8	66.5	67.2
Active Clientele	**64,547**	**68,912**	**70,855**	**71,190**	**72,048**
Employees	**583**	**618**	**641**	**647**	**665**

Figure 4-6: the Number of Branches and Offices by Bank Name, Q3 2017

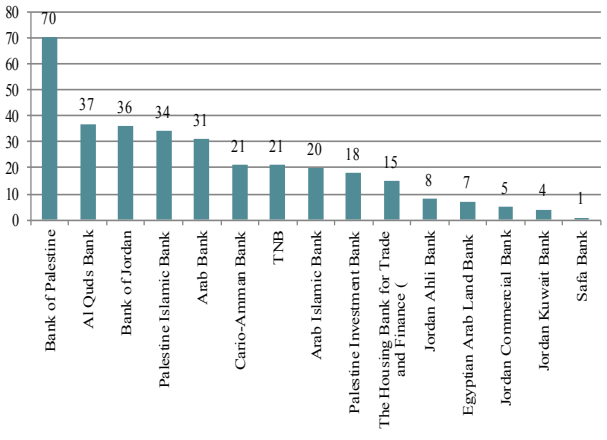

Box 4: The Effect of Raising the Minimum Wage in Israel on the Wages of Workers in the West Bank

The minimum wage in Israel witnessed a significant rise of 113% between mid-1997 and early-2017. This upward trend accelerated following mid-2011, when the Israeli government approved a two-phase raise in the minimum wage from NIS 3,850 to NIS 4,300 per month. The latter wage remained in force until the beginning of 2015, when the Israeli government and Israel's General Organization of Workers (Histadrut), agreed to raise the minimum wage to NIS 5,000 on three-phases, the latest of which took place at the beginning of 2017. Recently in October 2017, the Histadrut sealed another deal with the government that raises the minimum wage from NIS 5,000 to NIS 5,300 effective December 2017. Figure-1 below shows the increments on the minimum wage between 1997 and 2017.

In 2015 and 2016, the increase in the minimum wage in Israel was about 3.8% and 3.6% respectively, which was higher than the inflation rate in those years, indicating real increases in the purchasing power of the minimum wage earners. Considering that a large proportion of West Bank workers working in Israel and the settlements belong to this category, an attempt is made here to assess the impact of these increments on the Palestinian workers' wages . [1]

Figure 1: Minimum Wage in Israel, 1997-2017 (NIS/month*)

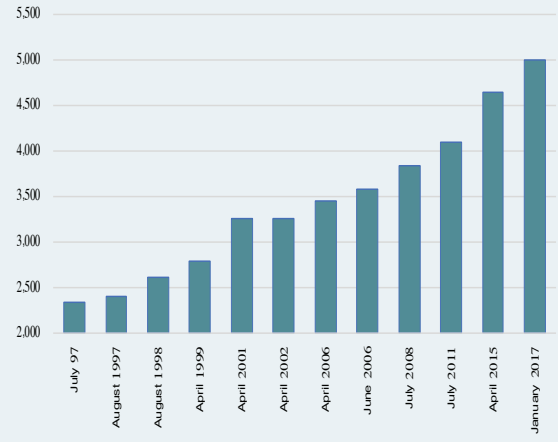

*:data is based on the first day of the month.

In 2016, the number of workers working in Israel and the settlements was around 116,900, or 12% of the total Palestinian labor force. By type of work permit, those workers are classified into three groups: those who hold a work permit, those who work without a work permit, those who hold the blue identity card (Jerusalemites) or a foreign passport (see Table-1).

Between 2010 and 2016, the average wage of West Bank workers working in Israel and the settlements increased by 37%, which is higher than the increase in average wage of Israeli workers during the study period (16%). However, in 2016 the average wage of Israeli workers was NIS 9,798 per month, compared to NIS 5,670 for West Bank workers working in Israel and the settlements, which is still less than 57% of the average wage of Israeli workers.[2]

1 Since the Israeli war 2006, Gazan workers couldn't have access to the Israeli labor market. Therefore, the analysis includes West Bank workers only.

2 Israel Central Bureau of Statistics Website. Wages and Employment Monthly Statistics. Average Monthly Wages: http://www.cbs.gov.il/reader/cw_usr_view_SHTML?ID=418 Ta-

Table-1: The Number of Palestinian Workers Working in Israel and the Settlements and their Average Wages by Category (2016)

	Number	% of Total	Average Monthly Wage (NIS)	% of Minimum Wage Earners to Total
holds a work permit	61,153	52%	6,033	14%
work without a work permit	42,132	36%	5,300	13%
hold the blue identity card (Jerusalemites) or a foreign passport	**13,614**	**12%**	**5,188**	**5%**
Total	**116,900**	**100%**	**5,670**	**32%**

Source: PCBS. Labor Force Survey Database, 2010-2016. Ramallah, Palestine.

Figure-2 depicts the evolution of the average wage of West Bank workers working in Israel and the settlements during the period between 2010 and 2016. The figure shows a significant rise in the average wage of workers who hold work permits and those who work without a work permit. It also shows that following the year 2013 the average wage of West Bank workers in all categories exceeded the minimum wage limit. The increase in the average wage during the study period reached 45% for workers with work permits, and 49% for those working without permits. Meanwhile the average wages of Palestinians from Jerusalem saw a rise of 19%. Notably, in 2016 the average wage of Jerusalemites was lower than the average wage of West Bank workers working without permits.

Sub-minimum Wage Earners

One of the most important issues that needs to be addressed is the impact of the successive increases in the minimum wage limit in Israel on the number and average wage of Palestinian sub-minimum wage earners. In 2016, about 32% of total West Bank workers who worked in Israel and the settlements were sub-minimum wage earners. This ratio is distributed among the various categories of workers: with or without permits or Jerusalemites (see Table-1 above). Although the minimum wage in Israel rose by 23% between 2010 and 2016, the average wage of workers in the West Bank who are sub-minimum wage earners increased by only 20% during the same period. The increase was 33% among Jerusalemites earning sub-minimum wage, 26% among workers working without permits, and 19% among Jerusalemites.

Figure -3 depicts the change in the average wages of West Bank workers who work in Israel and the settlements who earn less than the minimum wage. Although the average wages of those workers increased whenever the minimum wage level was increased, the gap widened during the study period. While the average wage of those workers was around 75% of the minimum wage in 2010, the ratio dropped to 73% in 2016. However, the percentage of West Bank workers who are sub-minimum wage earners of the total number of West Bank workers working in Israel and the settlements fell from 53.7% in 2011 to 32% in 2016, as Figure 3-shows. This means that some 37 thousand West Bank workers working in Israel and the settlements still receive less than the official minimum wage adopted in Israel.

Figure-2: Average Wages of Palestinian Workers Working in Israel and the Settlements, 2010-2016 (NIS/month)

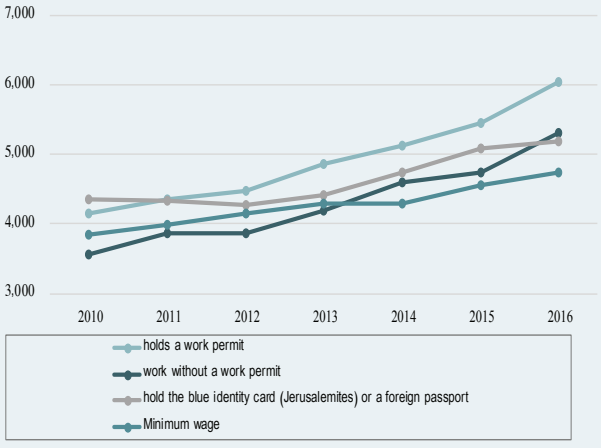

Source: PCBS. Labor Force Survey Database, 2010-2016. Ramallah, Palestine.

Figure-3: Change in the Percent and the Monthly Average Wage of West Bank Workers Working in Israel and the Settlements Who are Sub-minimum Wage Earners, 2010-2016

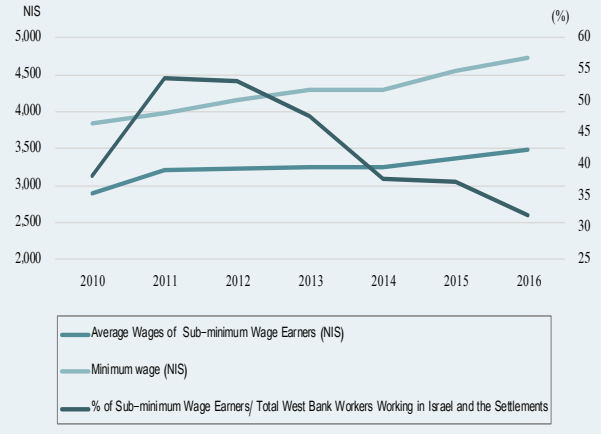

Source: PCBS. Labor Force Survey Database, 2010-2016. Ramallah, Palestine.

Double-edged Sword

The rise in the average wage of West Bank workers working in Israel and the settlements, which is attributed partially to the increase in the minimum wage level and the structural transformations in the Israeli economy, is a double-edged sword for the Palestinian economy. On one hand, it increases the value of workers remittances, which contribute to stimulating domestic demand and raising the standard of living, while on the other hand it increases the pressure on the Palestinian labor market. The widening gap between the average wage of West Bank workers working in Israel and the average monthly wage of workers in Palestine (between 2010 and 2016 the former increased by 37.5% compared to 14.3% for the latter) will push more Palestinian labor towards the Israeli labor market, whenever the opportunity arises. Also, it will augment shortages of skilled workers in Palestine, and thus increases the pressure to raise local wages, which is not consistent with the levels of productivity.

Wafa Al-Bitawi (Assistant Researcher, MAS)

bles. Last visit 13/12/2017.

5- The Financial Sector (Non-banking)[1]

The Securities Sector

During Q3 2017 the performance indicators of the Palestine Stock Exchange (PEX) witnessed a significant rise compared with Q2 2017 and the corresponding quarter 2016 (Table 5-1). By the end of the quarter, the market value of traded shares in PEX was US$ 3.82 billion (28.5% of GDP),[2] achieving a rise of 5.2% and 15.2% compared with Q2 2017, and the corresponding quarter respectively. On the other hand, the number of PEX traders was 71,981, 5% of whom were foreigners, mostly from Jordan.

Table 5-1: Selected Financial Indicators on the Trading Activity in PEX

Item	2016	2017	
	Q3	Q2	Q3
Volume of Traded Shares (million share)	**55.83**	**58.93**	**98.48**
Value of Traded Shares (US$ million)	96.81	92.96	167.29
Market Capitalization (US$ million)	3,312.70	3,627.91	3,815.59
Total number of Traders	**72,661**	**72,153**	**71,981**
- Palestinians	**69,225**	**68,758**	**68,603**
- Foreigners	**3,436**	**3,395**	**3,378**

This significant rise in the value and number of traded shares over the consecutive quarters (Q2 and Q3) by 80% and 67% respectively, is attributed to a high volume of trading activity. For example, the trading volume of Arab Palestinian Investment Company - APIC rose by 250%, and the value of its shares rose by 11.3%. The same applies to the trading volume of the Palestine Investment Bank (PIB), which rose considerably compared with the previous quarter, reaching 860%. Figure 5-1 gives the distribution of market capitalization by trader type, from which one can discern that the share of corporations was 39% (amounting to US$ 1,490.2 million) compared with 27% for individuals (US$ 1,028.8 million).

Insurance Sector

During Q3 2017, no significant change was recorded in the insurance portfolio (gross written insurance premiums) compared to the previous quarter of the same year, while it rose by 11% compared with the corresponding quarter 2016. This is explained by the natural fluctuation of the gross written insurance premiums from one quarter to another. On the other hand, net compensations incurred by the insurance sector increased by 15% by the end of Q3 2017 compared to the corresponding quarter (Table 5-2).

As figure 5-2 shows, there is a significant concentration in vehicle insurance in the insurance portfolio in Palestine, which constituted 64% of the total insurance portfolio by the

Figure 5-1: Distribution of Market Capitalization by Trader Type (as of the end of Q3 2017) (US$ million)

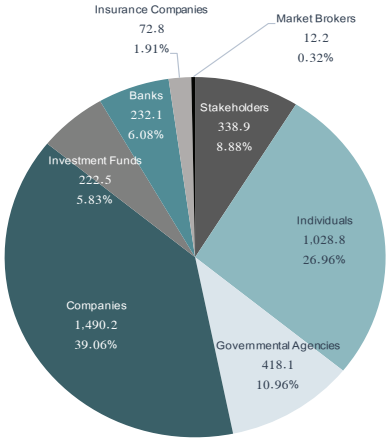

* Individuals who have direct or indirect relation with the company because of their job position or relations.

Figure 5-2: Distribution of the Components of the Insurance Portfolio by the insurance Sector activities (as of the end of Q3 2017)

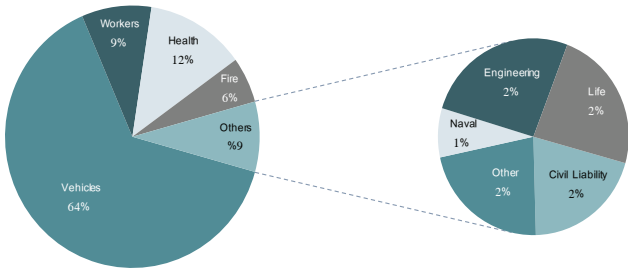

Table 5-2: Selected Financial Indicators of the Insurance Sector in Palestine (US$ million)

Item	2016	2017	
	Q3	Q2	Q3
Gross written Insurance premiums	**57.74**	**63.39**	**64.03**
Total investments of insurance companies	206.45	212.92	219.06
Net compensations incurred by the insurance sector	(33.01)	(34.52)	(37.91)
Retention ratio	**90.3%**	**84.6%**	**88.7%**
Claims ratio	**63.3%**	**64.4%**	**66.7%**

1 The source of figures in this section: Palestinian Capital Market Authority (PCMA), 2018 and Palestine Stock Exchange (PEX), 2018.

2 This was calculated based on GDP at 2016 constant prices, as the market value of traded shares is cumulative.

end of Q3 2017, followed by health insurance (12%). Figure 5-3, on the other hand, presents the market share of insurance companies, where two companies of the nine operating companies dominated 42% of gross written premiums in the Palestinian insurance sector.

Financial Leasing

The number of leasing companies registered with PCMA was 13 companies. Contracts value decreased by 17% during Q3 2017 compared with the corresponding quarter 2016, in addition to the decline in the number of financial leasing contracts by 40% during in the same period. This is attributed to the fact that leasing companies have been more conservative in granting loans because of associated risks and the difficulty of securing sustainable funding resources to expand their operations (Table 5-3).

Table 5-3: Total Value and Number of Financial Leasing Contracts

	Total Value of Financial Leasing Contracts (US$ million)	Total Number of Financial Leasing Contracts
Q3 2016	21.1	466
Q2 2017	20.0	296
Q3 2017	**17.5**	**280**

Figure 5-4 shows that according to the address of the lessee, the financial leasing portfolio is concentrated in Ramallah (43%), followed by Hebron (17%), then by Nablus (15%). The rest of the Palestinian governorates' share is around a quarter of the total leasing portfolio (Figure 5-4). In addition, the figure shows that the financial leasing portfolio is still concentrated in motor vehicle leasing (96%), which is attributable to the ease of registering ownership of vehicles at the transportation department and therefore the low-risk associated with its leasing. This is not the case with the leasing of equipments were ownership issues are more problematic, hence the low number of contracts for equipment leasing. It is expected, however, that equipment leasing contracts s will increase in the periods ahead following the enactment and putting into force of the Law on Securing Rights over Moveable Property.

Figure 5-3: Distribution of Insurance Portfolio by Operating Company in Palestine (as of the end of Q3 2017)

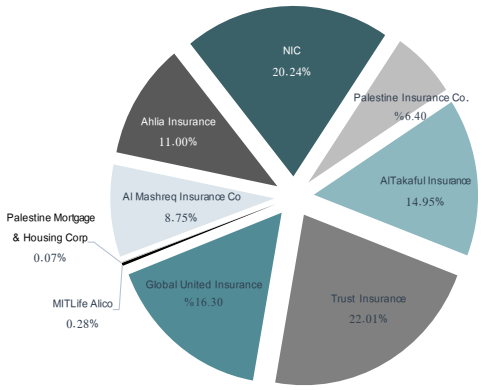

Figure 5-4: Geographical Distribution of Financial Leasing Contracts by Number (as of the end Q3 2017) (%)

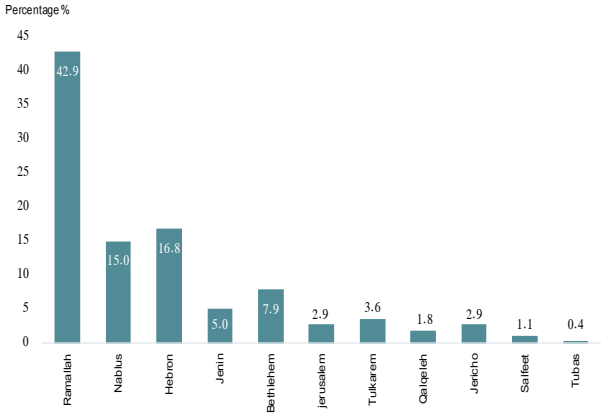

Box 5: Using Quantitative Measurement Tools in Corporate Governance

Corporate governance has garnered much interest in the last decade as a result of the repercussions of the global financial crisis, which erupted in 2008. Corporate governance in the narrow sense is defined as "the system by which companies are directed and controlled" , and thus, it is "a set of relations between the executive body of a company, its board, and its shareholders". In the broad sense, Corporate governance is "a set of rules and practices that govern and oversee the company, by regulating the relations between the Board of Directors, the executive body, shareholders, and other stakeholders, as well as the company's social and environmental responsibility".[1] Hence, corporate governance is mainly concerned with the manner in which the company is directed and supervised, and with assessing the capability of its Board of Directors' to develop policies and set goals that are consistent with the interests of the shareholders and other stakeholders.

In Palestine, a Code of Corporate Governance was prepared in 2009 by the National Committee for Corporate Governance. The Code recognizes that the Palestine Capital Market Authority (PCMA) is the responsible body for monitoring the companies' compliance with the provisions of the Code, and that these provisions apply to public shareholding companies and financial institutions that the PCMA oversees and supervises, in a manner that does not conflict with the powers of other regulatory bodies. On the other hand, the Palestine Monetary Authority (PMA) has issued guidelines and rules of governance specifically for banks operating in Palestine.

Quantitative Measurement as a Tool for Corporate Governance

Given the multifaceted aspects of corporate governance, the different characteristics and nature of the sectors in which companies operate, and disparities in the size and complexity of their operations, there is a need for a quantitative measurement tool to assess their compliance with governance principles on substantive grounds. In addition, it is a useful tool in comparing the variances in corporate governance among companies, sectors and countries as well. The Quantitative Measurement of Corporate Governance tool is called the CG Scorecard.

The Objective of Using the Quantitative Model of Corporate Governance (QMCG)

There are many goals and advantages for using the quantitative measurement tool of corporate governance, both at the macro and corporate levels. At the macro level (market), this will increase the efficiency of financial markets (stock exchanges) and increase investors' confidence. At the corporate level, the quantitative measurement of governance provides an important tool to manage the company and to identify the strengths and weaknesses of corporate governance practices. Furthermore, QMCG provides financial analysts and investors with the necessary information for evaluating companies and identifying investment opportunities.

International Experiences in Using QMCG

In the last decade the regulatory bodies responsible for supervising the securities sector in emerging and developing countries have become more aware of the importance of developing and using QMCG. The International Finance Corporation (IFC), a leading institution in promoting corporate governance at the international level, has supported such efforts. One of the most prominent international experiences in this area is the ASEAN Group model which was developed in 2011 for a selection of companies from six Asian countries: Indonesia, Malaysia, the Philippines, Singapore, Thailand and Vietnam. The model aimed to provide a thorough examination of corporate governance in the six Asian countries.[2]

The Palestinian Case

Palestine is one of the first countries in the Middle East and North Africa region that started to develop and implement a corporate governance model. In 2013 PCMA in collaboration with IFC, developed a QMCG that responds to the Palestinian situation and is based on the Palestinian Code of Corporate Governance. The quantitative model should take into consideration mandatory and optional rules of the code.

Figure 1: Criteria for Evaluating the Governance of Palestinian Companies

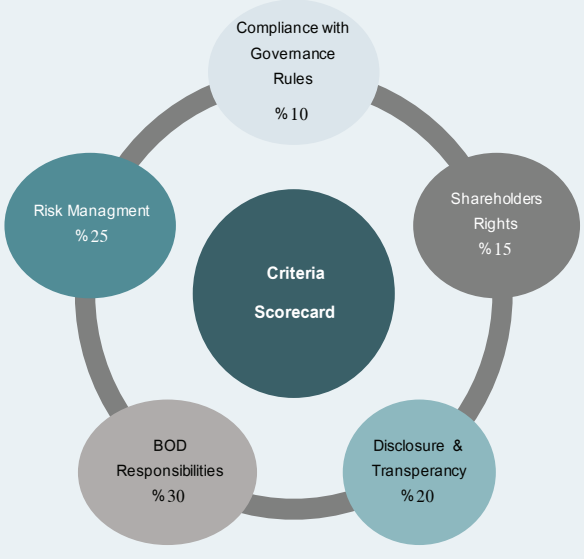

1 Code of Corporate Governance in Palestine, 2009

2 Asean Corporate Governance Scorecard, Country reports and assessments, 2013-2014. Asian Development Bank, ADB, 2014.

The development of the model was carried over four phases: phase one, consultation with all partners; phase two, the formulation of the model (both phases completed in 2013); phase three, the pilot application and the release and implementation. To ensure it achieves good results and to inform all companies about the model, a two-year pilot implementation phase was used to examine the results, obtain feedback, and adjust the model to reach the final product and move on to fourth phase and actual implementation which was completed during the second half of 2017. It is expected that results will be announced during the first quarter of 2018.

The Palestinian QMCG entails two main stages: First, data collection from the listed public shareholding companies, then, reviewing and analyzing data and drawing conclusions, to define the final score on a 1 to 100 scale. The model is constructed based on answers to a set of questions drawn from mandatory and optional rules of the Palestinian Code of Corporate Governance, which are arranged into five main groups. These five groups reflect the key principles of corporate governance as shown in Figure 1.

The model gives each group a weight that reflects its relative importance based on international standards, specificity of Palestine, and PCMA's priorities of implementation. For example, the group of questions pertaining to Board responsibilities has a high relative weight (30%), followed by risk management (25%). Each question in a group has a sub-weight according to its relative importance. On the other hand, 75% of the total score was allocated to the assessment of compliance with mandatory rules of governance, and 25% to compliance with optional rules. Giving a quarter of the full score to the application of the optional rules is intended to induce companies to compete in their application in order to strengthen their position and reach advanced positions on the overall scoring scale.

This year, PCMA will publish the results of the model at the individual/micro level (i.e. for all companies listed on the Palestine Stock Exchange), at the sectoral level, and according to the size of listed companies based on equity rights. Sectoral results will be publicly available, while the micro results of each company will be restricted to the concerned company and PCMA in the early years of applying the system.

(General Directorate of Development and Research, PCMA)

6- Investment Indicators[1]

Vehicles Registration

Since vehicle prices are high and vehicles are often purchased via bank loans, the number of vehicles registered for the first time is considered a good indicator of the economic situation and prospects. During Q3 2017, the number of new and second-hand vehicles (registered for the first time) in the West Bank was 9,426, higher by 1,331 vehicles compared to their number in the previous quarter, and by 1,415 vehicles compared to the corresponding quarter 2016. The second-hand vehicles made 77% of the total number of vehicles, 9% of which came from Israel (Table 6-1).

Table 6-1: New and Second-hand Vehicles Registered for the First Time, West Bank (Q3 2017)

	Vehicles from international market (new)	Vehicles from international market (second-hand)	Vehicles from the Israeli market (second-hand)	Total
July	843	2,318	200	3,361
Aug	768	2,630	274	3,672
Sep	**540**	**1,648**	**205**	**2,393**
Total	**2,151**	**6,596**	**679**	**9,426**

Building Licenses

Figure 6-1 shows the changes in the number of registered building licenses and licensed areas. The number of issued building licenses reached 2,392 licenses during Q3 2017, a rise of 10% compared to the previous quarter. Licenses of non-residential buildings constituted 6% of the total. On the other hand, licensed areas of buildings in Q3 2017 amounted to around 932.8 thousand square meters, which is higher by 6% compared to the previous quarter.

Figure 6-1: Total Issued Building Licenses and Licensed Areas in Palestine

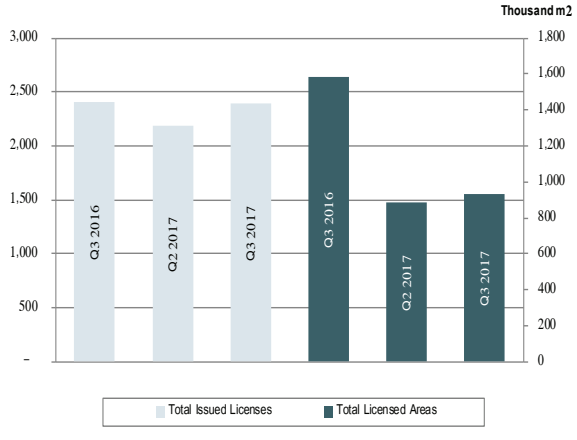

* do not include licenses of fences

1 The source of figures in this section: PCBS, 2017, Statistics on Building Licenses and the MOF, 2017, Palestinian Customs and Excise Dep.

Box 6: Reasons behind the Decline in Private Savings in Palestine

A recent study by the World Bank devotes an entire annex to investigate the causes of low private savings in Palestine. Savings are the most important source of funds for investment, and investment is the engine of economic growth. [1]

Firstly, the study points out that private savings in Palestine have been volatile and following a downward trend since 2003. In fact, savings have reached negative levels since 2009. Negative private savings means that the nongovernmental sector uses previous savings instead of accumulating new savings. International comparisons between Palestine and neighboring countries with similar income and other countries with similar economic and geopolitical conditions show significantly lower rates of Palestinian private savings.[2] Between 2013 and 2015, private savings ratio to GDP was 16% in Jordan and 17% in the Maldives, while it was -7.9% in Palestine in 2014. The ratio was also 17% on average in low-income MENA countries.

The study identified five reasons for this decline in private savings in Palestine:

1- Low levels of income and growth rates. Wealthier countries save a larger proportion of their income. This creates a "virtuous circle" where higher income leads to higher savings, and higher growth. In 2014, Palestine had the lowest level of income among comparator countries and was also lower than the low-income MENA countries average. Gross income growth and per capita income growth were also lower among comparator countries between 2004 and 2014 (Figures 1 and 2). On the other hand, income growth was highly volatile in Palestine as most of the growth resulted from international aid and remittances from abroad (which accounted for 20% and 14% of GDP in 2014, respectively).

2- Political Instability and the Spread of Uncertainty

Some empirical studies demonstrate that economic instability and uncertainty often lead to an increase in precautionary savings, but other studies indicate that political instability and turmoil have an adverse impact on the future value of savings which induce individuals' current consumption (less savings). On the other hand, other studies in other countries indicate that the bulk of aid and remittances from abroad often go to consumption and hence have limited impact on savings. Palestine is highly dependent on aid and remittances compared with other countries. Based on this, the study concludes that compared to other countries, instability has a higher negative impact on private savings in Palestine.

3- Financial Depth and Credit Constraints

Financial depth is the penetration of the banking sector and financial instruments in an economy. The greater the depth the higher its positive impact on private savings. Also, the quantity of money in the economy (the ratio of broad money (M2) to GDP) plays an important role in spurring savings. Finally, the availability of easy credit negatively affects savings. These three factors play a big role in reducing private savings in Palestine. On the other hand, low banking penetration and the limited financial instruments, a reduction in the ratio of M2/GDP to almost 18% in Palestine (in contrast with 60% in the comparators of Bosnia and Herzegovina and in the Maldives), as well as the expansion of credit opportunities combined have negative impacts on savings.

4- Interest Rates on Deposits.

The real interest rate (i.e. the nominal interest rate minus the effect of inflation) is highly volatile in Palestine. For example, while it was -6% in 2010, it was +10.8% in 2015 (Figure -3). Over a decade (2004-2013) the real interest rate was the lowest on average among comparators (figure 4). This is due to the fact that average interest rates on deposits were the lowest in Palestine during the study period (1% compared to 10% in the Maldives). On the other hand, the average interest on credits in Palestine was similar to comparator countries (about 7% in the past five years). The low interest rate on deposits partially explains the decline in savings.

Figure-1: Per capita GDP (Purchasing Power Parity 2014)

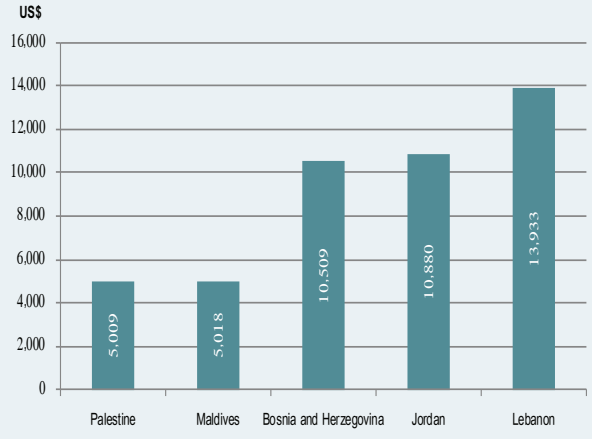

Figure-2: Average Annual Growth Rate of Per Capita Income (2004-2014) (2010 constant prices)

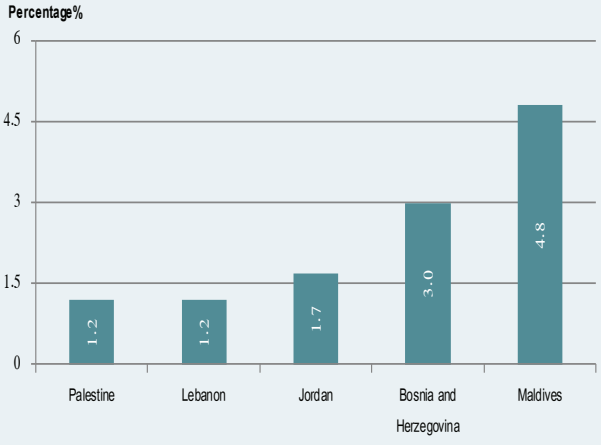

1 World Bank (2017). West Bank and Gaza Prospects for Growth and Jobs, A General Equilibrium Analysis.

2 The paper uses "Find My Friend" Tool to define which countries have similar and comparable environments to Palestine. The tool found that in addition to its neighbor Jordan, the "Maldives" and "Bosnia and Herzegovina" share similarities with Palestine, such as the geographical area, the low participation rate in the labor force, the high dependency on foreign aid and remittances.

Figure- 3: The Real Interest Rate in Palestine

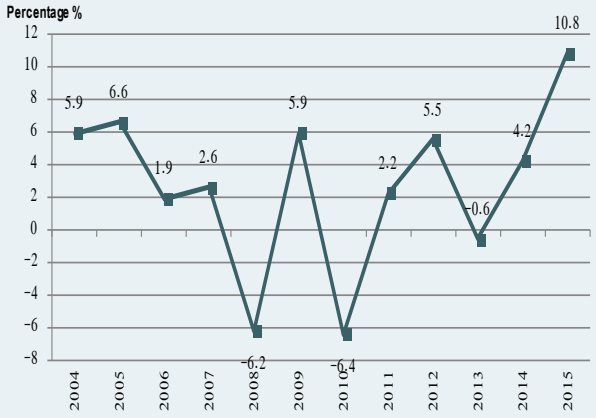

Figure- 4: The Average Real Interest Rate (2004-2014)

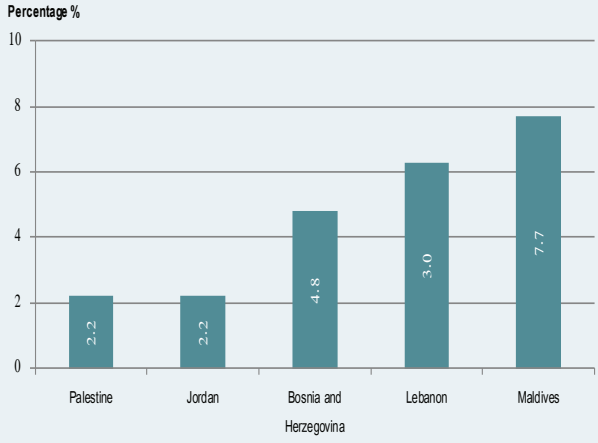

5- The Demographic Structure of Female Participation in the Labor Force

The higher the percentage of the working-age population to total population, the larger are the private savings. This percentage is the lowest in Palestine (and in Iraq) compared to MENA countries (56.7% compared to 68% on average in the MENA region). This is reflected in the high age dependency ratio in Palestine (the percent of the youth aged below 15 years to working-age population), as Figure- 5 shows. Nonetheless, the fertility rate is the highest in Palestine compared to the MENA countries (around 4.2 live births per woman), which also raises the age dependency ratio. Finally, the female participation rate in the labor market is low in Palestine (figure- 6). All in all, these factors contribute to explaining the reasons behind the decline in private savings.

Figure- 5: Age Dependency Ratio

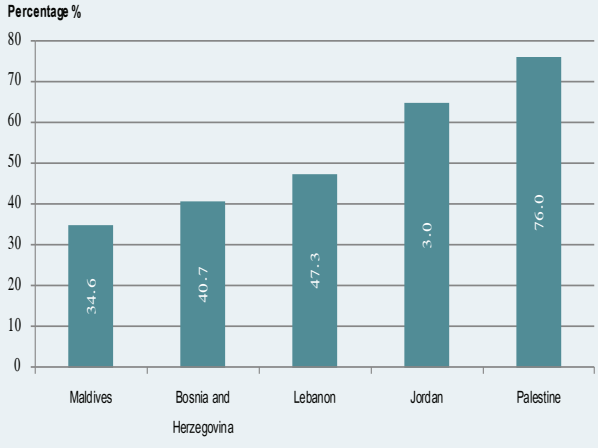

Figure -6: Female Labor Force Participation Rate (% of Working-age Population)

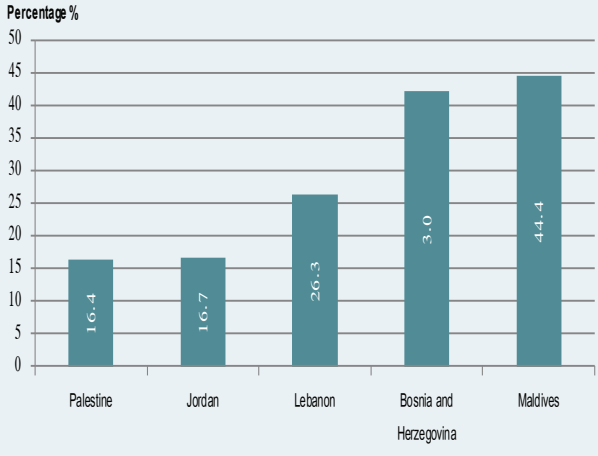

7- Prices and Inflation[1]

The consumer price index (CPI) measures the prices of a selection of primary goods and services that reflect the average consumption pattern of families in an economy (this group of goods and services is referred to as the "consumption basket"). The average change in the CPI between the beginning and the end of a given period measures the inflation rate, which reflects the average change in the purchasing power of families and individuals income. If we assume that nominal wages and salaries are fixed, an inflation rate of 10% per year means that the purchasing power of families and individuals will decline by the same percentage.

Figure 7-1 shows two curves, the first measures the average change in CPI (right axis) based on its value in the base year 2010=100. The second curve (left axis) measures the percentage change in the CPI each quarter compared to its previous quarter, i.e. the quarterly inflation rate. During Q3 2017, the CPI reached 110.46 compared to 111.00 in Q2 2017. This means that the rate of inflation was negative over the consecutive quarters (fall in prices) by 0.49%. This decline is attributed to the fall in the prices of food and soft drinks group by 0.88%, in the education group by 0.81%, and in the housing and related items group by 0.68%. In addition, Q3 2017 witnessed a negative inflation of 0.58% compared to the corresponding quarter 2016.

Wholesale Prices and Producer Prices

The wholesale price index -WPI (sale price to retailers) declined by 2.06% between Q2 2017 and Q3 2017, because of the rise in wholesale prices of local goods by 3.22% and the slight rise in wholesale prices of imported goods by 0.08%. By groups, the WPI of agriculture and manufacturing industries groups increased, whereas it declined for fish, shrimps, mining and quarrying. On the other hand, the producer price index- PPI (prices received by domestic producers) increased by 1.16% between the two quarters, as a result of the rise by 1.25% in producer prices of locally produced and consumed goods, and by 0.4% in the producer prices of locally-produced exported goods by (Figure 7-2).

Prices and the Purchasing Power

The purchasing power measures the ability of people to buy goods and services using their income. It is dependent on the level of income and variance in prices, add to that the currency's exchange rate if the currency of income is different from the currency of spending.

NIS Purchasing Power: the rate of inflation in the economy measures the development in the purchasing power of all individuals who receive their salaries in NIS and spend all their income in that currency, assuming that the nominal value of income is constant, i.e. the change in the NIS purchasing power is equivalent to the inflation rate, but in the opposite direction, during the same period. PCBS data show that the CPI decreased by 0.49% during Q3 2017 compared to the previous quarter and by 0.58% compared to the corresponding quarter. This means that the NIS purchasing power has increased by the same percentage during the two periods.

1 The source of figures in this section: PCBS, 2017, Price Indices Surveys, 2010-2017. The purchasing power was calculated in cooperation with PMA.

Figure 7-1: Change in the Average CPI and the Inflation Rate (Base year 2010) (%)

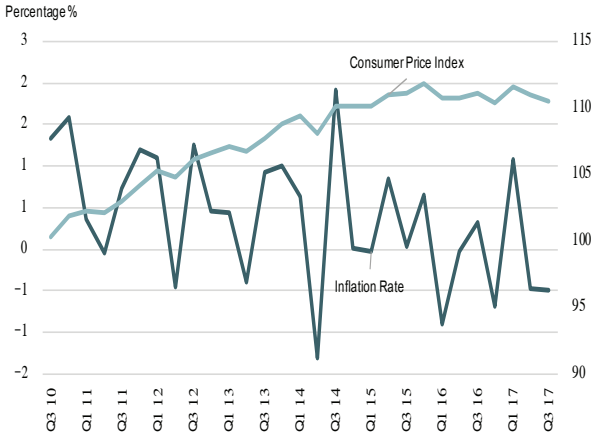

Figure 7-2: Evolution of WPI and PPI (base year 2007)

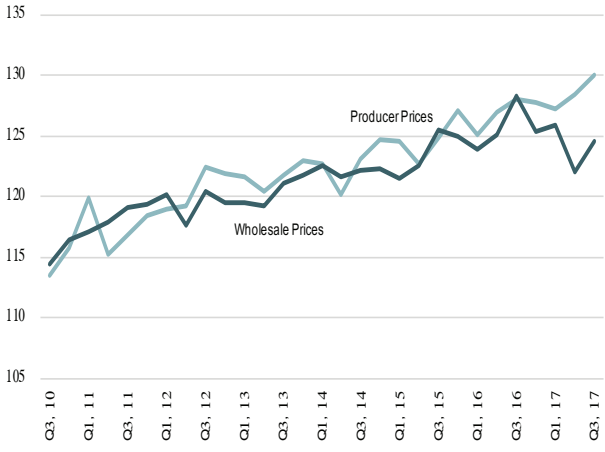

Figure 7-3: the Change in Purchasing Power by Type of Currency, Q3 2017 (percentage)

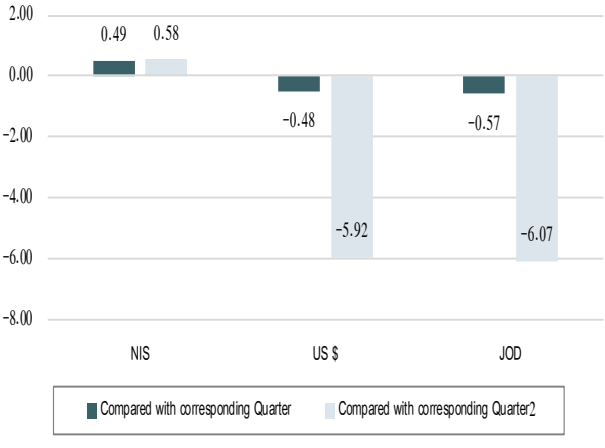

US$ and JOD Purchasing Power: when the currency of income is different from the currency of spending, the change in the purchasing power of people can be approximated as the exchange rate of US$/JOD against the NIS minus the average change in prices (rate of inflation in the currency of spending). During Q3 2017, the US$ exchange rate against the NIS decreased by about 0.97% and 6.51% compared to the previous quarter and the corresponding quarter, respectively. The inflation rate decreased by 0.49% and 0.58% during the same period. Therefore, the purchasing power of individuals who receive their salaries in US$ and spend all their income in NIS has declined during this quarter compared to the previous quarter by about 0.48% and 5.92% over the consecutive quarters and over the corresponding quarters. Considering that the JOD exchange rate is pegged to the US$ exchange rate, the purchasing power of the JOD has seen almost the same developments as that of the US$ (Figure 6-3).

Box 7: The Impact of Liquidity Constraints on the Education of Arab Families' Children in Israel

Recently the Bank of Israel published a discussion paper titled "Liquidity Constraints and Human Capital: The Impact of Welfare Policy on Arab Families in Israel". The study attempts to track the impact of increasing social child allowances on school enrolment and human capital accumulation among Palestinian Arab families in Israel. [1]

Theoretically, insufficient accumulation of human capital is one of the channels where poverty negatively affects economic growth. The reason for such insufficient investment is attributed to the lack of liquidity among poor families, forcing those families to send their children to the labor market, although the return on education, in the long run, is higher than the current return on work.

Social compensation of extended families in Israel played an important role in the redistribution of income in society. Additional compensations were only eligible to veterans' families, for each child they have, i.e. Arab families were excluded, although 53% of Arab families in Israel were classified as poor in 2014 compared to only 19% on average of the total population in Israel.

The Israeli government in 1992 took a decision to gradually increase the allowances paid to extended Arab families by the end of 1994 to equalize them, by the year 1997, with the child allowances received by veterans' families. To benefit from this increase in allowances, families should have 4 children at least under the age of 17.

Table- 1 shows the percentile increase in the social child allowances between 1993 and 1997. As demonstrated in the table, the most significant increase is limited to families with 4 or more children (under the age of 17), and that the highest increase was limited to families with 4 children, where the value of the annual allowance for each child increased by 32% on average between 1993 and 1997 reaching an equivalent of US$199.

Following, the paper compares the enrolment rates of two groups of Arab families; the first group encompasses those who benefited from the increase in social allowances, and the second encompasses those who did not benefit that much (families with 3 children aged between 0-17 years). Regarding the sample of children, it includes children aged 16 and 17 years only (noting that education in Israel is compulsory up to the age of 15).

Table-1: Monthly Allowances for Non-veteran Families (Allowance for Each Child, at 1993 constant prices, US$)

# of Children	1993	1997	% Increase
1	65	65	0
2	65	65	0
3	**82**	**98**	**8**
4	**82**	**199**	**32**
5	**82**	**167**	**24**
6	**82**	**184**	**28**
7	82	172	25

Shay Tsur (2017): Liquidity Constraints and Human Capital: The Impact of Welfare Policy on Arab Families in Israel. Bank of Israel, Discussion Paper No. 2017.01.

In light of the detailed statistical analysis of figures drawn from labor force surveys before and after 1994, the study concludes that increasing direct social assistance contributed to alleviating the impact of liquidity constraints facing poor Arab families and improved human capital accumulation. The study has reached to a quantitative estimate that allowances paid to families with 4 children (aged between 0-17 years) have led to an increase in the school enrolment of young people (males and females aged 16-17 years) by 8% compared to families with 3 children. This increase distributed as 6% for males and 11% for females. Given that the increase in compensations paid to beneficiary families reached 4% of their total income, on average. The study concludes that an increase by 1% in the families' income led to an increase by two percentage points in the school enrolment of females.

The rise in the number of female school enrollment is attributed in part to the drop in the ratio of those employed (from 2.8% to almost zero). However, the largest portion (4/5) came from females who were neither working nor studying. The increase in allowances didn't have a tangible effect on male employment. The study provides two explanations for the variances between males and females. First, the return on education among Arabs males in Israel did not exceed 4% compared with 10% among Arab females. This difference means that education is less attractive for males than for females. The second factor, is that the average rise in the family's income (eligible families with 4 children) due to received allowances increased by 8%, ,, which is less than income generated by males' work, constituting 30% of the family's average income, compared to 20% only generated by females' work.

In conclusion, the author indicates that the study results are valid in the short run and do not contradict the Malthusian hypothesis on the long run, which suggests that social allowances associated with the number of children, can increase fertility and decrease labor incentives among affected families.

1 Shay Tsur (2017): Liquidity Constraints and Human Capital: The Impact of Welfare Policy on Arab Families in Israel. Bank of Israel, Discussion Paper No. 2017.01. http://www.boi.org.il/en/Research/DiscussionPapers1/dp201701e.pdf

8- Foreign Trade[1]

Balance of Trade

The value of "registered"[2] merchandise imports during Q3 2017 was about US$ 1,370.9 million, a rise of 6% compared with the previous quarter and by 11% over the corresponding quarter of the previous year. On the other hand, the value of merchandise exports was close to 19% of the value of imports, decreasing by 4% and 12% compared with the previous and the corresponding quarter respectively. The between exports and imports amounted to US$ 1,116.9 million during Q3 2017. The deficit has dropped slightly because of the surplus in the balance of service imports from Israel (US$ 7 million) (Figures 8-1 and 8-2).

Balance of Payments

The current account in the balance of payments is the net aggregate in three sub-balances: 1) the balance of trade (net trade in goods and services), 2) the balance of income (the net international transactions associated with income on factors of production, like the remittances of Palestinian workers in Israel and overseas, and 3) the balance of current transfers (international aid to the government and private transfers).

The deficit in the Palestinian current account (deficit in the balance of payments) reached US$ 443.7 million in Q3 2017, which is equivalent to 11.9% of GDP at current prices. The current account deficit resulted from a deficit in the trade balance (US$ 1,419.3 million), against a surplus in the balance of income of US$ 558.6 million (generated mainly from the income of Palestinian workers working in Israel), and the surplus in the balance of current transfers by US$ 417.0 million (Table 8-1).

The balance of payments deficit was financed by a surplus in the capital and financial account, which covered an amount of US$ 278.6 million. This item (the capital and financial account) represents a debt on the national economy, as long as its value is positive.

International Investments

By the end of Q3 2017, Palestine's foreign assets totaled US$ 6,350 million, 6% of which represent direct foreign investments, and 18% represent portfolio investments. On the other hand, total external liabilities amounted to about US$ 5,155 million, more 51% of which were direct investments.

1 The source of data in this section: PCBS, 2017, Registered Foreign Trade Statistics, and PMA & PCBS, 2017, Palestinian Balance of Payment, Q2 2017.

2 Registered imports and exports are those registered in the clearance accounts of trade (between Palestine and Israel) and in the customs data (including direct trade with overseas markets). Add to that the agricultural goods (which are registered by the Ministry of Agriculture). The registered trade figures are significantly lower than the actual figures of the Palestinian foreign trade. The actual figures are placed in the Palestinian balance of payments, mentioned later in this section.

Figure 8-1: Imports and Exports of "Registered" Merchandise (US$ million)

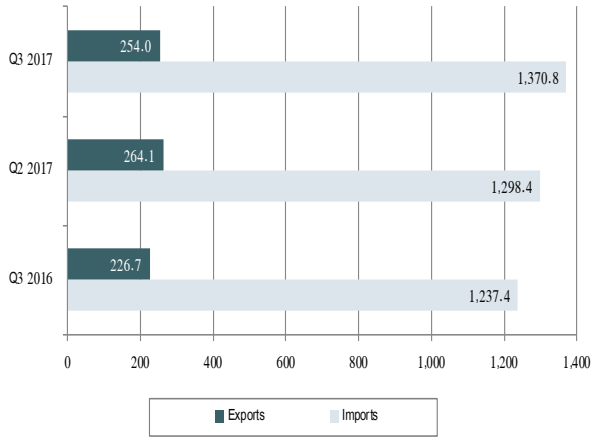

Figure 8-2: Exports and Imports of Registered Services from Israel (US$ million)

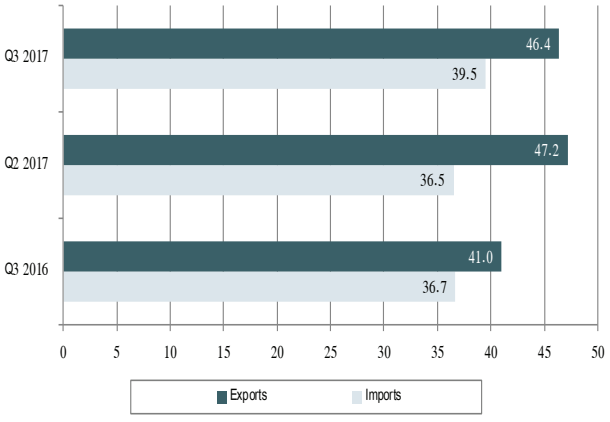

Table 8-1: Palestinian Balance of Payments *(Million US$)

	2016	2017		
	Q3	Q1	Q2	Q3
Trade balance of goods and services**	**(1,310.2)**	**(1,245.5)**	**(1,268.9)**	**(1,419.3)**
- Net goods	(1,080.6)	(1034.3)	(1055.9)	(1,171.4)
- Net services	(229.6)	(211.2)	(213.0)	(247.9)
2. Income balance	**479.6**	**470.3**	**418.7**	**558.6**
3. Balance of current transfers	**359.1**	**472.4**	**382.8**	**417.0**
4. Balance of current account (1 +2 +3)	**(471.5)**	**(302.8)**	**(467.4)**	**(443.7)**
5. Net capital and financial account	**466.9**	**176.8**	**564.1**	**278.6**
6. Net errors and omissions**	**4.6**	**126.0**	**(96.7)**	**165.1**

* Data do not include that part of Jerusalem governorate, which was annexed by Israel following the occupation of the West Bank in 1967.

** Exceptional funding has been calculated within the "Net errors and omission" item.

The difference between assets and liabilities means that the overseas investments by Palestinians were US$ 1,195 million higher than the investments of non-residents. A significant portion of these assets (62.5%) is cash deposits by local Palestinian banks abroad, which are not considered conventional investments. When examining foreign direct investments in Palestine, figures show that it outweighed actual Palestinian investments abroad (by residents in the West Bank and Gaza Strip) by US$ 2,238 million (Figure 8-3).

Economic Concepts and Definitions: Value-Added Tax (VAT)

France was the first country in the world to apply the value-added tax. This was in 1954, although a German economist, von Siemens, was the first to come with the idea and developed its theoretical framework in 1918. The value-added tax was accepted widely in a relatively short time. Today more than 130 countries around the world (the United States is not among them) apply VAT. The value-added tax is a type of "sales taxes", yet there are two differences between VAT and the traditional sales taxes: first, it is imposed on the added value of goods and services, second, it is collected gradually at each stage of production, not as a lump sum upon selling a commodity or service to the final consumer.

Pros of VAT

Compared to other types of taxes, VAT is a practical method of taxation, making with attributes that make it more attractive and acceptable in rich and poor countries alike. Most importantly:

- It is very effective compared to other taxes, in terms of the ratio of its costs to total revenues it raises. This is why it is referred to as a "Money Machine";
- It is simple to administer and does not need a lot of prior information. Amending its rates (mostly raising) does not require complex legislation or adjustment in the structure and mechanism of the application
- It contains a self-monitoring mechanism, since it is in the interest of each client in the production and marketing chain that others comply with paying VAT (see below).
- Its direct impact is on consumption, not on savings and production. It does not have adverse effects on exports since exports are exempted from taxes; however, it is collected on imports.
- Finally, it is flexible. A unified rate can be applied on the added value of all goods and services in the economy (as in the case of Palestine and Denmark for example), or different rates can be applied on different goods and activities (Germany and Sweden apply low rates on food products, newspapers and books, while vegetables and fruits, air or ocean freights, and housing rents are all VAT free in Israel).

On the other hand, opponents of VAT contend that its biggest drawback is that it is a "regressive" tax; placing more burdens on the poor than the rich, as both pay the same rate without any consideration of the deferent level of incomes. Also, the poor spend higher proportion of their income on consumption compared with the rich.

Calculation and Payment of VAT

Suppose that a piece of furniture goes through four stages in the production and distribution process, and that a unified VAT of 10% is applied. The first line in Table-1 represents the stage of wood sawing in the forest and assumes that the added value of raw materials and labor at this stage is €50. The owner of the forest will sell the wood to the furniture factory for €55 (€50 is the added value of chipped wood and €5 is the 10% tax on the added value). The owner keeps the value-added amount and pays €5 to the taxes authority. Suppose that the furniture factory added a value of €70 to the wood, i.e. the total value added of the piece of furniture is now €120, which is the pre-tax price. The sale price (after tax) is €132 (after adding €12 or 10% of the total value added). When the furniture factory sells the piece of furniture to the wholesaler, it keeps €5 (the tax paid to the forest owner) and pays the remaining amount of the tax (€7) to the taxes authority. The cycle continues in same way at each stage of production and distribution no matter

Figure 8-3: International Investments Balance (Q3 2017) (Million US$)

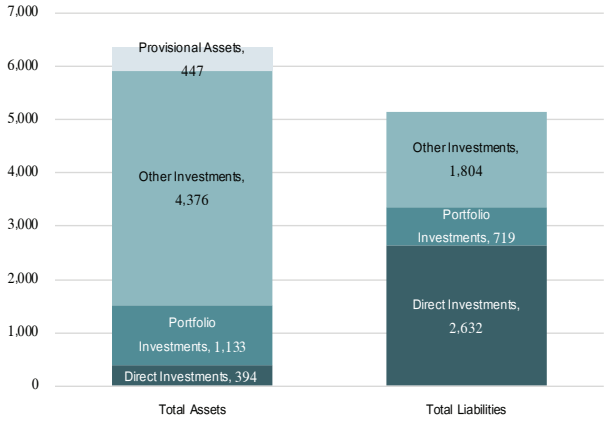

Table -1: A Simulation Sample of Calculating and Paying VAT over the Production and Marketing Stages

	Purchase price (including tax)	Purchase price (excluding tax)	The added value at the production stage = value of labor and added materials	Selling price before tax = total value added	Total VAT = 10% of total value added	Selling Price after tax	Tax paid to Taxes Authority
Forest owner (woods)	0	0	50	50	5	55	5
Furniture Factory	55	50	70	120	12	132	12-5=7
Wholesaler	**132**	**120**	**30**	**150**	**15**	**165**	**15-12=3**
Retailer	**165**	**150**	**50**	**200**	**20**	**220**	**20-15=5**
Total (consumer)	**220**						**20**

how many stages they entail. First, note that the value added at each stage equals the difference between what the factory or the trader receives when selling an item and what is paid upon purchase of this item (net of taxes in both cases). Second, the total amount collected by the tax authority at different stages is €20, which equals 10% of the total final added value of the piece of furniture. The table also shows that the total value of the tax is paid by the final consumer of the good or the service.

Two clarifications need to be made at this point: First, if the value of VAT applied on the inputs that the trader bought was higher than the value of the tax he received when he sold the item, (i.e. if the value added was negative, or the trader has sold the item at a loss or has not been able to sell the item), the law gives the trader the right to recover the difference between the tax paid at the time of purchase, and the tax received at the time of selling. These amounts that the tax authority should return to taxpayers are called "tax refunds". Second, VAT on import is collected once, and not gradually, as in the case of domestic production.

Table-2 below summarizes VAT- related basic information in a selection of countries. It shows that the share of VAT revenues to total taxes revenues is high in most countries, rich and poor. For example, total tax revenues in Jordan constitute 16.5% of GDP, where more than 60% of these revenues come from VAT. The same applies to a country like New Zealand.

Generally speaking, the size of VAT revenues depends on four factors:

- The rate of VAT, which varies widely from one country to another, ranging between 5% and 25% among the countries listed in Table-2.
- The VAT base, i.e. the consumption's share of GDP, ranging between 59% in Algeria to 106% in Jordan.
- C-efficiency ratio or Collection-efficiency ratio= the ratio of consumption on which VAT is actually collected, allowing for exemptions, evasion and avoidance, which is the same as the share of the VAT in consumption divided by the standard VAT rate. Note that this ratio is very low in Nigeria compared to Canada.
- Exemption ceiling: Countries exempt businesses if their working capital is less than the limit that mandates tax account maintenance. This ceiling varies widely among countries, as shown in Table 2. The ceiling is about € 10,000 per year in most of Europe's countries.

The Paris Protocol on Economic Relations, signed in 1994 between the PLO and the Israeli government, specified that Palestinians have the right to set a VAT rate, provided that it is not more than two percentage points below the Israeli rate, and that it will be a unified rate for all types of goods and services. The Palestinian Authority maintained a 2 points difference until early October 2015, when Israel reduced the tax rate from 18% to 17% and the kept its rate at 16%. In 2016 the net VAT revenues in Palestine amounted to NIS 3,493 million, around a quarter of which was collected directly, and the remaining three quarters were clearance revenues (which Israel collects on behalf of the PA). Table-3 presents tax revenues and their ratio to a number of basic variables. Interestingly, the VAT share to total tax revenues reached 30% in 2016 compared with 34% a decade ago. This is attiributed to the improvement in the imposition and collection of income taxes on one hand, and to the decrease in VAT revenues following the administrative separation between the West Bank and Gaza Strip in June 2007 (VAT revenues to GDP= 7% in 2009).

Table -3: VAT Revenues in Palestine, 2016 (Million NIS)

(Net revenues of VAT (commitment basis	3,493
Direct Collection	925
(Indirect collection (clearance	2,686
*Tax refunds	- 118
- Ratio of VAT revenues to total public revenues	26%
- Ratio of VAT revenues to total Tax revenues	30%
- Ratio of VAT revenues to total current Expenditure	21%
- Ratio of VAT revenues to Current GDP	7%

Source: MoF, Monthly Financial Reports 2016: Revenues by Source (on Commitment Basis)
* tax refunds include VAT refunds and Purchase Tax refunds.

Table -2: Comparisons between VAT Rates, VAT Revenues, and all Taxes' Revenues, and C-efficiency in a Selection of Countries (Average 2010-2015)

	Consumption (% of GDP)	VAT rate %	Exemption ceiling (US$)	Taxes Revenues	VAT Revenues (% of GDP)	C-efficiency Ratio (collection efficiency Ratio)
Nigeria	82.8	5	---	7.3	0.1	0.02
Norway	62.8	25	8,192	30.8	7.8	0.50
Indonesia	**67.6**	**10**	**65,966**	**11.9**	**3.7**	**0.55**
Canada	**76.8**	**5**	**26,951**	**25.6**	**3.9**	**01.0**
Algeria	**59.1**	**17**	**1,420**	**31.8**	**3.5**	**0.35**
Lebanon	**103.2**	**10**	**33,167**	**14.0**	**4.6**	**0.45**
Jordan	**106.2**	**16**	**14,104**	**16.5**	**10.4**	**0.61**
Singapore	**46.8**	**7**	**652,204**	**13.9**	**2.5**	**0.77**
Japan	**81.3**	**5**	**84,094**	**---**	**2.8**	**0.69**
New Zealand	**75.5**	**15**	**28,478**	**28.3**	**9.7**	**0.86**
Average	**76.2**	**11.5**		**20.0**	**4.9**	**0.58**

IMF (2016): https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2016/102616.pdf

Key Economic Indicators in Palestine, 2012-2017

Indicator	2012	2013	2014	2015	2016	2016		2017 [2]		
						Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Population (One thousand)										
oPt	4,293.3	4,420.5	4,550.4	4,682.5	4,867.4	4,833.5	4,816.5	4,901.2	4,935.2	4,969.4
West Bank	4,649.0	2,719.1	2,790.3	2,862.5	2,962.9	2,944.5	2,935.4	2,981.2	2,999.6	3,018.1
Gaza Strip	1,644.3	1,701.4	1,760.1	1,820.0	1,904.5	1,888.9	1,881.1	1,920.0	1,935.6	1,951.3
Labor Market										
No. of workers (thousand)	858.0	885.0	917.0	963.0	980.5	970.9	1,002.0	999.1	971.5	1,000.0
Participation rate (%)	43.3	43.6	45.8	45.8	45.8	46.1	45.5	45.8	45.4	46.5
Unemployment rate (%)	23.0	23.4	23.4	26.9	26.9	28.4	25.7	27.0	29.0	29.2
- West Bank	19.0	18.6	17.7	17.3	18.2	19.6	16.9	18.8	20.5	19.0
- Gaza Strip	31.0	32.6	43.9	41.0	41.7	43.2	40.6	41.1	44.0	46.6
National Accounts (USD millions)										
GDP	11,476.0	12,476.0	12,715.6	12,677.4	13,397.1	3,439.4	3,327.2	3,455.3	3,651.7	3,728.3
- Household expenditure	10.158.5	11,062.6	11,840.4	11,795.7	12,353.3	3,170.7	2,961.5	3,083.9	3,151.5	3,386.6
- Government expenditure	3,126.9	3,381.7	3,478.2	3,374.9	3,530.2	879.3	964.4	858.0	990.3	892.7
Gross capital formation	2,378.5	2,707.3	2,415.0	2,689.5	2,837.7	677.8	760.3	758.9	778.8	879.6
Exports	1,871.1	2,071.8	2,172.3	2,322.7	2,432.4	600.1	658.8	639.0	692.8	671.3
Imports (-)	6,299.9	6,804.0	7,208.9	7,501.4	7,602.7	1,888.5	2,017.8	1,884.5	1,961.7	2,090.5
GDP per capita (USD)										
at Current prices	2,787.2	2,992.2	2,960.1	2,865.8	2,943.5	753.0	723.3	745.9	782.8	793.7
at Constant prices (base year 2004)	1,807.5	1,793.3	1,737.4	1,745.9	1,765.9	442.9	434.2	431.6	440.2	745.6
Balance of Payment (USD millions)										
Trade Balance	(4,428.7)	(4,732.2)	(5,036.7)	(5,199.5)	(5,170.5)	(1,345.0)	(1,359.1)	(1,245.5)	(1,268.9)	(1,419.3)
Income Balance	857.4	1,160.3	1,482.4	1,712.3	1,578.6	404.3	408.6	470.3	418.7	558.6
Current Transfers Balance	1,750.5	1,188.0	1,405.3	1,421.5	2,243.9	549.2	585.4	472.4	382.8	417.0
Current account Balance	(1,820.8)	(2,383.4)	(2,149.0)	(2,065.7)	(1,348.0)	(391.5)	(365.1)	(302.8)	(467.4)	(443.7)
Exchange Rates and Inflation										
USD/NIS exchange rate	3.90	3.60	3.60	3.90	3.840	3.80	3.829	3.749	3.594	3.559
JOD/NIS exchange rate	5.40	5.10	5.10	5.50	5.418	5.40	5.401	5.292	5.073	5.019
Inflation rate (%)[1]	2.78	1.72	1.73	1.43	(0.22)	(0.03)	(0.69)	1.07	(0.47)	(0.49)
Public Finance (cash basis USD million)										
Net domestic revenues (including clearance)	2,240.1	2,319.9	2,791.2	2,891.4	3,552.0	993.3	936.4	913.7	1,040.0	721.1
Current expenditure	3,047.1	3,250.7	3,445.9	3,424.9	3,661.6	1,146.0	768.2	849.9	1,113.8	787.5
Developmental expenditure	211.0	168.4	160.9	176.4	216.5	54.1	80.2	36.5	55.0	53.0
current budget deficit\surplus (before grants)	(1018.0)	(1,099.2)	(815.6)	(709.9)	(326.2)	(206.8)	88.0	27.4	(128.9)	(119.4)
Total grants and aid	932.1	1,358.0	1,230.4	796.8	766.3	202.1	214.3	208.6	109.0	124.3
Total budget deficit\surplus (after grants and aid)	(85.9)	258.7	414.8	86.9	440.1	(4.8)	302.3	236.0	(19.9)	4.9
Public debt	2,482.5	2,376.2	2,216.8	2,537.2	2,483.8	2,530.2	2,483.8	2,514.9	2,492.7	2,526.0
The Banking Sector (USD millions)										
Banks assets/liabilities	9,799.0	11,191.0	11,822.0	12,602.3	14,190.1	13,631.0	14,190.1	15,222.3	15,348.1	15,461.0
Equity	1,258.0	1,360.0	1,464.0	1,461.7	1,683.6	1,497.0	1,683.6	1,720.3	1,744.5	1,804.6
Deposits at banks	7,484.0	8,304.0	8,935.0	9,654.6	10,595.7	10,203.0	10,595.7	11,127.5	11,379.5	11,526.8
Credit facilities	4,122.0	4,480.0	4,895.0	5,824.7	6,865.9	6,405.0	6,865.9	7,234.2	7,528.9	7,761.9

Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (except for data on unemployment and population).

1. The inflation rate estimation is based on year-over-year comparisons of the average CPI in the target year (each quarter) with the its average in previous year (quarter).
2. Figures for 2017 are preliminary and subject to further revision.

Figures between brackets indicate negative values.

The figures in the table are based on the latest update of data.